بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي في الجماهيرية الليبية خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٤

رسالة ماجستير

إعداد
نجيب عمار بلعيد

إشراف
الأستاذ الدكتور
رياض المومني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي في الجماهيرية الليبية خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٤

إعداد

نجيب عمار بلعيد

بكالوريوس اقتصاد- جامعة قاريونس-ليبيا-١٩٩٠

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد -- جامعة اليرموك

لجنة المناقشة:

أ.د. رياض المومني .....رئيساً ومشرفاً.

د. قاسم الحموري .....عضواً.

د. وليد حميدات .....عضواً.

١٩٩٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من سهرا على راحتي

والدي ووالدتي

والى من تحملت مزاجي الصعب

زوجتي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكـــــر وتقديـــــر

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي المشرف الإستاذ الدكتـــور رياض المومني على جهوده الكبيرة التي بذلها أثناء إعداد هذا البحث المتواضـــع، والذي كان له بالغ الأثر في توضيح وتحديد أبعاد الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين الدكتور قاسم الحمـــوري، والدكتور وليد حميدات لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتـــهم القيمة وإظهارها إلى افضل وجه، كما أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ الدكتـــور أنور القرعان لتفضله مشكوراً في مساعدتي في بعض جوانب التحليل القياسي.

وأخيراً وليس آخراً أتقدم بشكري إلى كلّ الزملاء والأصدقاء والأحباب.

الباحث

نجيب عمار بلعيد محمد

مايو ١٩٩٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	ج
شكر وتقدير	د
محتويات الدراسة	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الملاحق	ط
ملخص	ي
الفصل الأول: تمهيد	١
مقدمة	٢
١-١- الدراسات السابقة	٣
١-٢- هدف وأهمية الدراسة	٨
١-٣- فرضيات الدراسة	٨
١-٤- منهجية الدراسة	٨
١-٥- تسلسل الدراسة	٩
١-٦- مصادر الدراسة	٩
١-٧- محددات الدراسة	١٠
الفصل الثاني: مؤشرات عامة في الاقتصاد الليبي	١٢
مقدمة	١٣
٢-١ الخطط التنموية في الاقتصاد الليبي	١٤
٢-١-١ الخطط الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)	١٤
٢-١-٢ الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)	١٤
٢-١-٣ خطة التحول (١٩٨١-١٩٨٦)	١٥
٢-١-٤- الإنفاق الفعلي خلال الفترة ٨٥-١٩٩١/٩٠	١٦
٢-٢ المنجزات القطاعية	١٩
٢-٢-١ قطاع الزراعة	١٩
٢-٢-٢ قطاع الصناعة	٢٠
٢-٢-٣ قطاع الخدمات	٢٢
٢-٣ النمو الاقتصادي	٢٤
٢-٣-١ تطور الناتج المحلي الإجمالي	٢٤
٢-٣-٢ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٢٧
٢-٤ ميزان المدفوعات	٣١
٢-٤-١ الحساب الجاري	٣١
٢-٤-٢ حساب رأس المال	٣٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
٢-٥ المالية العامة	٣٤
٢-٥-١ تطور النفقات العامة	٣٤
٢-٥-٢ تطور الإيرادات العامة	٣٧
٢-٥-٣ الموازنة العامة	٣٩
٢-٦ التضخم	٤١
الخلاصة	٤٢
الفصل الثالث: دور الصادرات الوطنية في النمو الاقتصادي	٤٩
مقدمة	٥٠
٣-١- التجارة الخارجية	٥١
٣-٢-١- تطور الواردات	٥٤
٣-٢-١- التركيب السلعي للواردات	٥٥
٣-٢-٢- التوزيع الجغرافي للواردات	٥٧
٣-٢- تطور الصادرات	٥٨
٣-٣-١- التركيب السلعي للصادرات	٦١
٣-٣-٢- التوزيع الجغرافي للصادرات	٦٢
٣-٤- معدل التبادل التجاري	٦٥
٣-٤-١- معدل التبادل التجاري الصافي	٦٥
٣-٤-٢ معدل التبادل التجاري الاجمالي	٦٦
٣-٤-٣ معدل التبادل التجاري الدخلي	٦٧
٣-٥- الصادرات والنمو الاقتصادي	٧٠
الخلاصة	٧٧
الفصل الرابع: قياس العوامل المؤثرة في تذبذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي	٨٢
مقدمة	٨٣
٤-١- أسباب تذبذب الصادرات الوطنية	٨٤
أولا: التركيز السلعي للصادرات الوطنية	٨٥
ثانيا: التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية	٨٦
ثالثا: تذبذب اسعار وكميات الصادرات	٨٨
٤-٢- مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية	٩٠
٤-٢-١- قياس العوامل المؤثرة في تذبذب الصادرات الوطنية	٩٢
٤-٢-٢- النتائج الاحصائية	٩٣
٤-٣- قياس اثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي	٩٥
٤-٣-١- النموذج القياسي	٩٥
٤-٣-٢- النتائج الاحصائية	٩٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
٤-٤- قياس أثر تذبذب أسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي	٩٧
٤-٤-١- النموذج القياسي	٩٧
٤-٤-٢- النتائج الإحصائية	٩٧
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	١٠٤
٥-١- النتائج	١٠٥
٥-٢- التوصيات	١٠٨
المراجع العربية	١٠٩
المراجع الاجنبية	١١٣
الملاحق الاحصائية	١١٥
الملخص باللغة الانجليزية	١٣٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(٢-١)	توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٨).	١٧
(٢-٢)	الإنتاج الزراعي والحيواني وعدد المشتغلين وهيكل الاستخدام حسب الانشطة الاقتصادية لبعض السنوات	٢٠
(٢-٣)	الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	٢٣
(٢-٤)	الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية المكونة لقطاع الخدمات خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)	٢٦
(٢-٥)	متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)	٢٨
(٢-٦)	متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)	٢٩
(٢-٧)	الحساب الجاري وحساب رأس المال في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)	٣٣
(٢-٨)	النفقات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)	٣٦
(٢-٩)	الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)	٣٨
(٢-١٠)	الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)	٤٠
(٢-١١)	التضخم وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)	٤٢
(٣-١)	معدلات انكشاف الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)	٥٣
(٣-٢)	بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)	٦٤
(٣-٣)	معدلات التبادل التجاري للصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤)	٦٩
(٤-١)	مؤشرات تذبذب الصادرات خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤)	٩٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

قائمة الملاحق الإحصائية

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(١)	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١١٥
(٢)	نسبة مساهمة قطاع الخامات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١١٦
(٣)	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١١٧
(٤)	معدلات نمو قطاع الخدمات خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١١٨
(٥)	مساهمة القطاعات المكونة لقطاع الصناعة في إجمالي قطاع الصناعة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١١٩
(٦)	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١٢٠
(٧)	الصادرات النفطية وغير النفطية ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١٢١
(٨)	التركيب السلعي لأهم الواردات الوطنية حسب التصنيف الدولي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢).	١٢٢
(٩)	الأهمية النسبية للتركيب السلعي الإجمالي للواردات الوطنية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢).	١٢٣
(١٠)	التوزيع الجغرافي لإجمالي الواردات الوطنية من أهم التكتلات الدولية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢).	١٢٤
(١١)	الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للواردات الوطنية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢).	١٢٥
(١٢)	التركيب السلعي لأهم الصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١٢٦
(١٣)	الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١٢٧
(١٤)	التوزيع الجغرافي لإجمالي الصادرات الوطنية موزعة على أهم التكتلات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١٢٨
(١٥)	الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).	١٢٩
(١٦)	الأرقام القياسية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤).	١٣٠
(١٧)	الدوال المقررة والمستخدمة في حساب مؤشرات تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤).	١٣١
(١٨)	مؤشرات تذبذب بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤).	١٣٢

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

أثر تذبذب الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي في الجماهيرية الليبية خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٤م

إعداد

نجيب عمار بلعيد محمد

إشراف

الأستاذ الدكتور رياض المومني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص

هدفت هذه الدراسة وبشكل رئيس إلى قياس العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات الليبية، وأثره على النمو الاقتصادي، كما هدفت إلى قياس أثر تذبذب أسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤) باستخدام المعادلات والنماذج القياسيه، وقد أشارت النتائج الإحصائية لهذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تذبذب الصادرات الليبية من جهة، والتركيز السلعي، والمتغير الوهمي (الذي يشير إلى الفترات التي شهدت ارتفاعا عالميا لاسعار البترول) من جهة أخرى، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين تذبذب الصادرات الوطنية وكل من التركيز الجغرافي والانكشاف الاقتصادي، وعند قياس تأثير التذبذب في الصادرات الوطنية وتأثير التذبذب في أسعارها وكمياتها على النمو الاقتصادي (معبرا عنه بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي) أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وتذبذب حصيلة الصادرات الوطنية من ناحية وبين النمو الاقتصادي وتذبذب أسعار وكميات الصادرات الوطنية من ناحية أخرى، إلا أن المعنوية الإحصائية لم تثبت بالنسبة لمؤشر الكميات.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أبرزها ضرورة إيجاد مصادر أخرى للدخل غير القطاع النفطي وذلك بالتركيز على الصناعات التصديرية غير النفطية والتي تمتلك البلاد ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها، وضرورة العمل على الحد من استيراد السلع الكمالية، وتوجيهها نحو السلع الرأسمالية، والوسيطة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، وعقد المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع عدد اكبر مع الدول بما يضمن إيجاد منافذ أخرى لتصريف المنتجات الوطنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

تمهيد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية لأي دولة انعكاسا واضحا لمقدرتها الإنتاجية، كما يعتبر في نفس الوقت أداة محركة للتنمية الاقتصادية بصورة خاصة والنمو الاقتصادي بصورة عامة، ويؤدي هذا القطاع إلى خلق المبادلات التجارية الدولية والتي تعد ضرورية لكافة الدول وخاصة النامية منها، مما يترتب عليه اتساع نطاق التجارة الخارجية، واتساع حجم السوق، وإفساح المجال أمام توسيع حجم الإنتاج بالاستفادة من مزايا التخصص والإنتاج الكبير وإدخال تحسينات وتطويرات مستمرة في العملية الإنتاجية.

ويعتبر القطاع التصديري سواء في الاقتصاد الليبي أو غيره من الاقتصادات الأخرى من القطاعات الهامة والحيوية، وعليه فزيادة الصادرات واستقرارها يعني زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة، وتمكينها من استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات وخاصة التي لا تستطيع إنتاجها محليا ولا تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها.

ويتصف الاقتصاد الليبي كغيره من اقتصاديات الدول النامية بتوارثه لعوامل التخلف والتبعية (في فترات سابقة) جراء العهد الاستعماري الذي استمر لفترة طويلة، والذي انعكس أثره على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من تخلف في هياكل الانتاج إلى أحادية الاقتصاد، واعتماده على إنتاج المواد الأولية ، كما أنه يتصف بالتنوع غير النسبي في إنتاجه، خلافا لما يتصف به الطلب من تنوع شديد ، إذ يتخصص وبشكل واضح في إنتاج سلعة واحدة (النفط). والذي يشكل أكثر من (٩٠%) من مجمل صادراته، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي، ومثل هذا التخصص في الإنتاج والتصدير جعل من الصادرات الليبية عرضة للتقلبات سواء في أسعارها أو كمياتها أو كليهما، يترتب عليه تذبذب حصيلة الدولة من العملات الصعبة، وينعكس ذلك سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد شهدت الصادرات الوطنية تقلبات من سنة لأخرى، حيث ارتفعت من (٩٦٢,٥) مليون دينار ليبي عام ١٩٧١ إلى (٢٤٤٥,٢) مليون دينار علم ١٩٧٤، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط من جهة وزيادة معدلات إنتاجه من جهة أخرى.

أمّا خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) فقد شهدت الصادرات الوطنية تذبذباً من سنة لأخرى إذ بلغت (٢٠٢٤,٩،٢٨٣٠,٧،٣٣٨١,٨،٢٩٣٣،٤٧٦٢) ميلون دينار لنفس الأعوام على التوالي، وقد بلغت أعلى مستوى لها (٦٤٨٩,٢) مليون دينار عام ١٩٨٠، إلاّ أنها شهدت انخفاضاً من (٤٦١١,٢) مليون دينار عام ١٩٨١ إلى (١٦٠٩,٧) مليون دينار عام ١٩٨٨، ويرجع هذا الانخفاض إلى الظروف التي مرت بها السوق العالمية للنفط، من انخفاض في أسعاره وتحديد سوق انتاجه، في حين شهدت الفترة (١٩٨٩-١٩٩٤) ارتفاعاً في قيمة الصادرات الوطنية بين (٢٤٠٧,٤) مليون دينار عام ١٩٨٩ إلى (٣١١٧,٢) مليون دينار عام ١٩٩٤، نتيجة للاستقرار النسبي للأسعار العالمية للنفط.

١-١- الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي بحثت في موضوع العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة صادرات الدول النامية نظراً لأهمية قطاع الصادرات في تلك الدول، ومن تلك الدراسات ما يلي:

ففي دراسة قام بها بينتون ماسل (Benton F. Massel)، عام ١٩٧٠ هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات لعينة تتكون من (٥٥) دولة نامية ومتقدمة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية غطت الفترة (١٩٥٠-١٩٦٦) وقد بينت الدراسة العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات على النحو التالي:

المتغير التابع (مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات)، والمتغيرات التفسيرية هي

أ- مؤشر التركيز السلعي ب- مؤشر التركيز الجغرافي ت- نسبة صادرات المواد الغذائية إلى إجمالي الصادرات ث- نسبة صادرات المواد الخام إلى

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

إجمالي الصادرات د- نسبة الاستهلاك المحلي ح- معامل حصة التصدير السوقية و- متوسط دخل الفرد ز- المتغير الوهمي س- قيمة الصادرات السلعية ش- المتغير العشوائي.

خلصت الدراسة إلى أن صادرات الدول النامية تعاني من تذبذب في حصيلة صادراتها بنسبة تزيد عن (١٦%) عن التذبذب الحاصل في صادرات الدول المتقدمة، كما خلصت الدراسة إلى أن الدول النامية تعاني من تذبذب في حصيلة صادراتها بسبب تركزها السلعي، في حين وجد أن نسبة حصيلة الصادرات من المواد الغذائية تعمل على التخفيف من حدة ذلك التذبذب[1].

وفي دراسة أخرى قام بها سيجي نايا (*Seiji Naya*)، عام ١٩٧٣ غطت فترة الستينات هدفت إلى تحليل أسباب تذبذب حصيلة الصادرات لعينة من الدول النامية وقد حددت الدراسة العوامل المؤثرة في (مؤشر تذبذب حصيلة صادرات تلك الدول) فيما يلي:

أ- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.
ب- الصادرات الإجمالية.
ت- نسبة صادرات المواد الأولية إلى إجمالي الصادرات.
ث- نسبة الصادرات الإقليمية إلى إجمالي الصادرات.
ج- نسبة صادرات المواد الغذائية.

نسبة صادرات المواد الخام، وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

١- أن نسبة إجمالي صادرات المواد الغذائية إلى إجمالي الصادرات، وحصيلة الصادرات الإجمالية كانا لهم أثرا سلبي على تذبذب حصيلة الصادرات.

٢- كان لمؤشر التركيز الجغرافي للصادرات أثر سلبي في جميع المعادلات الخمس، في حين كان لمؤشر التركيز السلعي للصادرات أثر موجب في ثلاث معادلات.

٣- كان لباقي المتغيرات المستخدمة في الدراسة أثر على تذبذب حصيلة الصادرات يختلف من معادلة لأخرى (باستثناء حصيلة الصادرات).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لم تثبت المعنوية الإحصائية لكل المتغيرات عدا (حصيلة الصادرات الإجمالية)، هذا وبلغت قيمة معامل التحديد ($\bar{R}^2$ = ٠,٨٧) في كل المعادلات[٢].

- وبحثت دراسة قام بها كلا من هلدر (*halder*) وريتشاردز (*Richards*) عام ١٩٧٣ عن الاقتصاد الهندي غطت الفترة (١٩٦٥-١٩٧٥) في تحليل العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الاقتصاد الهندي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، وجد ان لكل من التركيز السلعي والجغرافي للصادرات أثر موجب على تذبذب حصيلة الصادرات الهندية، إلا أن المعنوية الإحصائية لأي من المتغيرين لم تثبت عند أي مستوى أهمية، كما وجد أن معامل التحديد كان منخفضا حيث بلغ (٢٢%)[٣].

- كما هدفت دراسة أخرى قام جيفري ساوتر (Geoffrey N. souter) عام ١٩٧٧ شملت (٤٨) دولة نامية في تحليل العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة صادرات الدول النامية خلال الفترة (١٩٥٧-١٩٦٩)، استخدم خلالها ثلاثة متغيرات تفسيرية في قياس أثر تذبذب حصيلة صادرات تلك الدول وهي (مؤشر التركيز السلعي للصادرات – مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات – نسبة حصيلة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات) حيث وجد أن لكل من مؤشري التركيز السلعي والجغرافي أثرا إيجابيا وذا دلالة إحصائية، في حين وجد أن لمتغير نسبة حصيلة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات أثرا سالبا ذا دلالة إحصائية في تفسير تذبذب حصيلة صادرات تلك المجموعة من الدول، هذا وقد تراوحت قيمة معامل التحديد ($\bar{R}^2$) ما بين (0.107 إلى 0.598)[٤].

- وهدفت الدراسة التي قام بها كل من نارندر كومر (*Narinder Kummar*) و (*K. C. Singhal*) إلى تحليل العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات الهندية بالإضافة إلى تحليل أسباب تذبذب حصيلة بعض السلع المختارة في الاقتصاد الهندي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية غطت الفترة (١٩٧١-١٩٨٠) خلصت إلى أن الصادرات من السلع التقليدية (الألياف النباتية، الشاي، السجاد، الخ) كانت تعاني من تقلبات بدرجة أكبر من التقلبات في حصيلة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصادرات من السلع غير التقليدية (الأحجار الكريمة – الصناعات اليدوية – السلع الهندسية) كما خلص إلى أن تذبذب حصيلة الصادرات الهندية كان بسبب تذبذب كلٍّ من أسعارها وكمياتها(٥).

وفيما يتعلق بأثر تذبذب حصيلة الصادرات على النمو الاقتصادي، فقد تباينت النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، ففي حين خلصت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية، أظهرت دراسات أخرى وجود علاقة طردية، وأشارت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة حيادية بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

ففي دراسة قام بها جليزاكوز (*Glezakos*) عام ١٩٧٣، هدفت إلى دراسة أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من (٣٦) دولة نامية ومتقدمة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٥٣-١٩٦٦) تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تذبذب حصيلة الصادرات والنمو الاقتصادي (معبراً عنه بمعدل النمو السنوي لدخل الفرد الحقيقي) في الدول النامية، إذ تبين أن تذبذب حصيلة الصادرات في الدول النامية كان مسؤولاً عن (٢٦%) من التغير في النمو الاقتصادي، هذا وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$ = ٢٢%) في حين وجد أنه لا توجد علاقة بين تذبذب حصيلة صادرات الدول المتقدمة ونموها الاقتصادي(٦).

وفي دراسة قام بها اندريس سافدس (*Andress Savvieds*) عام ١٩٧٣، هدفت إلى قياس أثر تذبذب حصيلة الصادرات على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول النامية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٧٧)، تبين أن لتذبذب حصيلة الصادرات أثرا إيجابيا ذا دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي (مقاسا بمعدل نمو دخل الفرد الحقيقي)، كما تبين أن تذبذب حصيلة صادرات تلك الدول كان مسؤولا عن (٥٠%) من التغير في النمو الاقتصادي، هذا وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$ = ٣٣%)(٧).

وفي دراسة قام بها برمبونق (*Brempong*) عام ١٩٩١، هدفت إلى تحليل أثر تذبذب حصيلة الصادرات والنمو الاقتصادي لعينة تتكون من (٣٤) دولة من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول (*Africa Sub-sahran*) غطت الفترة (١٩٦٠-١٩٨٦) استخدم فيها البـــاحث معادلة النمو الكلاسيكية مضافا إليها متغير نمو الصادرات ومؤشر تذبذب حصيلـة الصادرات، إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات والنمـو الاقتصادي (معبرا عنه بمعدل نمو الناتج القومي الإجمـــالي (*GNP*) ذات دلالـــة إحصائية في تلك الدول، بغض النظر عن المؤشر المستخدم فـــي قيـــاس تذبـــذب حصيلة صادرات تلك المجموعة من الدول، حيث قام الباحث في هـــذه الدراســـة باستخدام ثلاث مؤشرات في قياس تذبذب حصيلة الصادرات[٨].

وفي دراسة قام بها (سعيد الحلاق) عام ١٩٩١ هدفت إلى تحليل اثر تذبذب حصيلة الصادرات والنمو الاقتصادي في الأردن، باســـتخدام بيانـــات السلاســـل الزمنية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) توصل الباحث إلى وجود علاقـــة عكســـية ذات دلالة إحصائية بين تذبذب حصيلة الصادرات والنمو الاقتصادي (مقاسا بمعدل نمو دخل الفرد الحقيقي)، إذ تبين أن تذبذب حصيلة الصـــادرات الأردنيـــة كـــان مسؤولا عن (٢٥%) من التغير في النمو الاقتصادي، هذا وبلغت قيمـــة معـــامل التحديد المعدل (٢٢% = $\bar{R}^2$) كما تبين من خلال الدراسة أن لكل مـــن تذبـــذب أسعار الصادرات وكمياتها أثرا سلبيا على النمـــو الاقتصـــادي، إلا أن المعنويـــة الإحصائية لم تثبت إلا لتذبذب أسعار الصادرات[٩].

وفيما يتعلق بالاقتصاد الليبي لم يحظ موضـــوع قيـــاس أســـباب تذبـــذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي بأي اهتمام من قبل الباحثين، إذ كان مـدار البحث منصبا على دراسة دور الصادرات في الاقتصاد الليبي، وبالتالي فإن هـــذه الدراسة تعتبر الأولى من حيث تناولها لموضوع قياس أسباب تذبذب الصـــادرات وأثره على النمو الاقتصادي في الجماهيرية الليبيـــة والتعـــرف عـــلى الســـبل والوسائل الكفيلة للحد من ذلك التذبذب، وإزالـــة المحـــددات التـــي تقيـــد النمـــو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) باستخدام بيانـــات السلاسل الزمنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٢- هدف وأهمية الدراسة

يحتل موضوع قياس العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي كما أسلفت أهمية متعاظمة ومتميزة في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لاعتبارات عديدة، يعود أهمها إلى أهمية الصادرات باعتبارها أحد المكونات الأساسية للناتج القومي والوسيلة الفعالة في إحداث النمو الاقتصادي (خصوصا في الدول النامية) من خلال ما تتيحه من العملات الصعبة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

لذا تهدف هذه الدراسة إلى قياس العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية وأثره على النمو الاقتصادي.

ومما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة أنها تأتى منسجمة مع الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني من انخفاض في الأسعار العالمية للنفط، باعتباره مصدرا رئيسا للدخل ومورد هام للصرف الأجنبي، بالإضافة إلى الخطر الاقتصادي والسياسي المفروض عليه.

١-٣- فرضيات الدراسة

ستقوم الدراسة بالتأكد من صحة الفرضيات التالية:

١. هناك علاقة إيجابية قوية بين الصادرات الليبية ومعدلات النمو الاقتصادي.
٢. وجود علاقة طردية بين مؤشر كل من التركيز السلعي والتركيز الجغرافي للصادرات ومؤشر تذبذب حصيلة الصادرات.
٣. لتذبذب الصادرات بشكل عام وتذبذب أسعارها وكمياتها تأثيرسلبي على النمو الاقتصادي.

١-٤- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهجين الإحصائي الوصفي والقياسي في عرض البيانات وتحليلها وتقيمها وتفسيرها، وقد تم إعداد الجداول والبيانات الإحصائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاصة، والمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالدراسة لتسهيل قياس المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية، كما تم استخدام نماذج الانحدار البسيط والمتعدد بطريقة (OLS).

١-٥- تسلسل الدراسة

تتمحور الدراسة في خمسة فصول، تم تقسيمها إلى مقدمة وأربعة فصول، حيث خصص الفصل الثاني لتناول بعض المؤشرات العامة في الاقتصاد الليبي من خلال إلقاء الضوء على الخطط التنموية ومنجزاتها، والتعرف على تطور الناتج المحلي الإجمالي، ومكوناته، وهيكله، ومتوسط دخل الفرد، وكذلك تطور الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تطور المالية العامة والتضخم خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤).

ويتناول الفصل الثالث الملامح العامة لتجارة ليبيا الخارجية، من خلال بحث التطورات التي حدثت لها في جانب التصدير، والاستيراد من حيث التغيرات الهيكلية، والتطورات الكمية، والتوزيع الجغرافي، بالإضافة إلى بعض المفاهيم المتعلقة بشروط التبادل التجاري، كما تم قياس دور الصادرات في النمو الاقتصادي باستخدام بعض المعادلات القياسية ذات العلاقة.

ويتناول الفصل الرابع قياس العوامل المؤثرة في حصيلة الصادرات الوطنية وأثره على النمو الاقتصادي وكذلك أثر تذبذب أسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤).

أمّا الفصل الخامس والأخير في هذه الدراسة، فيلخص النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات التي خرجت بها.

١-٦- مصادر الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية، شملت مجموعة الكتب والدراسات والأبحاث العلمية، كما اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية الرسمية المنشورة من مصادر محددة في نشرات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرف المركزي الليبي ونشرات أمانة التخطيط الشهرية والسنوية، ونشرات صندوق النقد العربي والدولي.

١-٧- محددات الدراسة:

واجهت الدراسة بعض الصعوبات والمشكلات المتعلقة بالبيانات الاحصائية، وخاصة فيما يتعلق بالبيانات المتعلقة بالمؤشرات العامة في الاقتصاد الليبي، لعدم توفرها أحياناً. وعدم الحصول عليها في أحيان أخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

هوامش الفصل الأول

1.Benton F. Massel, Export Instability and Economic Structure, American Economic Review, Vol. 60 (1970). PP. 618-630.

2.Seiji Naya, Fluctuations In Export Earnings And Economic patterns of Asian countries, Economic Development And Cultural change. Vol 21 (1973).PP. 629-641.

3.A Halder and J. H. Richards, Structural Characteristics of India's Foreign Trade and Its Effects on the Instability of Export Receipts, The Indian Economic Journal, Vol. XXI (1973). PP. 132-146.

4.Geoffrey N. Soutar, Export Instability And Concentration in the less Developed Countries, Journal of Development Economics, Vol. 4 (1977), PP. 279-295.

5.Narinder Kumar And K.C. Sighnal, India's Export Instability, the Indian Economic Journal, Vol. 36 (1989) PP. 72-79.

6.Constantine GleZakos, Export Instability and Economic Growth: A Statistical Verification, Economic Development And Cultural Change, Vol. 21 (1973), PP. 670-677.

7.Andreas Savvides, Export Instability And Economic Growth some New Evidence, Economic Development And Cultural Change, Vol. 32 (1984), PP. 607-613.

8.Kwabena Gyimah – Brempong, Export Instability And Economic Growth In sub – Sahran Africa, Economic Development and Cultural change, Vol. 39 (1991), PP. 815-828.

9.Said Hallaq, Export Instability and Economic Growth: the Case of Jordan, Abhath Al-Yarmouk, Vol. 10, No. 4 (1994), PP. 9-19.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني
مؤشرات عامة في الاقتصاد الليبي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني
مؤشرات عامة في الاقتصاد الليبي

مقدمة

مر المجتمع الليبي وفقا لفلسفته الاشتراكية بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية منذ قيام الثورة عام ١٩٦٩، فبالإضافة إلى التحولات السياسية والاجتماعية، شمل التحول الاقتصادي كلا من المؤسسات الاقتصادية وعلاقات الإنتاج، والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي والقطاعات المكونة له، وتزامنت هذه التحولات مع تطور حركة المجتمع الليبي والظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني على مدى ربع قرن تقريبا.

فالجماهيرية الليبية وباقتصادها الصغير نسبيا- الذي يعتمد على مورد طبيعي ناضب (النفط) كمصدر وحيد للدخل ومورد رئيسي للصرف الأجنبي ، بعد أن كان اقتصادا فقيرا يعتمد على المساعدات الخارجية في تمويل نفقاته- تسعى كأي بلد نامي من أجل الحصول على موقع في الاقتصاد العالمي يتناسب مع حجمها وما هو متاح لديها من موارد طبيعية، وما لديها من طاقات بشرية، لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي لأفرادها، البالغ عددهم حسب إحصائيات عام ١٩٩٤ حوالي (٤,٩٠) مليون نسمة، في نفس الوقت الذي تتعرض فيه لضغوطات سياسية واقتصادية، خصوصا في الآونة الأخيرة، وبالتالي فالخيارات أمامها تبدو محدودة وغير متنوعة في سبيل تحقيق غاياتها وأهدافها.

لقد نهجت الجماهيرية الليبية أسلوب التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فمنذ عام ١٩٧٣ قامت بتنفيذ سلسلة من الخطط التنموية، وعليه سيتناول هذا الفصل بإيجاز الخطط التنموية ومنجزاتها وبالتحديد تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وتطور ميزان المدفوعات بالإضافة إلى المالية العامة والتضخم خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١: الخطط التنموية في الاقتصاد الليبي

ركزت الخطط التنموية في الاقتصاد الليبي بشكل عام على زيادة تفعيل دور القطاعات الاقتصادية وإعادة هيكلة تلك القطاعات لصالح الأنشطة غير النفطية بما يضمن تحقيق مصادر جديدة ومتجددة للدخل وتحسين مستوى معيشة الفرد، بعيدا عن هيمنة القطاع النفطي، وسيتضح ذلك من خلال استعراض الأهداف والاستراتيجيات الرئيسة لخطط التحول الاقتصادي والاجتماعي. إذ قامت الدولة بإعداد وتنفيذ ثلاث خطط اقتصادية نوجزها فيما يلي:

٢-١-١: الخطة الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥):

أكدت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) على ضرورة تفعيل دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وتحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة القطاع النفطي، وإرساء دعائم أساسية جديدة لمرحلة النهوض الاجتماعي والاقتصادي. هذا وبلغ حجم التكوين الرأسمالي الملفذ خلال هذه الخطة حوالي (٢٦٧٠) مليون دينار، وزعت على جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاعا الزراعة والصناعة لما يمثله هذان القطاعان من أهمية كبرى في إمكانية تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني [١]. واتسمت هذه الخطة بالتراجع النسبي لدور القطاع الخاص، وزيادة دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، فقد بلغ حجم الاستثمار المخصص للقطاع العام خلال فترة الخطة (٢١١٤,٤) مليون دينار أي ما نسبته (٧٩,١%)، في حين بلغ حجم الاستثمار المخصص للقطاع الخاص (٥٥٥,٩) مليون دينار، أي ما نسبته (٢٠,٩%) في إجمالي الاستثمار، في حين استحوذ القطاع العام على (٦٦٩,١) مليون دينار أي ما نسبته (٦٩,١%)، واستحوذ القطاع الخاص على (٢٩٨,١) مليون دينار، أي ما نسبته (٣٠,٩%)، مقارنة بالفترة (١٩٧٠-١٩٧٢) كما يوضحه الجدول (٢-١).

٢-١-٢: الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠):

تضمنت خطة التحول الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) مجموعة من الأهداف والسياسات استكمالا للخطة الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) من أجل تحقيق استراتيجية إنمائية جديدة، وتمثلت الأهداف الرئيسة لهذه الخطة فيما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أ- التخلص التدريجي من هيمنة القطاع النفطي، وذلك بزيادة الإنتاج وتنويعه عن طريق زيادة دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية في العملية الإنتاجية.

ب- العمل على زيادة ترابط القطاعات الاقتصادية المكملة لبعضها الآخر، تفاديا للتبعية الاقتصادية الخارجية.

ج- إيجاد منافذ أخرى تكون قادرة على تحويل الاستثمارات المستقبلية غير القطاع النفطي.

د- العمل والتقيد بمبدأ التخطيط الشامل عند اختيار المشروعات وتحديد أولوياتها [٢].

هذا وبلغ حجم البرنامج الاستثماري خلال فترة الخطة (٨٤٥٦,٥) مليون دينار، استحوذ القطاع العام على (٧٣٨١,٢) مليون دينار، أي ما نسبته (٨٦,٢%)، في حين استحوذ القطاع الخاص على (١٠٧٥,٣) مليون دينار أي ما نسبته (١٢,٨%)، في إجمالي حجم الاستثمار انظر الجدول (٢-١).

٢-١-٣: خطة التحول (١٩٨١-١٩٨٦):

تمثلت الأهداف الرئيسة لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨٠-١٩٨٥) في العناصر الأساسية التالية:

أ- زيادة استمرار النمو السريع من الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بما يضمن تحقيق معدلات نمو حقيقية تبلغ في المتوسط (١٠,٣%) سنويا.

ب- تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج.

ج- تخفيض مستوى الإنتاج من النفط الخام عند الحد المطلوب والكافي بما يضمن تمويل مشروعات التنمية المختلفة.

د- زيادة إنتاجية العمل وزيادة مشاركة الليبين في عملية التحول.

هـ- زيادة مستوى الاستهلاك الفردي، وزيادة مستوى معيشة الأفراد بنحو (٣%) سنويا.

و- حماية البيئة من خلال تطبيق سياسة فعالة تعمل على تنمية العلوم التقنية في المستقبل[٣].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وخلال هذه الخطة ، تم تخصيص (١١٢٣٥,٥) مليون دينار للإستثمار ، استأثر القطاع العام على (١٠٣١٣,١) مليون دينار، أي ما نسبته (٩١,٧%)، في حين استأثر القطاع الخاص على (٩٢٢,٤) مليون دينار، أي ما نسبته (٨,٣%) في إجمالي حجم الاستثمار للفترة نفسها انظر الجدول (٢-١)، وتجدر الإشارة إلى توقف خطط التنمية الاقتصادية بعد عام ١٩٨٦، بسبب الركود الاقتصادي العالمي، الذي أدى إلى انخفاض إيرادات الصرف الأجنبي للصادرات الوطنية النفطية بشكل حاد.

٢-١-٤: الإنفاق الفعلي على التنمية خلال الفترة (٨٥-١٩٩١/٩٠):

بلغ حجم الاستثمارات المخصصة للانفاق الفعلي على التنمية خلال الفترة (٨٦-١٩٩١/٩٠) نحو (٦٥٧٥) مليون دينار، بهدف إرساء قاعدة قوية ومتنوعة للاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، عن طريق زيادة نشاط القطاعات الاقتصادية غير النفطية، والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل، وقد حظيت القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة والنفط والكهرباء خلال هذه الفترة بنصيب الأسد في إجمالي المبالغ المخصصة لعملية التنمية الاقتصادية باعتبارها أكثر القطاعات تأثيرا على النمو الاقتصادي، فقد تم تخصيص نحو (٣١٩٩) مليون دينار، أي ما نسبته (٤٩,٧%)، لهذه القطاعات من إجمالي مخصصات التنمية خلال الفترة نفسها[٤].

استحوذ القطاع العام خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٨٨) على (٣٦١٠,٢) مليون دينار، أي ما نسبته (٩٠,٢%)، في حين استحوذ القطاع الخاص على (٢٨٩,٣) مليون دينار أي ما نسبته (٩,٨%)، من إجمالي الاستثمار المخصص للفترة (١٩٨٦-١٩٨٨)[٥].

ويجدر التنويه إلى عدم وجود نشرات اقتصادية رسمية، تتضمن توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص بعد عام (١٩٨٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-١)

توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٨) مليون دينار

الفترة	قطاع عام		قطاع خاص		إجمالي عام وخاص
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
١٩٧١-١٩٧٢	٦٦٩,١	%٦٩,١	٢٩٨,٠	%٣٠,٩	٩٦٧,١
١٩٧٣-١٩٧٥	٢١١٤,٤	%٧٩,١	٥٥٥,٩	%٢٠,٩	٢٦٧٠,٣
١٩٧٦-١٩٨١	٧٣٨١,٢	%٨٧,٢	١٠٧٥,٣	%١٢,٨	٨٤٥٦,٥
١٩٨١-١٩٨٥	١٠٣١٣,١	%٩١,٧	٩٢٢,٤	%٨,٣	١١٢٣٥,٥
١٩٨٦-١٩٨٨	٣٦١٠,٢	%٩٠,٢	٢٨٩,٣	%٩,٨	٣٨٩٩,٥
اجمالي	٢٤١١٨,٠	%٨٣,٥	٣١٤٠,٩	%١٦,٥	٢٧٣٢٨,٤

المصدر: الصورة الليبية في خمسة وعشرين عاما من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ص ٢٣٤.

مما سبق يتضح أن معظم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، قد نفذت عن طريق القطاع العام، إذ بلغت نسبة استثمارات هذا القطاع في إجمالي الاستثمار حوالي (٨٣,٥%)، بينما لم تزد مشاركة القطاع الخاص عن (١٦,٥%) في إجمالي الاستثمار خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٨) وهذا يشير إلى قيام القطاع العام بالدور الأكبر في النشاط الاقتصادي، وانحسار دور القطاع الخاص في اطار التحول الاشتراكي الذي شهده المجتمع الليبي، منذ السنوات الأولى لقيام الثورة. انظر الجدول (٢-١).

ترتب على تلك التوجهات جملة من النتائج أهمها تنفيذ البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وبناء العديد من المصانع في مختلف المجالات، وأصبحت الخزانة العامة الممول الرئيس لمعظم العاملين، وتنامى عدد المستخدمين مع زيادة عدد السكان، مما أدى إلى خلق جملة من المشاكل والأعباء المالية على كاهل خزانة الدولة، خاصة في منتصف عقد الثمانينات، وتحديدا بعد الأزمة النفطية، التي أدت إلى عرقلة بعض مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بسبب انخفاض إيرادات الخزانة العامة، والتي تعتبر الممول الرئيس لمشروعات التنمية داخل الاقتصاد الوطني[٦].

أدت هذه المشاكل إلى اعادة تقييم الأوضاع الاقتصادية وإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي بتقليص دور القطاع العام، وإعطاء القطاع الخاص المتمثل في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(المبادرات الفردية والتشاركيات الجماعية) دورا أكبر، تمثل في صدور بعض التشريعات والقوانين والأسس الجديدة التي تهدف إلى تنظيم النشاط الاقتصادي الليبي، اذ أجيز منذ عام ١٩٨٨ للأشخاص منفردين أو متشاركين ممارسة الانشطة الانتاجية أو الخدمية لزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع ودون استغلال الغير، كما أجيز للأفراد في القانون الصادر عام ١٩٨٨، نقل ملكية الوحدات الاقتصادية التابعة لأجهزة الدولة إلى الملكية الجماعية في شكل تشاركيات جماعية، على أن لا تزيد مساهمة كل مواطن أو منتج على مبلغ (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف دينار ليبي في جميع الوحدات الاقتصادية، وتكون الأولوية من حيث المساهمة للمنتجين أولا، ثم للمواطنين الذين لم تسبق لهم المساهمة في أي وحدة اقتصادية، كما سمح للأفراد في ظل القانون الصادر عام ١٩٩٢، بزيادة التوسع في ممارسة الأنشطة الاقتصادية (الإنتاجية والحرفية) بإحدى الطرق التالية:

١- شركات مساهمة.

٢- مؤسسات وشركات عامة.

٣- تشاركيات.

٤- نشاط أسري.

٥- نشاط فردي.

كما صدر قانون المصارف لعام ١٩٩٣، بديلا لقانون المصارف لعام ١٩٦٣، الذي ينص على تمليك المصارف التجارية للمواطنين والسماح لهم بتأسيس شركات مساهمة (شركات مصرفية).

كما أجاز قانون المصارف الجديد، للمصارف غير الوطنية، فتح وكالات أو مكاتب تمثل المصارف الأجنبية في ليبيا[٧].

ويمكن اعتبار التوجهات سالفة الذكر، المتمثلة في الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الجماعية لأفراد المجتمع، الإطار العام لاعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نحو الإنتاج وتعزيز الحرية الاقتصادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢-٣: المنجزات القطاعية.

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على المنجزات القطاعية في الاقتصاد الوطني ومدى التطور الحاصل فيها على النحو التالي:

٢-٢-١: قطاع الزراعة.

أدت ضخامة حجم الاستثمارات الفعلية في قطاع الزراعة البالغة (٤١٥٤,٨) مليون دينار خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٨).[٨] إلى تطور الإنتاج الزراعي والحيواني من (٦٢٨,٦) ألف طن عام ١٩٧٠ إلى (٢٨٧٨,٥) ألف طن عام ١٩٨٠ حتى بلغت (٣٦٣٣,٥) ألف طن عام (١٩٩١)، كما يوضحه الجدول (٢-٢)، وانعكس ذلك بشكل مباشر في حدوث تطور نسبي في ناتج قطاع الزراعة من (٣٣) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى (١٦١,١) مليون دينار علم١٩٨٠ ومن (٦٧٨,٢) مليون دينار عام ١٩٩١ إلى (٨٤٨,٥) مليون دينار عام ١٩٩٤، انظر الجدول (٢-٣) وبالتالي ارتفعت الأهمية النسبية لهذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي من (٢,١%) عام ١٩٧١ إلى (١,٦%) عام ١٩٨٠ إلى (٦,٤%) عام ١٩٩١، وبلغت (٧,٢%) عام ١٩٩٤ هذا وبلغت الأهمية النسبية لهذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي من المتوسط (٤%) خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) انظر الملحق (١)، كما بلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع في المتوسط (١٤,٧%) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٤) انظر الملحق (٣)، ويعزى سبب انخفاض الأهمية النسبية بالمتوسط لهذا القطاع من إجمالي الناتج المحلي إلى:

١- انخفاض نسبة الأيدي العاملة لقطاع الزراعة في إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الوطني من (٢٩,١%)، عام ١٩٧٠ إلى (١٨,٥%)، عام ١٩٩١ الجدول (٢-٢) ربما يعود ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية التي أدت إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وانتقالها إلى القطاعات الخدمية الأخرى.

٣- تدني إنتاجية "الهكتار" الزراعي على الرغم من الاهتمام الذي أولته الثورة للقطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج وعدم تناسب القوى العاملة والأرض وعدم وجود نظم ري جارية [٩].

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-٢)

الإنتاج الزراعي الحيواني وعدد المشتغلين وهيكل الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية لبعض السنوات*

(ألف عامل)

القطاع السنة	الزراعة	النسبة	الصناعة	النسبة	الخدمات	النسبة	إجمالي القوى العاملة	الإنتاج الزراعي والحيواني (ألف طن)
١٩٧٠	١٢٦	٢٩,١	٩١,٨	٢١,٢	٢١٥,٧	٤٩,٧	٤٣٣,٥	٦٢٨,٦
١٩٧٥	١٣٣,٤	١٩,٦	٢١٦,١	٣١,٩	٣٢٧,٩	٤٨,٤	٦٧٧,٤	١٦٧٠,٤
١٩٨٠	١٥٣,٤	١٨,٩	٢٧٣,٩	٣٣,٧	٣٨٥,٥	٤٧,٨	٨١٢,٨	٢١١٥,٦
١٩٨٣	١٧٣	١٤,٧	٥٠٢	٤٢,٦	٥٠٤,٥	٤٢,٨	١١٧٩,٥	٢٨٧٨,٥
١٩٨٨	١٨٦,٤	١٩,٤	٢٨٤,١	٢٩,٥	٤٩٢,١	٥١,١	٩٦٢,٦	٢٨٥٥,٥
١٩٨٩	١٩١	١٩,١	٣١٢,٤	٣١,٢	٤٩٨,٩	٤٩,٨	١٠٠٢,٣	–
١٩٩٠	١٨٨,٤	١٨,٥	٣١٠,٢	٣٠,٥	٥١٩	٥١	١٠١٧,٦	٣٥٧٣,٥
١٩٩١	١٨٧,٦	١٨,٥	٣١٠,٣	٣٠,٦	٥١٥,١	٥٠,٩	١٠١٣	٣٦٣٣,٥

* المصدر :الثورة الليبية في خمسة وعشرين عاما من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ص ص. ٢٥٦، ٧٢٩.

٢-٢-٢: قطاع الصناعة:

يتكون قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني من قطاعي استخراج النفط والغاز الطبيعي وقطاع التعدين والمحاجر الأخرى، وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء والغاز والمياه، بالاضافة إلى قطاع التشييد. ويعتبر قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي والمحاجر الأخرى من أهم القطاعات الاقتصادية المكونة لهذا القطاع، إذ شكل ما نسبته في المتوسط (٦٨,٨%)، من إجمالي قطاع الصناعة، في حين شكلت القطاعات التشييد والصناعة التحويلية والكهرباء والغاز والمياه في المتوسط (٢١%، ٨,٤%، ٢%) على التوالي خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) انظر الملحق (٥).

تشير البيانات المتوفرة إلى بلوغ حجم استثمارات هذا القطاع حوالي (٥٠١٩,٨) مليون دينار خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٨) وارتفاع ناتج قطاع الصناعة من (١٠٧٩) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى (٧٨٨١,٨) مليون دينار كحد أقصى عام (١٩٨٠)، انخفضت لتصل إلى (٥٤٢١) مليون دينار عام ١٩٩٤، انظر الجدول (٢-٣). ويكون بذلك قد حقق معدل نمو سنوي بلغ متوسطه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٠,٢%) خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) انظر الملحق (٣)، ويكون بذلك قد احتل الترتيب الثاني بعد قطاع الزراعة الذي بلغ معدل نموه (١٤,٧%) للفترة نفسها.

كما أدت حجم الاستثمارات في هذا القطاع خلال نفس الفترة إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة والتي ارتفع من (٩١,٨) الف عامل عام ١٩٧٠ إلى (٣١٠,٣) الف عامل عام ١٩٩١، في نفس الوقت الذي ارتفع فيه حجم القوى العاملة الكلية في الاقتصاد الوطني من (٤٣٣,٦) الف عامل عام ١٩٧٠ إلى (١٠١٢,٥) الف عامل عام ١٩٩١، أي ارتفعت نسبة مساهمة القوى العاملة في قطاع الصناعة من (٤٩,٧%) عام ١٩٧٠ إلى (٥٠,٩%) عام ١٩٩١ في اجمالي القوى العاملة انظر الجدول (٢-٢).

ويتضح من الملحق (١) ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من (٦٨%) عام ١٩٧١ إلى (٧٢,٨%) عام ١٩٧٩ كحد أقصى، إلا أنها شهدت انخفاضا منذ عام ١٩٨٤ حيث بلغت (٥٧,٣%)، وشهدت انخفاضا آخر خلال السنوات اللاحقة حتى بلغت (٤٦,٣) عام ١٩٩٤، هذا وبلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من المتوسط (٦٠%) خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤).

ويعزى سبب انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الناتج المحلي منذ عام ١٩٨٤، إلى انخفاض مخصصات التنمية في هذا القطاع بعد عام ١٩٨١ نتيجة الأزمة النفطية التي أعقبها تدهور في إيراداته[١٠]، وانخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي في إجمالي هذا القطاع منذ عام ١٩٨٦ كما يوضحه الملحقين (٥،١) هذا وبلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في إجمالي قطاع الصناعة في المتوسط (٦٨,٨%)، وبلغت (٢٠,٥%) في قطاع التشييد، (٨,٤%) في قطاع الصناعة التحويلية (٤,٧%) و(٢.٢%) في قطاع الكهرباء والغاز والمياه خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) انظر الملحق (٥).

يتضح مما سبق أن قطاع الصناعة الإستخراجية لا زال القطاع المهيمن وبشكل واضح على هيكل الإنتاج في الاقتصاد الوطني من خلال الارتفاع الملحوظ من أهميته النسبية في إجمالي الناتج المحلي وفي إجمالي ناتج قطاع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعة، وكذلك من خلال الانخفاض الملحوظ في الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية من كل من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي ناتج قطاع الصناعة، مما يدل على عدم حدوث تغير هيكلي حقيقي في هيكل الإنتاج لصالح الصناعات التحويلية الوطنية.

٢-٢-٣:قطاع الخدمات

يتكون قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني من قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والتخزين والمواصلات، وقطاع المال والتأمين والعقارات وقطاع ملكية المساكن، وقطاع خدمات الإدارة العامة، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى، بلغ حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٨) حوالي (١٨٢٢٥,٤) مليون دينار، ساهمت تلك الاستثمارات في ارتفاع ناتج هذا القطاع من (٤٧٥) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى (٥٤٣١,٤) مليون دنيار عام ١٩٩٤، انظر الجدول (٢-٣) وحقق قطاع الخدمات معدل نمو سنوي بلغ متوسطه (٩,٨%) خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) انظر الملحق (٣)، وارتفعت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي من (٣٠%) عام ١٩٧١ إلى (٤٩%) عام ١٩٨٩، وانخفضت إلى (٤٦,٤%) عام ١٩٩٤، وبلغت في المتوسط (٣٦%) خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) انظر الملحق (١)، ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية لناتج هذا القطاع في اجمالي الناتج المحلي في المقام الأول إلى ارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات المكونة له، إذ بلغت (٧,٣%) في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وبلغت (٥,٨%) في قطاع النقل والتخزين والمواصلات، وبلغت (٣,١%) في قطاعات المال والتأمين والعقارات وملكية المساكن، كما بلغت (١٢,٣%) في قطاع خدمات الإدارة العامة، وبلغت (٢,٣%) من قطاع الخدمات الأخرى في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) انظر الملحق (٢).

كما حققت القطاعات المكونة لقطاع الخدمات معدلات نمو بلغت في المتوسط خلال فترة الدراسة (١٤,١%، ١١,٩%، ١٣,٤%، ٧.٧%، ١٣,٧%، ١١,٦%) لكل منهما على التوالي انظر الملحق (٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويعتبر قطاع الخدمات العامة، القطاع الرئيس لاستيعاب القوى العاملة في الاقتصاد الوطني بعد قطاع الصناعة، إذ ارتفعت القوى العاملة في هذا القطاع من (٢١٥,٧) ألف عامل عام ١٩٧١ إلى (٥١٥,١) ألف عامل عام ١٩٩١، وبذلك ارتفعت نسبة الأيدي العاملة لهذا القطاع في إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الوطني من (٤٩,٧%) عام ١٩٧١ إلى (٥٠,٩%) عام ١٩٩١، انظر الجدول (٢-٢).

ويعود سبب ارتفاع ناتج هذه القطاعات (الخدمات) ونسبة مساهمتها من الناتج المحلي الاجمالي منذ نهاية السبعينات إلى ضخامة حجم الاستثمارات الموجهة لهذه القطاعات وخاصة قطاعات البنية الأساسية باعتبارها ركائز أساسية لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

جدول (٢-٣)

الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاقتصادية المكونة له للفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(مليون دينار)

السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد	الخدمات
١٩٧١	٣٣	١٠٧٩	٩٢٢,٧	٣٢,٧	٧,٣	١١٦,٨	٤٧٥
١٩٧٢	٤٣,٦	١١٥٤,٢	٩٢٠,٦	٤٦	٩,٤	١٨٢,٨	٥٥٥,٢
١٩٧٣	٦٠,١	١٤٥٩,٢	١١٣١,٨	٦٢,٨	١٠,٨	٢٦١,٢	٦٦٢,٩
١٩٧٤	٦٨,٧	٢٨٥٠,٨	٢٣٩٠	٧١,٥	١٢,٧	٣٧٦,٦	٨٧٦,٥
١٩٧٥	٨٢,٩	٢٤٩٩,٦	١٩٦١,١	٨٦,٢	١٧,٦	٤٣٤,٧	١٠٩١,٨
١٩٧٦	٩٩,٧	٣٤٠٢,٣	٢٧٥٠	١١٤,٨	٢٢,٤	٥١٥,١	١٢٦٦,١
١٩٧٧	٩٣,٧	٤٠٥٧,٢	٣٢٧٣,٩	١٥٣,٢	٢٦,١	٦٠٢	١٤٦٤
١٩٧٨	١١٧,٣	٣٧٧٤,٧	٢٩٤٦,١	١٤٢,٩	٣٠,٦	٦٥٥,٢	١٦٠٤
١٩٧٩	١٤٩,٢	٥٥٣٢,٨	٤٥٨١,٤	١٨٥,٦	٤٠	٧٢٥,٨	١٩٢١
١٩٨٠	١٦١,١	٧٨٨١,٨	٦٦٧٥,٩	٢٤٠,٦	٤٩,٢	٩١٦,١	٢٢٣٤,١
١٩٨١	١٩٠,٨	٦١٩٠	٤٧٠٥,٧	٢٤٨,١	٥٧,٢	١١٧٩	٢٤٨٦,٢
١٩٨٢	١٨٣,١	٦٠٩٨,٨	٤٧٣٦,٥	٣٠٤,٢	٦٢,٣	٩٩٥,٨	٢٤٩٩,١
١٩٨٣	٢٨٣,٦	٥٣٠٦,٤	٤٠٠٠,٦	٣٠٦,٥	٨٣,٤	٩١٥,٩	٢٨٩١
١٩٨٤	٢٧٢	٤٤٠١,٨	٣١٠٣,٥	٣٦٧,٥	٩٤	٨٣٦,٩	٣٠٠٧,٢
١٩٨٥	٣٠٢	٤٥٥٨,٩	٣٠٦٢,٧	٤٢٤,٣	١٠٨,٤	٩٨٢,٧	٣١٨٨,٨
١٩٨٦	٣٢٠	٣٢٤٢	١٨٣٣,٤	٤٠١,٨	١١٢	٨٩٥	٣٠١٥
١٩٨٧	٤٠٢,٧	٣١٥٥,٨	١٦٩٨,٨	٤٢٠,٥	١٢٣	٨٢٥,٢	٣٠٣٥,٥
١٩٨٨	٣٣١	٣١٤٥,٨	١٦١٧	٤٣٣,٧	١٣٠,١	٧٥١,٨	٣٠٧٠,٢
١٩٨٩	٥٦٣,٥	٣٦٣٣,٨	١٦٠٨,٨	٥٨٧	١٧٤,٨	١١٩٧,٥	٤١٠٣,٧
١٩٩٠	٦١٢,٨	٤٣٠٦,٩	٢٢٣٥	٦٤٥	١٥٤,١	١٢٠٥,٥	٤٣٦٤,٨
١٩٩١	٦٧٨,٢	٥٣٢٩	٣٠٥٤	٧٠٦	١٧٧	١٣١٩,٥	٤٦٠٥,٣
١٩٩٢	٧٥٥,٥	٥٠٩٦,٥	٢٥٨٢	٧٩٥,٥	٢١٥	١٤٢٥,٥	٤٩٣٧
١٩٩٣	٨٥١	٥١٥٨,٥	٢٣٨٥,٥	٨٩٦	٢٥٨	١٥٣٤,٥	٥٣٤٤
١٩٩٤	٨٤٨,٥	٥٤٢١	٢٧١٥,٢	٨٩٢,٩	٢٤٩,٥	١٥٦٤	٥٤٣١

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية ،إدارة البحوث والإحصاء، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢-٣: النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المطردة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن[١١]. وأحيانا يعبر عنه بالنمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وهنا سوف نستعرض هذين المتغيرين على النحو التالي:

٢-٣-١: تطور الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي حصيلة النشاط الاقتصادي، وتكتسب دراسة مكوناته ومعدلات نموه مكانة بارزة في الدراسات الاقتصادية لكونه أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، كما أن توزيعه بين الأفراد من أهم العوامل المحددة لمستوى الرفاهية لأفراد المجتمع.

وتشير البيانات المتاحة عن الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من (١٥٨٧) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى (١١٧٠٠,٥) مليون دينار عام ١٩٩٤ أي بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه (١٠,٧) خلال نفس الفترة، ويلاحظ أن أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي من الاقتصاد الوطني كان بين عامي (١٩٧٣-١٩٧٤) إلى بلغ متوسط معدل النمو في تلك الفترة (٤٩,٢%) وعامي (١٩٧٦/١٩٧٧) بلغ متوسطه (٢٣,٨%). وتعزى هذه الزيادة من الناتج المحلي خلال الفترتين المذكورتين إلى الارتفاع في أسعار البترول في الأسواق الدولية.

كما يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني، قد حقق معدلات نمو سالبة بلغت (-٣,٢%) و(-٢,١) خلال الأعوام ١٩٧٥، ١٩٧٨، كما حقق معدلات نمو سالبة منذ عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٤ بلغت في المتوسط (-٦,٩%) خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٤)، فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي من (٨٧٦٩) مليون دينار عام ١٩٨١ إلى (٧٦٨١) مليون دينار عام ١٩٨٤.(انظر الجدول (٢-٥))، ويعزى هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى التراجع الكبير في أوضاع الاقتصاد العالمي لتلك الفترة التي تميزت بالركود ولا سيما في الدول الصناعية، وتطبيق مبدأ ترشيد استخدام الطاقة الذي اتبعته تلك الدول،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واللجوء إلى استخدام بدائل للنفط والغاز الطبيعي، مما أدى إلى انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة[١٢].

ونتيجة لذلك فقد تراجع ناتج قطاع الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز الطبيعي والمحاجر الاخرى) من (٤٧٠٥,٧) مليون دينار عام ١٩٨١ إلى (١٦٠٨,٨) مليون دينار عام ١٩٨٩، أي بمعدل نمو سالب بلغ متوسطه (-١٤,٥%) خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٩).

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في إجمالي الناتج المحلي بلغت من المتوسط (٥٣,٨%) خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٥)، انظر الملحق (١). في حين شهدت الفترة (١٩٨٦-١٩٩٤) انخفاضا ملحوظا في الأهمية النسبية لهذا القطاع من الناتج المحلي، إذ بلغت نسبته في المتوسط (٢٤,٣%) مما يدل على استحواذ قطاع الصناعة الاستخراجية على نسبة كبيرة من تكوين الموارد للناتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٢-٤)

الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية المكونة لقطاع الخدمات خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(مليون دينار)

السنة	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	المال والتأمين والعقارات	ملكية المساكن	الخدمات حكومية	خدمات الادارة العامة	المجموع	معدل النمو %
١٩٧١	٧٥,٦	٨٧,٢	٢٩,٤	٦٩,٠	١٣٥,٤	٧٨,٠	٤٧٤,٦	–
١٩٧٢	٩٥,٨	١٠٠,٥	٣٧,٢	٧٦,١	١٤٧,٨	٩٧,٨	٥٥٥,٢	١٧,٠
١٩٧٣	١٢٤,٨	١٢٩,٣	٥١,٦	٨٤,٣	١٥٨,٠	١١٤,٧	٦٦٢,٧	١٩.٣
١٩٧٤	١٨٤,٢	١٤٥,٣	٧٢,٨	١١١,٣	٢٠٩,٥	١٥٣,٤	٨٧٦,٥	٣٢,٣
١٩٧٥	٢٢٤,٦	١٧٥,٨	٩٨,٩	١٣١,٠	٢٥٨,٣	٢٠٣,٢	١٠٩١,٨	٢٤,٦
١٩٧٦	٢٦٣,١	١٩٣,٢	١٢١,٤	١٤٤,٩	٢٩٥,٥	٢٤٧,٩	١٢٦٦	١٨,٧
١٩٧٧	٢٩٢,٠	٢١٥,٤	١٤٤,٠	١٥٧,٢	٣٦٢,٠	٢٩٤	١٤٦٤	١٥,٨
١٩٧٨	٣٢٥,٦	٢٤١,١	١٧٠,٦	١٦٤	٦٦٦,٥	٣٦,٢	١٦٠٤	٩,٥
١٩٧٩	٣٨٢,٧	٢٩٠,٩	١٩٤,٤	١٨٨,٦	٨٢٢,٣	٤٢,٢	١٩٢١,٦	١٩,٨
١٩٨٠	٤٥٤,٥	٣٥٤	٢٢٧,٢	٢١٢,١	٩٤٠,٣	٤٦,٠	٢٢٣٤,١	١٦,٣
١٩٨١	٥١٦,٢	٤١٥,٣	٢٦٥	٢٢٠,٢	١٠١٥,٨	٥٣,٦	٢٤٨٦,٢	١٢,٣
١٩٨٢	٤٨٩,٤	٤٠٤,٤	٢٦٢,٣	٢١٥,٨	١٠٧٥,١	٥٢,١	٢٤٩٩,١	٠,٤-
١٩٨٣	٥٤٧,٤	٤٠٣,٧	٢٦٨,٣	٢٤٨,٢	١٣٤٥,٣	٧٨,١	٢٨٩١	١٥,٧
١٩٨٤	٥٦٦,٢	٤٠٠,٨	٢٧٩,٣	٢٤٩,٣	١٤٢٥,١	٨٦,٥	٣٠٠٧,٢	٤,٠
١٩٨٥	٥٧٠,٦	٤٥٢,١	٣٠٨,٠	٢٦٥,٢	١٤٩٦,٢	٩٦,٦	٣١٨٨,٦	٦,٠
١٩٨٦	٤٨٦	٣٩٦	٢٨٥	٢٥٢	١٥٢١	٧٥	٣٠١٥	٥,٤-
١٩٨٧	٥٧٣,١	٤٣٢,٧	٢٥٥,١	٢٣٢,٢	١٤٤٢,٥	١٠٠,٠	٣٠٣٥,٦	٠,٧
١٩٨٨	٥٩٨,١	٤٥١,٦	٢٥٠,٧	٢٣٠,١	١٤٣٦	١٠٣,٧	٣٠٧٠,٢	١.١
١٩٨٩	٨٢٦,٥	٦٢٨,٥	٣٢٦,٥	٢٩٨,٢	١٨٨٣,٥	١٤٠,٥	٤١٠٣,٧	٣٣,٧
١٩٩٠	٩٢٥,٧	٧١٢,٥	٣٤٥,٠	٣٠٤,١	١٩٢٢	١٥٥,٥	٤٣٦٤,٨	٦,٤
١٩٩١	١٠٤١,٥	٨١٢,٠	٣٧٠,٥	٣١٥,٣	١٨٩٤	١٧٢,٠	٤٦٠٥,٣	٥,٥
١٩٩٢	١١٨٢,٠	٩٢٥,٠	٤٠٩,٥	٣٣٣,٥	١٨٩٧	١٩٠,٥	٤٩٣٧,٥	٧,٢
١٩٩٣	١٣٤٧,٥	١٠٤٦,٥	٤٥٢,٥	٣٥٢,٠	١٩٣٣	٢١٢	٥٣٤٣,٥	٨,٢
١٩٩٤	١٣٣٥	١٠٤١,٢	٤٥٥,٦	٣٦٢,١	٢٠٢٤,٦	٢١٢,٩	٥٤٣١,٤	١,٦
المتوسط								١١,٧

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢-٣-٢:متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تشير البيانات الواردة في الجدول (٢-٥) إلى زيادة عدد السكان من (٢,٠٧) مليون نسمة عام ١٩٧١ إلى (٤,٩٠) مليون نسمة عام ١٩٩٤ في نفس الوقت ال ذي ارتفع فيه الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (١٥٨٧) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى (١١٧٠٠,٥) مليون دينار عام ١٩٩٤، كما تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية كان متذبذباً من عام إلى آخر، نتيجة لتذبذب قيم الناتج الاجمالي خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (٧٦٧) ديناراً عام ١٩٧١، ارتفع إلى (٣٧٢٤) ديناراً كحد اقصى عام ١٩٨٠، ثم عاود إلى الانخفاض ليصل إلى (٢٣٨٨) ديناراً عام ١٩٩٤، ويعزى سبب الارتفاع النسبي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) البالغ من المتوسط (٦,٨%) إلى الارتفاع النسبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ من المتوسط (١٠,٧%) للفترة نفسها، بمعدل أعلى من معدل نمو السكان والبالغ في المتوسط (٣,٩%) خلال نفس الفترة كما يوضحه الجدول (٢-٥).

وبأسعار سنة (١٩٨٠=١٠٠) كسنة أساس ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (٢٧١٢,٨) مليون دينار عام (١٩٧١) إلى (١٠٢٧٧) مليون دينار عام (١٩٨٠) كحد أعلى انخفض ليصل إلى (٣١٥٠,٤) مليون دينار عام ١٩٩٤، ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار، انظر الجدول (٢-٦)، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي (١٣١٠,٥)ديناراً عام (١٩٧١)، ارتفع ليصل إلى (٣٧٢٣,٦) ديناراً عام (١٩٨٠)، ثم انخفض في السنوات اللاحقة ليسجل (٦٤٣) ديناراً كحد أدنى عام (١٩٩٤)، ويرجع هذا الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لمستوى الأسعار من جهة، وزيادة معدل النمو السكاني من جهة أخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذ ما قيس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، يتضح أنه ارتفع من (٢١٥١,٧) دولار عام (١٩٧١) إلى (١٢٥٧٥,٣) دولار عام كحد أعلى عام (١٩٨٠)،ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي للسنة نفسها، إلاّ أنه شهد انخفاضا في الأعوام اللاحقة حتى بلغ (٦٦٤٠,٣) دولار عام (١٩٩٤)، ويعزى هذا الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي إلى انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي من جهة، وارتفاع معدل النمو السكاني مع الانخفاض النسبي في إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي من جهة أخرى كما يتبين من (الجدول (٢-٦)).

جدول (٢-٥)

متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكان (مليون نسمة)	دخل الفرد (دينار ليبي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل نمو السكان (%)	معدل نمو دخل الفرد (%)
١٩٧١	١٥٨٧	٢,٠٧	٧٦٧	-	-	-
١٩٧٢	١٧٥٣	٢,١٥	٨١٥	١٠,٥	٣,٩	٦,٣
١٩٧٣	٢١٨٣	٢,٢٤	٩٧٥,٦	٢٤,٥	٣,٢	١٩,٧
١٩٧٤	٣٧٩٦	٢,٣٣	١٦١٢,٩	٧٣,٩	٤,٠	٦٥,٣
١٩٧٥	٣٦٧٤	٢,٤٣	١٥١٢	٣,٢-	٤,٢	٦,٣-
١٩٧٦	٤٧٦٨	٢,٥٦	١٨٦٣	٢٩,٨	٥,٣	٢٣,٢
١٩٧٧	٥٦١٣	٢,٦٧	٢١,٢	١٧,٧	٤,٣	١٢,٨
١٩٧٨	٥٤٩٦	٢,٧٩	١٩٧٠	٢,١-	٤,٥	٦,٣-
١٩٧٩	٧٦٠٣	٢,٩١	٢٦١٣	٣٨,٣	٤,٣	٣٢,٦
١٩٨٠	١٠٢٧٧	٢,٧٦	٣٧٢٤	٣٥,٢	٥,٢-	٤٢,٥
١٩٨١	٨٨٦٩	٢,٨٧	٣٠٩٠	١٣,٧-	٤,٠	١٧,٠-
١٩٨٢	٨٧٨١	٢,٩٩٠	٢٩٣٧	١,٠-	٤,٢	٥,٠-
١٩٨٣	٨٤٨١	٣,١١	٢٧٢٧	٣,٤-	٤,٠	٧,٢-
١٩٨٤	٧٦٨١	٣,٢٤	٢٣٧١	٩,٤-	٤,٢	١٣,١-
١٩٨٥	٨٠٥٠	٣,٣٧	٢٣٨٩	٤,٨	٤,٠	٠,٨
١٩٨٦	٦٥٧٧	٣,٥٢	١٨٦٨	١٨,٣-	٤,٥	٢١,٨-
١٩٨٧	٦٥٩٤	٣,٦٧	١٧٩٧	٠,٣	٤,٣	٣,٨-
١٩٨٨	٦٥٤٦	٣,٨٢	١٧١٤	٠,٧-	٤,١	٤,٦-
١٩٨٩	٨٣٠١	٣,٩٨	٢٠٨٦	٢٦,٨	٤,٢	٢١,٧
١٩٩٠	٩٢٨٤,٥	٤,١٥	٢٢٣٧	١١,٨	٤,٣	٧,٢
١٩٩١	١٠٦١٢,٥	٤,٣٣	٢٤٥١	١٤,٣	٤,٣	١٠,٠
١٩٩٢	١٠٧٨٩	٤,٥١	٢٣٩٢	١,٧	٤,٢	٢,٤-
١٩٩٣	١١٣٥٣,٥	٤,٧٠	٢٤١٦	٥,٢	٤,٢	١,٠
١٩٩٤	١١٧٠٠,٥	٤,٩٠	٢٣٨٨	٣,١	٤,٣	١,٢-
المتوسط			٢١١٧,٤	١٠,٧	٣,٨	٦,٧

المصدر: صندوق النقد العربي، الحسابات القومية في الدول العربية، الدائرة الاقتصادية والفنية، أعداد مختلفة.

- مصرف ليبيا، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، إعداد مختلفة.

© Garyounis Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-٦)

متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٨٠ = ١٠٠)

السنة	سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	دخل الفرد (دولار امريكي)	الرقم القياسي العام لمستوى الأسعار ١٩٨٠ = ١٠٠	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ١٩٨٠ = ١٠٠	متوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة (دينار ليبي)
١٩٧١	٠,٣٥٦٣	٤٤٥٤,١	٢١٥١,٩	٥٨,٥	٢٧١٢,٨	١٣١٠,٥
١٩٧٢	٠,٣٢٨٩	٥٣٢٩,٩	٢٤٧٩	٦٢	٢٨٢٧,٤	١٣١٥,١
١٩٧٣	٠,٣٠٠٠	٧٢٧٦,٧	٣٢٤٨,٥	٦٥,٩	٣٣١٢,٦	١٤٧٨,٨
١٩٧٤	٢٩٦١	١٢٨٢٠	٥٥٠٢,١	٧١,٢	٥٣٣١,٥	٢٢٨٨,٢
١٩٧٥	٠,٢٩٦١	١٢٤٠٨	٥١٠٦,٢	٧٥,٧	٥١٦٠,١	٢١٢٣,٥
١٩٧٦	٠,٢٩٦١	١٦١٠٢,٧	٦٢٩٠,١	٨٠,١	٥٩٥٢,٦	٢٣٢٥,٢
١٩٧٧	٠,٢٩٦١	١٨٩٥٦,٤	٧٠٩٩,٨	٨٤,٥	٦٦٤٢,٦	٢٤٨٧,٩
١٩٧٨	٠,٢٩٦١	١٨٥٦١,٣	٦٦٥٢,٨	٨٨,٦	٦٢٠٣,٢	٢٢٢٣,٤
١٩٧٩	٠,٢٩٦١	٢٥٦٧٧,١	٨٨٢٣,٧	٩٣,٥	٨١٣١,٦	٢٧٩٤,٤
١٩٨٠	٠,٢٩٦١	٣٤٧٠٧,٩	١٢٥٧٥,٣	١٠٠	١٠٢٧٧	٣٧٢٣,٦
١٩٨١	٠,٢٩٦١	٢٩٩٥٢,٧	١٠٤٣٦,٥	١٠٧	٨٢٨٨,٨	٢٨٨٨,١
١٩٨٢	٠,٢٩٦١	٢٩٦٥٥,٥	٩٩١٨,٢	١٢٦,٣	٦٩٥٢,٥	٢٣٢٥,٣
١٩٨٣	٠,٢٩٦١	٢٨٦٤٢,٤	٩٢٠٩,٨	١٣٩,٣	٦٠٨٨,٣	١٩٥٧,٧
١٩٨٤	٠,٢٩٦١	٢٥٩٤٠,٦	٨٠٠٦,٤	١٥٧,٢	٤٨٨٦,١	١٥٠٨,١
١٩٨٥	٠,٢٩٦١	٢٧١٨٦,٨	٨٠٦٧,٣	١٧١,٥	٤٦٩٣,٩	١٣٩٢,٨
١٩٨٦	٠,٣١٣٨	٢٠٩٥٩,٢	٥٩٥٤,٣	١٧٧,٢	٣٧١١,٦	١٠٥٤,٤
١٩٨٧	٠,٢٧٠٦	٢٤٣٦٨,١	٦٦٣٩,٨	١٨٤,٩	٣٥٦٦,٣	٩٧١,٧
١٩٨٨	٠.٢٨٥٣	٢٢٩٤٤,٣	٦٠٠٦,٣	١٩٠,٧	٣٤٣٢,٦	٨٩٨,٦
١٩٨٩	٠,٢٩٢١	٢٨٤١٨,٣	٧١٤٠,٣	١٩٣,٢	٤٢٩٦,٦	١٠٧٩,٥
١٩٩٠	٠,٢٧٠٢	٣٤٣٦١,٦	٨٢٧٩,٩	٢٠٩,٨	٤٤٢٥,٤	١٠٦٦,٤
١٩٩١	٠,٢٦٨٤	٣٩٥٣٩,٩	٩١٣١,٦	٢٣٤,٨	٤٥١٩,٨	١٠٤٣,٨
١٩٩٢	٠,٣١٠٣	٣٥٨٠٨,٢	٧٩٣٩,٧	٢٦٩,٤	٤٠٠٤,٨	٨٨٨
١٩٩٣	٠,٣٢٥٠	٤٣٩٣٣,٨	٩٣٤٧,٦	٣٢٣,٣	٣٥١١,٨	٧٤٧,٢
١٩٩٤	٠,٣٥٩٦	٣٢٥٣٧,٥	٦٦٤٠,٣	٣٧١,٤	٣١٥٠,٤	٦٤٣

المصدر: صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية، دائرة الأبحاث والإحصاء، قسم الاحصاء، أعداد مختلفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- عبد الفتاح عبد السلام بو حبيل، الاستثمارات وتكوين رأس المال المادي غير البشري الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الأول، ربيع ١٩٩٠، ص ٣٠.
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢-٤: ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بصورة مختصرة على أنه "سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الاخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة [١٣].

وللوقوف على حقيقة وضع ميزان المدفوعات الليبي (عجز أو فائض) من الناحية الاقتصادية، وسيتم في هذا الجزء التطرق إلى التطور الحاصل في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال.

٢-٤-١: الحساب الجاري

تميز الحساب الجاري الوطني بتحقيق فائض في معظم سنوات الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) انظر الجدول (٢-٧) عدا السنوات (١٩٨٤،١٩٨٦،١٩٨٨) فقد بلغ أدنى فائض حققه الحساب الجاري (١٠٤,٩) مليون دينار عام ١٩٧٣، في حين بلغ أقصى فائض (٣٤٩٣,٧) مليون دينار عام ١٩٨٠، ويرجع تحقيق الفائض في الحساب الجاري بشكل عام إلى الفائض المتحقق من الميزان التجاري طيلة الفترة قيد الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) مما أدى إلى تغطية العجز المستمر في كل من ميزان الخدمات والحوالات بدون مقابل.

ويلاحظ من الجدول (٢-٧) انخفاض العجز المستمر في ميزان الخدمات منذ عام ١٩٨٥. نتيجة لسلسلة من الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة لمعالجة هذا العجز، منها إلغاء أو تأجيل بعض المشاريع في خطط التنمية الاقتصادية، وخفض مخصصات سفر الليبيين للخارج، كما يلاحظ انخفاض العجز المستمر في بند الحوالات بدون مقابل أيضا منذ عام ١٩٨٥ بسبب انخفاض أعداد العمالة الأجنبية داخل الاقتصاد الوطني نتيجة انخفاض تحويلاتهم للخارج[١٤].

في حين يعزى العجز المتحقق من الحساب الجاري خلال الأعوام (١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٨) إلى انخفاض فائض الميزان التجاري البالغ (٧٩٤,٨، ٧١٧، ٢٢١,٣) مليون دينار من جهة، وارتفاع العجز المتحقق في كل من ميزان الخدمات البالغ (٨١٨,٨، ٣٣٩,٢، ٣٢٧,٥) مليون دينار، وبند الحوالات بدون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقابل البالغ (٣٩٢,٨، ١٥٣,٣، ١٥٢,٧) مليون دينار من جهة أخرى، لنتيجة زيادة التحويلات الرسمية والخاصة للخارج.[١٥] للأعوام نفسها على التوالي.

ويجدر التنويه إلى أنه سيتم التطرق بشيء من التفصيل إلى الجوانب المكونة للحساب الجاري (الصادرات + الواردات) في الاقتصاد الوطني في الفصل القادم.

٢-٤-٢ حساب رأس المال

شهد حساب رأس المال في الاقتصاد الوطني الذي يشتمل على القطاعات غير النقدية [استثمارات مباشرة في الخارج - استثمارات مباشرة في ليبيا - استثمارات الحافظة (الاستثمارات الوطنية بالخارج) رأسمال خاص آخر طويل الأجل (القروض الممنوحة) - استثمار خاص آخر الأجل - استثمار آخر رسمي طويل الأجل - استثمار طويل الأجل - استثمار آخر رسمي قصير الأجل] والقطاعات النقدية التي تتكون من [المصارف التجارية (النقص أو الزيادة في الأصول الأجنبية)، المؤسسات النقدية المركزية[١٦]، عجزا في معظم سنوات الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) انظر الجدول (٢-٧) بلغ أدنى عجز (-٣٥,٤) مليون دينار عام (١٩٨٣)، وأقصى عجز (٤٦٣.٨) مليون دينار عام ١٩٨١ ، في حين بلغ أدنى فائض حققه حساب رأس المال (٨,٩) مليون دينار عام ١٩٧٣، وأقصى فائض (٩٤,٤) مليون دينار عام ١٩٩٢.

ويعزى الفائض أو العجز المتحقق في رصيد رأس المال في الاقتصاد الوطني بشكل أساسي، إلى التطورات الحاصلة في الاستثمارات الخارجية والاستثمارات المحلية لقطاع النفط واستثمارات الحافظة والتدفقات الرأسمالية للمصارف التجارية، والمصرف العربي الليبي الخارجي، والشركة العربية للاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى صافي العمليات الرأسمالية لمصرف ليبيا المركزي المتمثلة في القروض والأقساط المستلمة[١٧].

ولمّا لم يستطع الاقتصاد الوطني استيعاب الإيرادات النفطية بكاملها في بعض سنوات الدراسة، إذ كثيرا ما كانت الدولة تلجأ إلى مجالات أخرى لاستثمار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الفوائض خارج الاقتصاد الوطني، إذ كان القطاع النفطي يقوم بمعظم تلـــك الاستثمارات الخارجية[١٨].

الجدول (٢-٧)

الحساب الجاري وحساب رأس المال في الاقتصاد الليبي

للفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(مليون دينار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	ميزان الخدمات	صافي التحويلات بدون مقابل	رصيد الحساب الجاري	صافي حساب رأس المال	الوضع العام للميزان
١٩٧١	٩٦٢,٥	٢٥٠,٤	٧١٢,١	٢٨٣,٥-	٣٥,١-	٣٩٣,٥	٤٩,٥	٤٣٣
١٩٧٢	٩٦٨,١	٣٤٣,٢	٦٢٤,٩	٣٧٨,٦-	٣٩,٩-	١٤٨	٧٠,٣	٢١٨,٣
١٩٧٣	١٢١٠,٩	٥٣٩,٩	٦٧١	٥١٦,٢-	٤٩,٩-	١٠٤,٩	٨,٩	١١٣,٨
١٩٧٤	٢٤٤٥,٢	٨١٧,٩	١٦٢٧,٣	.٦٢٢-	٢١,٨-	٧٨٧,٣	٣٩,٦-	٤٧٥,٥
١٩٧٥	٢٠٢٤,٩	١٠٤٨,٧	٩٧٦,٢	٥٩٥,٨-	٦٠,٣-	٣٢٠,١	٣٠٧.٥-	١٢,٦
١٩٧٦	٢٨٣٠,٧	٩٥٠,٨	١٨٧٩,٩	٧٥٥,٥-	٥٢,١-	١٠٧٢,٣	٣٧٦,٤-	٦٩٥,٩
١٩٧٧	٣٣٨١,٨	١١١٧,١	٢٢٦٤,٧	٧٨٤,٣-	٦٦,٧-	١٤١٣,٧	٤٣٨,٨-	٩٧٤,٩
١٩٧٨	٢٩٣٣	١٣٦٢,٦	١٥٧٠,٤	٧٣٧,٣-	٩٩-	٧٣٤,١	٣٥٢,١-	٤٠٩
١٩٧٩	٤٧٦٢	١٥٧٢,٤	٣١٨٩,٦	٧٦٣,٩-	٢٧٣-	٢١٥٢,٧	٤٠٨,٩-	١٧٤٣,٨
١٩٨٠	٦٤٨٩,٢	٢٠٠٦,٢	٤٤٨٣	٦٥٢,٥-	٣٣٥,٨-	٣٤٩٤,٧	٤٦٣,٨-	٣٠٣٠,٩
١٩٨١	٤٦١١,٢	٢٤٨١,٤	٢١٢٩,٨	٧٤٧,٣-	٤٨٧,٤-	٨٩٥,١	٨١,٦-	٨١٣,٥
١٩٨٢	٣٩٠٨,٨	٢١٢٤,٣	١٧٨٤,٥	٧٧٣,٢-	٤٩٥,٧-	٥١٥,٦	١٦٧,٤-	٣٤٨,٢
١٩٨٣	٣٦١٦,٦	١٧٨٤,٨	١٨٣١,٨	٨٢١,٢-	٦٢١,٩-	٣٨٨,٧	٣٥,٤-	٣٥٣,٣
١٩٨٤	٣٣٠٠,٤	٢٥٠٥,٧	٧٩٤,٨	٨١٨,٨-	٤١٩,٩-	٣٩٢,٨-	٨٦,٢	٣٣٠,٧-
١٩٨٥	٣٦٤٥,٦	١٧٠٦	١٩٣٩,٦	٥٢٠,١-	٢٢٧,٠-	١١٩٢,٥	٢٠٨,٤-	٩٨٤,١
١٩٨٦	٢١١٤,٥	١٣٩٦,٨	٧١٧,٧	٣٣٩,٢-	١٥٣,٣-	٢٢٥,٢	٢٩٦,٦-	٧١,٤-
١٩٨٧	٢٣٧٢,٤	١٢٧٨,١	١٠٩٤,٣	٣٤٥,٨-	١١٩-	٩٢٦,٥	١٣٥,٧-	٤٩٣,٨
١٩٨٨	١٩٠٦,٧	١٦٨٥,٤	٢٢١,٣	٣٢٧,٥-	١٥٢,٧-	٢٥٨,٩-	١٨٩,٤-	٤٤٨.٣-
١٩٨٩	٢٤٠٧,٤	١٤٧٥	٩٣٢,٤	٣٨٦,٠-	١٤٦,١-	٤٠٠,٣	٤٨,٥	٢٠٦,٢
١٩٩٠	٣٧٤٤,٩	١٥١١	٢٢٣٣,٩	٣٣٤,٦-	١٣٦,٢-	١٧٦٣,١	١٧٤,٧-	١٥٨٨,٤
١٩٩١	٣١٥٣,٧	١٥٠٥,٥	١٦٤٨,٢	٥٣٤,٧-	١٥٤,٢-	٩٥٩,٣	١٥,٥	٩٤٣,٨
١٩٩٢	٣٠٣٨,٨	١٤٢٢,١	١٦١٦,٧	٢٥٥,٧-	٦٩-	١٢٦٥	٩٤,٤	١٣٥٩,٤
١٩٩٣	٢٤٧٧,٦	١٧١٤,٨	٧٦٢,٨	٣٦٢,٥-	٩٠-	٣١٠,٣	٤٥,٨-	٢٦٤,٥
١٩٩٤	٣١١٧,٢	١٤٠٢,٩	١٧١٤,٣	٣١٠,٦-	٨٧-	١٣١٦,٧	١٤٤,٨	١١٧١,٩

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، أعداد مختلفة.

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، اتجاهات التجارة الخارجية، مصلحة التعداد والإحصاء، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢-٥ المالية العامة

مقدمة:

يتطرق هذا المبحث إلى تحليل المالية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)، وذلك بدراسة تطور النفقات والإيرادات والموازنة العامة.

٢-٥-١ تطور النفقات العامة

تتصف الدول المتقدمة والنامية بظاهرة التزايد المطرد في نفقاتها، إلا أن هذه الظاهرة تكون أكثر حدة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، إذ تشكل النفقات العامة نسبة كبيرة من الناتج القومي في الدول النامية[١٩].

تنقسم النفقات العامة في الجماهيرية إلى الإنفاق الجاري (الإداري) وهو ما يسمى بالميزانية الإدارية، والإنفاق التنموي (الإنمائي) وهو ما يطلق عليه النفقات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتبع الجدول (٢-٨) نلاحظ ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاقتصاد الوطني، إذ ارتفعت من (٤٨٠) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى (٢٩٩٥,٩) مليون دينار عام ١٩٩٤، وبلغت (٣٩٢٢.٨) مليون دينار كحد أعلى عام ١٩٨١، وتعزى ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاقتصاد الوطني إلى اعتماده على النفط كمصدر أساسي للإنفاق العام، إذ ينص القانون الليبي على تخصيص (٧٠%) من إيرادات النفط لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢١].

وقد تم تخصيص مبلغ قدره (١٦٥٢٤) مليون دينار خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٠) استحوذ الإنفاق التنموي على مبلغ(١١١٩٠,٢) مليون دينار، أي بنسبة (٦٧,٢%) في اجمالي الإنفاق العام، ويعود سبب ارتفاع مخصصات الإنفاق التنموي للفترة نفسها إلى تركيز خطة التحول (١٩٧٣-١٩٧٥) وخطة التحول (١٩٧٦-١٩٨٠) في إعطاء دفعة قوية للإنفاق التنموي بما يضمن تحقيق استراتيجية إنمائية تعمل على تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني، وتعديل هيكل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنيانه[٢٢]، في حين استحوذ الإنفاق الجاري على مبلغ (٥٤١٤,٦) مليون دينار أي بنسبة (٣٢,٨%) في إجمالي الإنفاق للفترة نفسها انظر الجدول (٢-٨).

وخلال فترة خطة التحول (١٩٨١-١٩٨٥) خصص ما قيمته (١٧٣٩٣) مليون دينار، استأثر الإنفاق التنموي على مبلغ (١٠٦٩٣) مليون دينار أي بنسبة (٦١,٥%)، في حين استأثر الإنفاق الجاري على مبلغ (٦٧٠٠) مليون دينار أي ما نسبته (٣٨,٥%) في إجمالي الإنفاق للفترة نفسها.

وتعزى الزيادة الكبيرة في إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) إلى الزيادة الكبيرة في عائدات النفط، في حين يعزى الانخفاض التدريجي لإجمالي الإنفاق العام منذ بداية عام ١٩٨٣، إلى انخفاض عائدات النفط منذ الانتكاسة الكبيرة التي تعرض لها عام ١٩٨٢[٢٣].

نلاحظ من الجدول (٢-٨) انخفاض إجمالي الإنفاق للفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) البالغ (١٠٩١٣,٢) مليون دينار، مقارنة بإجمالي الإنفاق للفترة (١٩٨١-١٩٨٥) البالغ (١٧٣٩٣) مليون دينار، أي بنسبه انخفاض قدرها (٣٥,٢%)، كما انخفضت الأهمية النسبية في المتوسط للإنفاق التنموي إلى (٤٣,٦%)، في حين ارتفعت الأهمية النسبية في المتوسط للإنفاق الجاري إلى (٥٦,٩%) في إجمالي الإنفاق خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠)، ويعزى هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق للفترة نفسها إلى انخفاض الإيرادات النفطية بسبب الأوضاع غير المواتية في الأسواق العالمية للنفط[٢٤].

وشهدت الفترة (١٩٩١-١٩٩٤) ارتفاعا في حجم الإنفاق بلغ (١٢٤٨٠,٨) مليون دينار، وربما يعود ذلك إلى تزايد إيرادات الاقتصاد الوطني من النفط.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-٨)

النفقات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	الإنفاق الجاري	نسبة المساهمة	الإنفاق التنموي	نسبة المساهمة
١٩٧١	٤٨٠	٢٣٢,٢	٤٨,٤	٢٤٨	٥١,٧
١٩٧٢	٦٥٩,٩	٢٦٢,٩	٣٩,٨	٣٩٧	٦٠,٢
١٩٧٣	٦٥٠,٩	٢٣٤,٥	٣٦	٤١٦	٦٣,٩
١٩٧٤	١٢٩٩	٤٣٣	٣٣,٣	٨٦٦	٦٦,٧
١٩٧٥	١٤٩٦,١	٥٧٣,١	٣٨,٣	٩٢٣	٦١,٧
١٩٧٦	١٧٥١,٢	٥٦٤	٣٢,٢	١١٨٧,٢	٦٧,٨
١٩٧٧	١٩٥٠,٢	٦٦٩,٩	٣٤,٤	١٢٨٠,٣	٦٥,٦
١٩٧٨	٢٠٦٦,٣	٦٩٥	٣٣,٦	١٣٧١,٣	٦٦,٤
١٩٧٩	٢٦٦٨,٨	٨٠٠	٣٠	١٨٦٨,٨	٧٠
١٩٨٠	٣٥٠١,٦	٩٥٠	٢٧,١	٢٥٥١,٦	٧٢,٩
١٩٨١	٣٩٢٢,٨	١٠٥٠	٢٦,٨	٢٨٢٧,٨	٧٣,٢
١٩٨٢	٣٦٢٠,٩	١٢٥٥	٣٤,٧	٢٣٦٥,٩	٦٥,٣
١٩٨٣	٣٦٦٣,٩	١٥٦٧,٦	٤٢,٩	٢٠٩٦,٣	٥٧,٢
١٩٨٤	٣٤٨٠	١٦٤٥,٣	٤٧,٣	١٨٣٤,٧	٥٢,٧
١٩٨٥	٢٧٠٥,٤	١١٨٢,١	٤٣,٧	١٥٢٣,٣	٥٦,٣
١٩٨٦	٢٤١٤	١٣٣٢,٩	٥٥,٢	١٠٨١,١	٤٤,٨
١٩٨٧	٢٠٠٨	١٠٧٥	٥٣,٥	٩٩٣	٤٩,٥
١٩٨٨	١٩٧٠,٣	١١٢٥	٥٧,١	٨٤٥,٣	٤٢,٩
١٩٨٩	١٩٣٠,٩	١١٧٠	٦٠,٦	٧٦٠,٩	٣٩,٤
١٩٩٠	٢٥٩٠	١٤٩٠	٥٧,٥	١١٠٠	٤٢,٥
١٩٩١	٣٢٦٥,٩	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٩٢	٢٨٢٣	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٩٣	٣٣٩٦	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٩٤	٢٩٩٥,٩	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
المتوسط			٤١,٦		٥٨,٤

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد ٣٣، العدد ٧-٩ (يوليو-سبتمبر) ١٩٩٣.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد مختلفة.
- هيثم صاحب عجام، المالية العامة، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢-٥-٢ تطور الإيرادات العامة

تشير البيانات الواردة في الجدول (٢-٩) إلى أن الإيرادات العامة في الاقتصاد الوطني بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) كانت متذبذبة من سنة إلى أخرى، إذ بلغت (٧٣٨,٢) مليون دينار عام (١٩٧١)، وارتفعت إلى (٧٣٨٨,٧) مليون دينار كحد أقصى عام ١٩٨١، ثم انخفضت إلى (٢٦٦٤,٩) مليون دينار عام ١٩٩٤، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط وحجم الإنتاج والتصدير، وتشير بيانات الإيرادات العامة إلى أن الإيرادات النفطية احتلت الترتيب الأول في سجل الإيرادات المحلية، وشكلت ما نسبته من المتوسط (٧٤%) في إجمالي الإيرادات خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٠)، في حين شكلت الإيرادات غير النفطية التي تشتمل على الرسوم الجمركية وإيرادات الضرائب والإيرادات الأخرى ما نسبته في المتوسط (٢٦%) في إجمالي الإيرادات للفترة نفسها، فقد ارتفعت الإيرادات النفطية من (٦٥٢,٦) مليون دينار عام ١٩٧١ أي ما نسبته (٨٨,٤%) في إجمالي الإيرادات إلى (٦٤٧٤,١) مليون دينار عام ١٩٨١، أي ما نسبته (٨٧,٦%)، ثم انخفضت إلى (١٦٠٠) مليون دينار أي بنسبة (٥٥,٩%) عام ١٩٩٠ ، وتأتي الإيرادات الأخرى في الترتيب الثاني، فقد ارتفعت من (٢٢,٧) مليون دينار، أي بنسبة (٣,١%) عام ١٩٧١ إلى (٥٨٥) مليون دينار بنسبة (٢٠,٥%) عام ١٩٩٠، وبلغت أهميتها النسبية في المتوسط (٨,٧%) خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٠)، في حين احتلت إيرادات الضرائب التي تشتمل على الضرائب المباشرة وغير المباشرة الترتيب الثاني إذ ارتفعت من (٢١,٣) مليون دينار أي بنسبة (٢,٩%) عام ١٩٧١ إلى (٣٧٥) مليون دينار أي بنسبة (١٣,١%) في إجمالي الإيرادات عام ١٩٩٠، وأخيرا احتلت إيرادات الرسوم الجمركية الترتيب الأخير، فقد ارتفعت من (٤١,٦) مليون دينار، أي بنسبة (٥,٦%) عام ١٩٧١ إلى (٣٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٠، وشكلت بذلك ما نسبته (١٠,٥%) في إجمالي الإيرادات في عام ١٩٩٠، وبلغت في المتوسط ما نسبته (٨,٣%) خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٠)، انظر (الجدول (٢-٩)).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين مما سبق وجود خلل هيكلي في جانب الإيـــرادات داخـــل الاقتصـــاد الوطني يتمثل في الاعتماد الكبير على النفط كمصدر أساسي للإيرادات العامـــة، رغم ما يتعرض له هذا المورد من تقلبات من فترة إلى أخرى، باعتبـــاره ســـلعة قابلة للنضوب، ولا يمكن الاعتماد عليه بصورة مستمرة في توليد الدخل وتمويـــل النفقات العامة.

جدول رقم (٢-٩)

الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) مليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	النسبة (%)	رسوم جمركية	النسبة (%)	إيرادات الضرائب	النسبة (%)	أخرى	النسبة (%)
١٩٧١	٧٣٨,٢	٦٥٢,٦	٨٨,٤	٤١,٦	٥,٦	٢١,٣	٢,٩	٢٢,٧	٣,١
١٩٧٢	٧٣٢,١	٦٤٧,١	٨٨,٥	٣٧,٦	٥,١	٢٤,٠	٣,٣٠	٢٣,٤	٣,٢
١٩٧٣	٧٣٧,٦	٦٥٢,٠	٨٨,٤	٦٤,١	٨,٧	٣٢,٦	٤,٤٠	٢١,٤	٢,٩
١٩٧٤	٧٤٢,١	٦٥٦,٤	٨٨,٥	١٢٥,٥	١٦,٩	٧٥,٩	١٠,٢	٢٥,٦	٣,٤
١٩٧٥	١٧٤١,٣	١٢٩٠,٥	٧٤,١	١٥٩,٦	٩,٢	٩٩,٠	٥.٧	١٩٢,٢	١١,٠
١٩٧٦	٢٤٦٩,٧	٢٠٢٤,٢	٨٢,٠	١٧٥,٠	٧,١	١٢٦,٥	٥,١	١٤٤,٠	٥,٨
١٩٧٧	٣٠٩٧,١	٢٥٨٣,٠	٨٣,٤	١٨٢,٠	٥,٩	١٥٢,١	٤,٩	١٨٠,٠	٥,٨
١٩٧٨	٢٧١٤,١	٢١٣٩,٧	٧٨,٨	٢٤١,٠	٨,٩	١٧٥,٤	٦,٥	١٥٨,٠	٥,٨
١٩٧٩	٤٢٦١,٥	٣٧٠٥,٥	٨٧,٠	٢٤٢,٣	٥,٧	١٦٠,٠	٣,٨	١٥٣,٧	٣,٦
١٩٨٠	٦٦٦٧,٦	٥٨١٧,٩	٨٧,٣	٣٠٨,٠	٤,٦	٣٣٩,٢	٥,١	٢٠٢,٥	٣,٠
١٩٨١	٧٣٨٨,٧	٦٤٧٤,١	٨٧,٦	٢٦١,٠	٣,٥	٣٣٦,٣	٤,٦	٣١٧,٣	٤,٣
١٩٨٢	٤٦١٠,١	٣٧٧٣,١	٨١,٨	١٩٧,٢	٤,٣	٣٩٨,٠	٨,٦	٢٤١,٧	٥,٢
١٩٨٣	٣٤٤٨,١	٢٥٢٠,٠	٧٣,١	٢١٨,٧	٦,٣	٤٤١,٤	١٢,٨	٢٦٨,٠	٧,٧
١٩٨٤	٣٠٩٠,٢	٢١٢٥,٠	٦٨,٨	٢٩٩,٤	٩,٧	٣٩١,٩	١٢,٨	٢٧٣,٩	٨,٩
١٩٨٥	٢٧٩٨,٦	١٨٤٦,٠	٦٦,٠	٢٠٦,٥	٧,٤	٣٥٢,٨	١٢,٦	٣٩٩,٣	١٤,٣
١٩٨٦	١٩٩٤,١	١٠٧٤,٠	٥٣,٩	١٩٠,٧	٩,٦	٣٢٨,١	١٦,٥	٤٠١,٣	٢٠,١
١٩٨٧	١٩٦٤,٥	١٠٢٩,٧	٥٢,٤	١٩١,٣	٩,٧	٣١٧,٠	١٦,١	٤٢٦,٥	٢١,٧
١٩٨٨	٢٠٢٩,٨	٨٩٨,٠	٤٤,٢	٢٩٨,٩	١٤,٧	٣٢٩,٨	١٦,٢	٥٠٣,١	٢٤,٨
١٩٨٩	٢٣٨٢,٩	١١٨١,٥	٤٩,٦	٢٨٧,١	١٢,١	٣٥٧,٠	١٥,٠	٥٥٧,٣	٢٣,٤
١٩٩٠	٢٨٦٠,٠	١٦٠٠,٠	٥٥,٩	٣٠٠,٠	١٠,٥	٣٧٥,٠	١٣,١	٥٨٥,٠	٢٠,٥
١٩٩١	٢٦١٤,١	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٩٢	٢٢٥١	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٩٣	١٩٢٠,١	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٩٤	٢٦٦٤,٩	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد ٢٣، العدد ٧-٩ (يوليو-سبتمبر) ١٩٩٣.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، الصنـــدوق العربـــي للإنمـــاء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد مختلفة.

-هيثم صاحب عجام، المالية العامة، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥-٣ الموازنة العامة

وتعرف الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي بأنها الفرق بين الإيـــرادات العامة التي تشمل (الإيرادات النفطية + الإيرادات المحلية + الاقتراض المحلـــي) والنفقات العامة[٢٥].

أظهرت الموازنة العامة في الاقتصاد الوطني تقلبات بين عجز وفائض مـن فترة إلى أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، كما يتضح مـــن الجـدول (٢-١٠)، فقد بلغ أدنى فائض للموازنة (٧٢,٢) مليون دينار عام ١٩٧٢، وبلـــغ أقصى فائض (٣٤٦٥,٩) مليون دينار عام ١٩٨١، ويعود السبب الرئيـــس فـي تحقيق الفائض إلى زيادة الإيرادات العامة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية، في حين حققت الموازنة العامة عجزا في بعض السنوات كما يتضح من الجدول (٢-١٠)، إذ بلغ أعلى عجز (١٤٧٥,٩) مليون دينار عام ١٩٩٣، وأدنـــى عجـز (٤٣,٥) مليون دينار عام ١٩٨٧، ويعزى سبب هذا العجز إلى انخفاض الإيرادات العامـــة من جهة، وارتفاع حجم النفقات العامة من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الليبي رقم (٤) لسنة ١٩٦٣م، أجاز لأمانـــة الخزانة استخدام حق طلب القروض من المصـــرف المركـزي مقـابل سـندات وأذونات محلية(٢٦)، وعليه فإن الاقتراض المحلي يعتبر نوعا مـــن الإيـرادات العامة، ويسجل في الميزانية العامة للدولة ضمن الإيرادات وبالتالي تضاف قيمـــة الاقتراض العام (المحلي) إلى الإيرادات العامة فيكبر حجمـــها مقارنـــة بالنفقـات العامة[٢٧]، هذا ولجأت الدولة إلى الاقتراض المحلي منذ عـــام ١٩٧٣ ، إذ بلـغ (٨٣,٦) مليون دينار، ثم ارتفع ليصـــل إلـــى (٩٢٦٦,٦) مليـون دينـار عـام ١٩٩٤[٢٨].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-١٠)

الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)*

(مليون دينار)

الموازنة العامة
٢٥٨,٢
٧٢,٢
٨٦,٧
٥٥٦,٩-
٢٤٥,٢
٧١٨,٥
١١٤٦,٩
٦٤٧,٨
١٥٩٢,٧
٣١٦٦
٣٤٦٥,٩
٩٨٩,٢
٢١٥,٨-
٣٨٩,٨-
٩٣,٢
٤٦٩,٩-
٤٣,٥-
٥٩,٥
٤٥٢
٢٧٠
٦٥١,٨-
٥٧٢-
١٤٧٥,٩-
٣٣١-

* الموازنة العامة = الإيرادات العامة – النفقات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣-٦ التضخم

شهدت معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي تغيرات من فترة إلى أخـــرى، وفقاً للتطورات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها الاقتصاد الوطني من فترة إلـــى أخرى، فقد بلغ معدل التضخم في المتوســـط (٨,٣%) خـــلال الفـــترة (١٩٧١-١٩٩٤) وفي الفترة (١٩٧١-١٩٨٠) شهدت معدلات التضخم انخفاضاً نســـبياً، إذ بلغت في المتوسط (٦,٠%)، في حين شهدت ارتفاعاً نسبياً في الفـــترة (١٩٨١-١٩٨٦) ارتفاعاً نسبياً بلغ في المتوسط (١٠,١%).

وشهدت الفترة (١٩٨٧-١٩٩٠) انخفاضاً ملحوظاً في معـــدلات التضخـــم بلغت في المتوسط للفترة نفسها (٤,٣%) وفي السنوات اللاحقـــة (١٩٩١-١٩٩٤) بلغت معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني في المتوسط (١٥,٤%)،[٢٩] (انظـــر الجدول (٢-١١)).

ويمكن تلخيص أهم الاسباب التي أدت إلى الارتفاع العام فـــي مســـتويات الأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) فيما يلي:

١- كان للارتفاع في مستويات أسعار صادرات الدول الصناعيـــة دورٌ في ارتفاع مستويات الأسعار داخـــل الاقتصـــاد الوطنـــي (التضخـــم المستورد) في الوقت الذي يعتمد فيه السوق المحلي بشكل كبير علـــى الواردات في تلبية الطلب المحلي[٣٠].

٢- ساهمت سياسة تخفيض الواردات وترشيد الإنفاق خـــلال النصـــف الأول من عقد الثمانينات في ارتفاع مستويات الأسعار[٣١].

٣- كان للتزايد الكبير والمستمر في عرض النقـــود داخـــل الاقتصـــاد الوطني طيلة فترة الدراسة دورٌ بارزٌ في إحداث آثار تضخمية.

٤- ساهم التفضيل النقدي لدى الأفراد وعدم اســـتعمال الصكـــوك فـــي الكثير من المبادلات في زيادة كمية العملة في التداول الأمر الذي نجـــم عنه في كثير من الأحيان ضغوطٌ تضخمية[٣٢].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-١١)

معدل التضخم وعرض النقود في الاقتصاد الليبي للفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

السنة	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (١٩٨٠ = ١٠٠)	معدل التضخم (%)	عرض النقود (مليون دينار)	معدل التغير في عرض النقود (%)
١٩٧١	٥٨,٥	٣,٥	٣٦٤,٥	-
١٩٧٢	٦٢,٠	٦,٠	٤١٣,٠	١٣,٥
١٩٧٣	٦٥,٩	٦,٣	٥١٤,٠	٢٤,٥
١٩٧٤	٧١,٢	٨,١	٧٥٣,٩	٤٦,٧
١٩٧٥	٧٥,٧	٦,٣	٨٤٤,٥	١٢,٠
١٩٧٦	٨٠,١	٥,٨	١١٣٩,٤	٣١,٣
١٩٧٧	٨٤,٥	٥,٥	١٤٤٣,٨	٢٦,٧
١٩٧٨	٨٨,٦	٤,٩	١٦٨٧,٨	١٦,٩
١٩٧٩	٩٣,٥	٥,٥	٢٢٢٣,٦	٣١,٧
١٩٨٠	١٠٠,٠	٧,٠	٢٨٥٦,٩	٢٨,٥
١٩٨١	١٠٧,٠	٧,٠	٣٥١٢,٢	٢١,٢
١٩٨٢	١٢٦,٣	١٨,٠	٣٢٥١,٩	٧,٤-
١٩٨٣	١٣٩,٣	١٠,٣	٢٨٩٤,٤	١١,٠-
١٩٨٤	١٥٧,٢	١٢,٨	٢٧١١,٣	٦,٣-
١٩٨٥	١٧١,٥	٩,١	٣٤٩٢,٢	٢٨,٨
١٩٨٦	١٧٧,٢	٣,٣	٣٠٤١,٤	١٢,٩-
١٩٨٧	١٨٤,٩	٤,٣	٣٤٣٨,٦	١٣,١
١٩٨٨	١٩٠,٧	٣,١	٣٠٣٢,٧	١١,٨-
١٩٨٩	١٩٣,٢	١,٣	٣٥١٢,٥	١٦,١
١٩٩٠	٢٠٩,٨	٨,٦	٤٤٥٢,٣	٢٦,٤
١٩٩١	٢٣٤,٨	١١,٩	٤٢٩٢,٨	٣,٦-
١٩٩٢	٢٦٩,٤	١٤,٧	٤٩٨٧,٢	١٦,٢
١٩٩٣	٣٢٣,٣	٢٠,٠	٤٩٤٨,١	٠,٨-
١٩٩٤	٣٧١,٤	١٤,٩	٥١٣٢,٦	٣,٧
المتوسط		٨,٣	٣١٦٢,٤	١٣,٢

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- عبد الفتاح عبد السلام بو حبيل، الاستثمارات وتكوين رأس المال المادي غير البشري الليبي، مرجع سبق ذكره .

International Financial Statistics, I.M.F, year Book, Vol. ILII. (1980).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الخلاصة:

ناقش هذا الفصل بعضا من خطط التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، وبيان دور القطاع العام والخاص من خلال مراحل تنفيذ تلك الخطط، كما ناقش هذا الفصل تطورات الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية المكونة له وهيكلها بالإضافة إلى جوانب المالية العامة، ومعدلات التضخم في الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، ويمكن إبراز أهم النتائج الجوهرية لهذا الفصل في النقاط التالية:

١- هدفت خطط التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني إلى التخلص التدريجي من هيمنة القطاع النفطي كمصدر رئيس ووحيد للدخل، وزيادة الإنتاج وتنويعه بزيادة دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية في النشاط الاقتصادي.

٢- تبين استحواذ القطاع العام على ما نسبته (٨٣,٥%) من جل الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٨) إلا أن التشريعات الجديدة المنظمة للنشاط الاقتصادي وإعادة هيكليته، نصت على ضرورة زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المتمثل في (المبادرات الفردية والتشاركيات الجماعية) بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتنويعه.

٣- كما تبين أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخصوصا خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٥) بسبب زيادة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز الطبيعي والمحاجر الأخرى)، إذ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي نحو (٨٥,٨%) للفترة نفسها، إلا أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في إجمالي الناتج المحلي قد شهدت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات اللاحقة للفترة (١٩٨١-١٩٨٥) إذ بلغت (٣٢,٢%) من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٤، بسبب انخفاض مساهمة القطاعات النفطية في إجمالي الناتج المحلي من جهة، وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي من جهة أخرى .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤- لوحظ أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات قد انخفضت دون معدل نمو السكان، وخاصة خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٨) وهذا بدوره يفسر تدني معدل دخل الفرد للفترة نفسها.

٥- تبين أن الاقتصاد الوطني يعاني من ظاهرة تزايد النفقات العامة، بسبب تزايد الإيرادات العامة التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، إذ شكلت الاخيرة ما نسبته في المتوسط (٧٤%) في إجمالي الإيرادات خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٠)، نتج عنه حدوث فائض في الموازنة العامة طيلة فترة الدراسة عدا السنوات (١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٧).

٦- تبين أن معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني لم تأخذ اتجاها عاما طيلة فترة الدراسة، إذ ساد عليها طابع التقلبات من فترة إلى أخرى، إذ ارتفعت من (٣,٥%) عام ١٩٧١ إلى (١٤,٩%) عام ١٩٩٤، وبلغت في المتوسط (٨,٣%) خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

هوامش الفصل الثاني

١- أمانة التخطيط، أضواء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية الليبية (١٩٧٠-١٩٧٨)، مطابع أبو عامر، طرابلس، ليبيا، ص٦.

٢- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٦-١٩٨٠)، المطبعة العصرية، طرابلس، الجمهورية العربية الليبية، ص ص ٥٢-٥٣.

٣- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، ملخص خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١-١٩٨٥) طرابلس، ليبيا، ص ص١٢-١٦.

٤- مصرف ليبيا المركزي، الإنفاق الفعلي على التنمية خلال الفترة (٨٦-١٩٩١/٩٠) النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، المجلد ٣٣، العدد ١-٣ (يناير-مارس)، ١٩٩٣، ص ١.

٥- تعذر الحصول على البيانات المتعلقة بحجم الاستثمارات لباقي سنوات الدراسة.

٦- عطية الفيتوري، وأبو القاسم الطبولي وآخرون، الثورة الليبية في خمسة وعشرين عاما من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٩-١٩٩٤)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ص ص ٤٠٩-٤١٠.

٧- المرجع السابق، ص ص٤١٠-٤١٢، نقلا عن عبد القادر شهاب، الإطار القانوني لإصدار وتداول الأوراق المالية، بحث مقدم لندوة دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، بنغازي، ٢٩-١٩٩٣/١٢/٣٠، ص ص ١٥-١٩.

٨- عطية المهدي الفيتوري، وأبو القاسم الطبولي وآخرون، الثورة الليبية في خمسة وعشرين عاما مرجع سبق ذكره ، ص٣٤٨.

٩- ماهر بتراحنا، عرض وتقييم لبعض مؤشرات تقدير درجة فعالية التنمية الاقتصادية مع الإشارة الخاصة لفعالية التنمية الليبية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٠، ص ٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٠- محمد عبد الجليل أبو سنينه، الصـــادرات الصناعيـــة الليبيـــة ، الواقـــع والإمكانيات المتاحة والعوامل المحددة وتنميتها وتنويعها، دراســـة للقطـــاع الصناعي الليبي (١٩٧٠-١٩٨٩) ورقـــة عمـــل قدمـــت لمؤتمـــر تنميـــة الصادرات الليبية، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٢، ص ٦٣.

11- Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, Harcourt Bracourt Jovanovich. Inc. New york, (1982), P. 429.

١٢- الثورة الليبية في خمسة وعشرين عاما، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.

١٣- محمود يونس، سياسات التجارة الخارجية، الدار الجامعيـــة، مصـــر، ١٩٣، ص ص ١٢٢-١٢٣.

١٤- عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبـــي، دراســـة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، منشـــورات مركـــز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنيـــة، بنغـــازي، ليبيـــا، ١٩٩٢، ص ص ٣٨-٣٩.

١٥-مصرف ليبيا المركزي، ميزان المعاملات الخارجية للجماهيريـــة العظمـــى، النشرة الاقتصادية، إدارة البحـــوث والإحصـــاء، المجلـــد ٣٥، العـــدد ١٠-١٢ (أكتوبر- ديسمبر)، ١٩٩٥، ص ٤.

١٦- مصرف ليبيا المركزي، ميزان المدفوعات لســـنة ١٩٩٢، إدارة البحـــوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، ص ص ١٦-١٩.

١٧- مصرف ليبيا المركزي، ميزان المعاملات الخارجية للجماهيرية العظمـــى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.

١٨- عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

١٩- هشام صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية، مطبعـــة عصام، بغداد، ١٩٨٦، ص ٤١٩.

٢٠- هيثم صاحب عجام، المالية العامة، دراسة تطبيقية على الاقتصـــاد الليبـــي، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيـــا، ١٩٩٢، ص ٢٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
منارات للاستشارات
www.manaraa.com

٢١- المرجع السابق، ص ٢٧٧.

٢٢- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال اثنتي عشرة سنة من ثورة الفاتح العظيمة، (١٩٧٠-١٩٨١)، ص ص ١٧-١٨

٢٣- هيثم صاحب عجام، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

٢٤- مصرف ليبيا المركزي، الإنفاق الفعلي على التنمية، ٨٦-٩٠/١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

٢٥- هيثم صاحب عجام، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٧.

٢٦- ميلود جمعة الحاسية، دور النقود في الاقتصاد الليبي، دراسة تحليلية تطبيقية، المنشأة الاشتراكية للورق والطباعة، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، ليبيا ١٩٧٩، ص ١٥٤.

٢٧- هيثم صاحب عجام، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٧.

٢٨- I.F.S.

٢٩- تجدر الإشارة إلى أنه تم الحصول على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للفترة (١٩٧١-١٩٨١) من (عبد الفتاح عبد السلام بو حبيل، الاستثمارات وتكوين رأس المال المادي غير البشري الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ربيع ١٩٩٠، ص ص . ()، كما يجدر التنويه إلى ان تم الحصول على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لعام ١٩٩٤، باستخدام القانون التالي:

$$\hat{Y}_t = \alpha(Y_t - 1) + (1 - \alpha)X$$

حيث ترمز:

$\hat{Y}_t$: السنة المراد تقديرها.

X : الفرق بين قيمة السنتين الأخيرتين $(Y_{t-1} - Y_{t-2})$ مضافا إليهما قيمة السنة (Y_{t-1})، علما بأن قيمة α تتراوح بين ٠,٠١ و ٠,٠٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٠- عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبـــي، مرجـــع سبق ذكره، ص ٦٨.

٣١- المرجع السابق، ص ٧٥.

٣٢- مصرف ليبيا المركزي، تطور العملة المصدرة للتداول فـــي الجماهيريـــة العظمى، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد ٣٤، العـــدد ١-٣ (يناير -مارس) ، ص٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث
قطاع التجارة الخارجية ودوره في النمو الاقتصادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

مقدمة.

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الليبي، لما يلعبه من دور بارز في عملية توفير مستلزمات الإنتاج، من مواد أولية وسلع وسيطة ورأسمالية لمعظم القطاعات الإنتاجية الوطنية، وقد أولت الخطط التنموية في الاقتصاد الوطني أهمية كبيرة لقطاع التجارة الخارجية، إذ هدفت وبشكل مستمر إلى تطوير قطاع التجارة الخارجية وخاصة القطاع التصديري، لتحسين شروط التبادل التجاري بين الجماهيرية والعالم الخارجي، كما هدفت إلى تنويع الصادرات المحلية والتخلص التدريجي من هيمنة القطاع النفطي على معظم الأنشطة الاقتصادية، وذلك بزيادة الإنتاج المحلي، وخاصة الإنتاج الزراعي والصناعي وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة.(١)

فقد هدفت خطة التحول الاقتصادي (٧٣-١٩٧٥) إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية بإعادة تنظيم نشاط التجارة الخارجية، لما يمثله من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المرغوبة، وتوفير متطلباتها بالإضافة إلى توفير الحماية الكافية للإنتاج المحلي وللصناعات والمشروعات الناشئة،(٢) كما هدفت خطة التحول (٧٦-١٩٨٠) المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية إلى تحقيق مستوى أكبر من إشراف وتوجيه الدولة لنشاط الاستيراد لتحسين شروط التبادل التجاري بين الجماهيرية والعالم الخارجي، وتأمين الحماية اللازمة للإنتاج المحلي الزراعي والإنتاج الصناعي المتمثل في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية في الأسواق الخارجية، (٣) وتمثلت أيضا الأهداف الرئيسة لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١-١٩٨٥) في ترشيد الواردات وتنظيمها، وتنويع السلع الموجهة للتصدير بحيث لا تقتصر على تصدير النفط الخام فقط، بل الدخول في مجال تصدير منتجات تكرير النفط ومنتجات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، كما هدفت الخطة في الاتجاه إلى أسواق جديدة وربط علاقات تجارية جديدة مع دول العالم الثالث والدول الصديقة.(٤)

وعلى الرغم من ذلك كله، لا زال الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلة عدم قدرته على الخروج من دائرة التبعية للقطاع النفطي، وخاصة القطاع التصديري،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حيث لا زالت الصادرات النفطية تشكل الأهمية الكبرى في إجمالي الصادرات الوطنية، ولتبيان ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل بشيء من التفصيل إلى تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني من حيث تغيراتها الهيكلية والكمية وتوزيعها الجغرافي وتطور الميزان التجاري بالإضافة إلى تبيان الدور الذي تلعبه الصادرات الوطنية في النمو الاقتصادي.

٣-١: التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية أدورا حيويا في معظم الاقتصاديات الدولية، بما توفره من سلع وخدمات من خلال الاستيراد، وما تقوم به من تصدير الفائض من السلع والخدمات المنتجة محليا.(٥)

وللوقوف على أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، يمكن استخدام مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (الانكشاف الاقتصادي) فكلما ارتفعت هذه النسبة، زادت درجة ارتباط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بظروف واتجاهات التجارة الخارجية، وأصبح الاقتصاد المحلي شديد الحساسية إزاء تقلبات الأسواق الدولية.

وتشير البيانات المتاحة عن الناتج المحلي الإجمالي وعن التجارة الخارجية في الجماهيرية الموضحة في الجدول (٣-١) إلى أن الاقتصاد الوطني يعاني من درجة انكشاف كبيرة على العالم الخارجي، خاصة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٠) من خلال النسب العالية التي حققتها التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي، ففي عام ١٩٧١ بلغت النسبة (٧٦,٤%)، وانخفضت عام ١٩٧٢ لتصل إلى (٧٥%)، ثم عاودت إلى الارتفاع في السنوات اللاحقة فبلغت (٨٠,٢%) عام ١٩٧٣، وسجلت أعلى نسبة لها عام ١٩٧٤، إذ بلغت (٨٦%)، نتيجة للنمو الكبير الحاصل للصادرات والواردات معا خلال عام ١٩٧٤ والبالغ (١٠٢%، ٥١,٥%) على التوالي الجدول (٣-٢)، وشهدت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ١٩٧٤تقلبات من فترة إلى أخرى، إذ شهدت انخفاضا قليلا في عامي (١٩٧٥-١٩٧٦)، وسجلت ما نسبته (٨٣,٧%، ٧٩,٣%) للعامين السابقين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

على التوالي، وما أن لبثت في الارتفاع من جديد، وسجلت ما نسبته (٨٠,٢%) عام ١٩٧٧، إلا أنها أخذت في الانخفاض من جديد وبشكل تدريجي منذ عام ١٩٨٢ إلى أن بلغت (٣٨,٦%) عام ١٩٩٤ بسبب الظروف الاقتصادية العالمية، وبسبب القيود التجارية المتشددة على معظم صادرات الدول النامية ومنها ليبيا[٦].

هذا وبلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني في المتوسط خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) حوالي (٦٦,١%)، الجدول (٣-١)، وإذ ما قورن هذا المستوى من الانكشاف في الاقتصاد الوطني بمستويات الانكشاف في الدول النامية الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات الاقتصادية للاقتصاد الوطني نجد أنها متقاربة مع هذه الدول، فمثلا بلغت في عمان (٧٢,٧%) وفي السعودية (٧٠,١%) وفي تونس (٦١,٥%) وفي الكويت (٧٨,٨%)، وفي الأردن (٤٨,١%) خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤) كما يوضحه الملحق الإحصائي رقم (٦).

ويجدر التنويه إلى أنه يمكن اعتبار الدولة منفتحة (منكشفة) اقتصاديا، إذا فاقت هذه النسبة (٤٠%) باستخدام مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي. [٧] مما يجعلها تحت رحمة تقلبات الأسواق الدولية سواء كانت تلك التقلبات في أسعار الصادرات أو الواردات، وتؤدي أيضا إلى تقلبات شديدة وحادة في دخلها القومي وعائداتها من العملات الصعبة. [٨]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٣-١)

معدلات انكشاف الاقتصاد الليبي للفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP(A)	الصادرات* TX (B)	الواردات TM(C)	اجمالي التجارة الخارجية T TRADE D=B+C	درجة الانكشاف الاقتصادي		
					%B/A	% C/A	% D/A
١٩٧١	١٥٨٧	٩٦٢,٥	٢٥٠,٤	١٢١٢,٩	٦٠,٦	١٥,٨	٧٦,٤
١٩٧٢	١٧٥٣	٩٦٨,١	٣٤٣,٢	١٣١١,٣	٥٥,٢	١٩,٦	٧٥,٠
١٩٧٣	٢١٨٣	١٢١٠,٩	٥٣٩,٩	١٧٥٠,٨	٥٥,٥	٢٤,٨	٨٠,٢
١٩٧٤	٣٧٩٦	٢٤٤٥,٢	٨١٧,٩	٣٢٦٣,١	٦٤,٤	٢١,٥	٨٦,٠
١٩٧٥	٣٦٧٤	٢٠٤٤,٩	١٠٤٨,٧	٣٠٧٣,٦	٥٥,١	٢٨,٥	٨٣,٧
١٩٧٦	٤٧٦٨	٢٨٣٠,٧	٩٥٠,٨	٣٧٨١,٥	٦٠,٥	٢٠,٠	٧٩,٣
١٩٧٧	٥٦١٣	٣٣٨١٠٨	١١١٧,١	٤٤٩٨,٩	٦٠,٢	٢٠,٠	٨٠,٢
١٩٧٨	٥٤٩٦	٢٩٣٣	١٣٦٢٠٦	٤٢٩٥,٦	٥٣,٤	٢٤,٨	٧٨,٢
١٩٧٩	٧٦٠٣	٤٧٦٢	١٥٧٢,٦	٦٣٣٤,٤	٦٢,٦	٢٠,٧	٨٣,٣
١٩٨٠	١٠٢٧٧	٦٤٨٩٠٢	٢٠٠٦,٢	٨٤٩٥,٤٧٠	٦٣,١	١٩,٥	٨٢,٧
١٩٨١	٨٨٦٩	٤٦١١,٢	٢٤٨١,٤	٦٠٣٣,١	٥٢,٠	٢٨,٠	٨٠,٠
١٩٨٢	٨٧٨١	٣٩٠٨,٨	٢١٢٤,٣	٥٤٠١,٤	٤٤,٥	٢٤,٢	٦٨,٧
١٩٨٣	٨٤٨١	٣٦١٦,٦	١٧٨٤,٨	٥٤٠١,٤	٤٢,٦	٢١,٠	٦٣,٧
١٩٨٤	٧٦٨١	٣٣٠٠,٤	٢٥٠٥,٧	٥٨٠٦,١	٤٣,٠	٣٢,٦	٧٥,٦
١٩٨٥	٨٠٥٠	٣٦٤٥,٦	١٧٠٦	٥٣٥١,٦	٤٥,٣	٢١,٢	٦٦,٥
١٩٨٦	٦٥٧٧	٢١١٤,٥	١٣٩٦,٨	٣٥١١,٣	٣٢,١	٢١,٢	٥٣,٤
١٩٨٧	٦٥٩٤	٢٣٧٢,٤	١٢٧,١	٣٦٥٠,٥	٣٦,٠	١٩,٤	٥٥,٤
١٩٨٨	٦٥٤٧	١٩٠٦,٧	١٦٨٥,٤	٣٥٩٢,١	٢٩,١	٢٥,٧	٥٤,٩
١٩٨٩	٨٣٠١	٢٤٠٧,٤	١٤٧٥	٣٨٨٢,٤	٢٩,٠	١٧,٨	٤٦,٨
١٩٩٠	٩٢٨٤,٥	٣٧٤٤,٩	١٥١١	٥٢٥٥,٩	٤٠,٣	١٦,٣	٥٦,٦
١٩٩١	١٠٦١٢,٥	٣١٥٣,٧	١٥٠٥,٥	٤٦٥٩,٢	٢٩,٧	١٤,٢	٤٤,٠
١٩٩٢	١٠٧٨٩	٣٠٣٨,٨	١٤٢٢,١	٤٤٦٠,٩	٢٨,٢	١٣,٢	٤١,٣
١٩٩٣	١١٣٥٣,٥	٢٤٧٧,٦	١٧١٤,٨	٤١٩٢,٤	٢١,٨	١٥,٠	٣٧,٠
١٩٩٤	١١٧٠٠,٥	٣١١٧,٢	١٤٠٢,٩	٤٥٢٠,١	٢٦,٦	١٢,٠	٣٨,٦

* الصادرات: تشمل المعاد تصديره.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، أعداد مختلفة.

-أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

- الهيئة القومية للمعلومات والتوثيق، اتجاهات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣-٢-١- تطور الواردات

حيث لا يستطيع الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي توفير كل ما تحتاجه القطاعات الاقتصادية، يتم عادة اللجوء إلى استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية الضرورية، والكمالية والآلات والمعدات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية. وينطبق ذلك على الاقتصاد الليبي خاصة خلال مراحل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الاولى لما توفره من سلع وخدمات.

ويتضح من البيانات الواردة في (الجدول (٣-٢)) أن قيمة واردات الاقتصاد الوطني من السلع والخدمات بالأسعار الجارية، شهدت تطور كبير خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، اذ بلغ معدل النمو السنوي في المتوسط (١١,٧%)، مما يعكس مدى أهمية الواردات بالنسبة للاقتصاد الوطني. إذ ارتفعت من (٢٥٠,٤) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى (٣٤٣,٢) مليون دينار عام ١٩٧٢، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣١,٨%)، كما شهدت الواردات الوطنية وخلال تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) ارتفاعا آخر، حيث ارتفعت من (٥٣٩,٩) مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى (١٠٤٨,٧) مليون دينار عام ١٩٧٥، أي بمعدل متوسط بلغ (٤٥,٧%)، ويرجع هذا الارتفاع في معدل نمو الواردات الوطنية خلال الفترة نفسها إلى حاجة الاقتصاد الوطني الى السلع والمعدات الرأسمالية والمواد الخام، بالاضافة إلى السلع الاستهلاكية الضرورية، من مواد غذائية، وغيرها من السلع الأخرى التي لا تنتج محليا،[٩] إلا أنها شهدت انخفاضا عام (١٩٧٦) حيث إذ بلغت (٩٥٠,٨) مليون دينار، وما لبثت أن ارتفعت في السنوات اللاحقة من (١١١٧,١) مليون عام ١٩٧٧ إلى (٢٠٠٦,٢) مليون دينار عام ١٩٨٠، وتكون بذلك قد حققت معدل نمو سنوي متوسط (٢٠,٧%) خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٠)، وهي فترة تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٦-١٩٨٠)، التي شهدت برنامجا استثماريا مكثفا، استهدف التركيز على اقامة الصناعات الكيماوية والبتركيماوية لتغطية الطلب المحلي وتصدير الفائض منه، هذا وكانت معظم الواردات الوطنية خلال الفترة نفسها من المعدات والآلات.[١٠] في حين شهدت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواردات الوطنية خلال فترة خطة التحول الاقتصـــادي والاجتمـــاعي (١٩٨١-١٩٨٥) معدلات تباطؤ ملحوظة بلغت (٠,٤%)، إذ انخفضت الواردات الوطنيـــة من (٢٤٨١,٤) مليون دينـــار عـــام ١٩٨١ إلـــى (١٧,٦) مليـــون دينـــار عـــام انظر١٩٨٥ ، ويرجع هذا الانخفاض في قيمة الواردات الوطنية في الفترة نفســـها إلى السياسة التجارية (سياسات التقشف) التي انتهجت خلال فترة الثمانينات، تمثلت في غلق باب الاستيراد أمام العديد من السلع بالإضافة إلى حظر الاستيراد مـــن بعض الدول،[11] كما شهدت الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) تباطؤ آخر في معدلات نموها بلغت(-١%)، أما الفترة (١٩٩١-١٩٩٤)، التي شملت فترة الحظر الاقتصـــادي على الاقتصاد الوطني منذ عام ١٩٩٢، فقد شهدت معدلات تبـــاطؤ، بلغـــت فـــي المتوسط (١.١%)، حيث انخفضت الواردات الوطنية من (١٥٠٥,٥) مليون دينار عام ١٩٩١ إلى (١٤٠٢,٩) مليون دينار عام ١٩٩٤، ولعل ذلك يعود إلى ظروف الحظر الاقتصادي المفروض على الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة، ومـــا نتـــج عنه من اتباع سياسة الحد من تدفق الواردات باستخدام السياسة الكمية المباشـــرة على الواردات الوطنية.

٣-٢-٢ التركيب السلعي للواردات

تمثل الآلات ومعدات النقل البند الرئيس لواردات الاقتصاد الوطني في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٢)، فقد ارتفعت من (٧٣) مليون دينار عام ١٩٧١ إلـــى (٧٦٢,٢) مليون دينار عام ١٩٨٠، أي زادت أهميتها النسبية من (٢٩,٢%) عام ١٩٧١ إلى (٣٨%) عام ١٩٨٠، واستمرت الواردات الوطنية في الارتفاع إلى أن بلغت أعلى قيمة لها (٩٤٤,٧) مليون عام ١٩٨٠، وبلغت أهميتها النسبية خلال نفس الســـنة (٣٧,٧%)، إلا أنها شهدت انخفاضا خلال السنوات اللاحقة حتى سجلت ما قيمتـــه (٥٠١,٩) مليون دينار عام ١٩٩٢، وبلغت اهميتها النسبية (٣٥,٣%) لنفس السنة، وبلغت الأهمية النسبية الواردات الوطنية من بند المعدات ومعدات النقـــل خـــلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١) في المعدل (٣٦,٣%)، كما هو موضح في الملحـــق (٩) في حين احتل بند المواد المصنعة على أساس المواد التي صنعت منـــها الـــترتيب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الثاني في إجمالي الواردات الوطنية ، حيث ارتفعت من (٥٢,٠) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى أن بلغت (٥٩١,٨) مليون دينار عام ١٩٨١، وهي أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٢)، انظر الملحق (٧)، وبذلك ارتفعت أهميتها النسبية من (٢٠,٩%) عام ١٩٧١ إلى (٢٣,٨%) عام ١٩٨١، إلا أنها شهدت انخفاضا في السنوات اللاحقة إلى أن بلغت (٣٠٩,٧) مليون دينار عام ١٩٩٢، وبلغت أهميتها النسبية لنفس العام (٢١,٨%). هذا وبلغت الأهمية النسبية لبند المواد المصنعة على أساس المواد التي صنعت منها خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢) من المتوسط (٢٣,٦%)، ويعزى هذا الارتفاع في الواردات الوطنية من الآلات ومعدات النقل، والمواد المصنعة على اساس المواد التي صنعت منها، إلى حاجة الاقتصاد الوطني من هذه السلع لأغراض التنمية الاقتصادية [١٢].(انظر الملحق (١٦)).

واحتلت الواردات الوطنية من المواد والحيوانات الحية الترتيب الثالث، اذ ارتفعت من (٤٧,٦) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى (٤٠٤,٦) مليون دينار عام ١٩٨١، وهي أعلى قيمة لها خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧١-١٩٩٢) انظر الملحق (٨)، إلا انها شهدت انخفاضا في أهميتها النسبية في إجمالي الواردات الوطنية من (١٩%) عام ١٩٧١ إلى (١٦,٣%) عام ١٩٨١، انظر الملحق (٩)، كما شهدت الواردات الوطنية من هذه السلع انخفاضا في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لعام ١٩٨١ حتى بلغت (٢٨٤١,٣) مليون دينار عام ١٩٩٢، إلا أن أهميتها النسبية ازدادت لتصل إلى (٢٠,٠%) لنفس السنة.

واحتل بند المواد الكيماوية الترتيب الرابع من حيث أهميته النسبية في إجمالي الواردات الوطنية، إذ ارتفعت الواردات الوطنية من المواد الكيماوية من (١٥,١) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى أن بلغت أعلى قيمة لها (١١٨,١) مليون دينار عام ١٩٩٢، انظر الملحق (٨)، وبالتالي ارتفعت الأهمية النسبية لنفس البند من (٦,٠%) عام ١٩٧١ إلى (٨,٣%) عام ١٩٩٢ وبلغت في المتوسط خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧١-١٩٩٢) ما نسبته (٥,٢%)، انظر الملحق (٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٢-٣ التوزيع الجغرافي للواردات

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للواردات الوطنية، تعد مجموعة بلدان اوربا الغربية تعتبر المصدر الرئيس لواردات الاقتصاد الوطني طوال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٢)، إذ ارتفعت الأهمية النسبية للواردات الوطنية من هذه المجموعة من (٦١,٢%) عام ١٩٧١ في إجمالي الواردات الوطنية إلى (٧١,٣%) عام ١٩٧٧ حتى (٧٢,٩%) عام ١٩٨٠، وهي أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة ثم انخفضت إلى (٦٣,١%) عام ١٩٩٢، هذا وبلغت الأهمية النسبية لاجمالي الواردات الوطنية من هذه المجموعة في المتوسط خلال فترة الدراسة (٦٧,٤%)، وبلغ حجم الاستيراد الوطني من هذه المجموعة في المتوسط في فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٢) ما قيمته (٩٥١,٨) مليون دينار ،(انظر الملحقين (١٠،١١)).

في حين احتلت مجموعة البلدان الاسيوية الترتيب الثاني من حيث أهميتها النسبية من إجمالي الواردات الوطنية، اذ ارتفعت من (١٢,٥%) عام ١٩٧١ إلى (١٨,٨%) عام ١٩٨٤، وبلغت ما نسبته (٢٥%) عام ١٩٨٨ من إجمالي الواردات الوطنية، وهي أعلى نسبة لها خلال الفترة قيد الدراسة ،ثم انخفضت هذه النسبة بعد عام ١٩٨٨ لتصل إلى ما نسبته (٢١,٤%) عام ١٩٩٢، هذا وبلغت الاهمية النسبية للواردات الوطنية في المتوسط من هذه المجموعة خلال فترة الدراسة (١٤,٢%)، كما بلغ حجم الاستيراد الوطني من هذه المجموعة خلال نفس الفترة في المتوسط (٢٠٥,٩) مليون دينار.

وتأتي مجموعة بلدان أوربا الشرقية لتحتل الترتيب الثالث من حيث أهميتها النسبية في اجمالي الواردات الوطنية، فقد بلغت في المتوسط خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٦) ما نسبته (٧,٨%)، إلا أنها شهدت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢)، حيث سجلت ما نسبته (٣,٧%)، هذا وبلغت في المتوسط خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٢) ما نسبته (٦,٧%) من إجمالي الواردات الوطنية، وبلغ حجم الاستيراد الوطني من هذه المجموعة خلال نفس الفترة ما قيمته في المتوسط (٨٦,٦) مليون دينار، واحتلت مجموعة بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا الترتيب الرابع، حيث بلغت الأهمية النسبية للواردات الوطنية من هذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المجموعة في المتوسط خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢) ما نسبته (٥,٧%) من إجمالي الواردات الوطنية، إذ شهدت الأهمية النسبية لاجمالي الواردات الوطنية من هذه المجموعة انخفاضا من (٨,٢%) عام ١٩٧١ إلى (٥,٧%) عام ١٩٩٢، هذا وبلغ حجم الواردات من هذه المجموعة خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٢) في المتوسط ما قيمته (٧٩,٥) مليون دينار، يليها كلا من مجموعة الأقطار العربية ومجموعة البلدان الأخرى ومجموعة البلدان الأفريقية، إذ بلغت الأهمية النسبية في المتوسط (٣,٨%، ١,٢%، ٠,٣%) للبلدان المذكورة على التوالي خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧١-١٩٩٢)، في حين بلغ متوسط حجم الواردات الوطنية لنفس مجموعة الدول لنفس الفترة (٤٦,٥، ١٨,٩، ٢,٦) مليون دينار لكل منهما على التوالي، (انظر الملحقين (١٠، ١١)) .

٣-٣ تطور الصادرات

يعتمد الاقتصاد الوطني وبشكل كبير على مورد طبيعي ناضب، وهو (النفط) كمصدر أساسي للدخل منذ تصدير أول شحنة نفط عام ١٩٦١ [١٣]، والذي يتأثر بدوره بظروف السوق العالمية للنفط، فقد شكلت الصادرات النفطية في المتوسط حوالي (٨٩,٢%) في إجمالي الصادرات الوطنية، في حين شكلت الصادرات غير النفطية والتي تتكون أساسا من المشتقات النفطية والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية وبعض السلع الأخرى ما نسبته في المتوسط (١٠,٨%) في إجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، انظر الملحق رقم (٧)، كما أنه يرتبط ارتباطا قويا بالاقتصاد العالمي بشكل عام ومع الدول الصناعية بشكل خاص[١٤].

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣-١) أن الصادرات الوطنية شكلت ما نسبته من المتوسط حوالي (٤٨,٢) من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤). فقد سجلت أدنى نسبة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٩٩٣)، حيث بلغت (٢١,٨%) وأعلى نسبة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام (١٩٧٤) اذ بلغت (٦٤,٤%).

ويلاحظ من البيانات المتاحة عن الصادرات الوطنية من السلع بالأسعار الجارية في الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)، أن الصادرات الوطنية قد ساد عليها طابع التذبذب وعدم الاستقرار من فترة إلى أخرى، حيث ارتفعت قيمتها من (٩٦٢,٥) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى (٢٤٤٥,٢) مليون دينار عام ١٩٧٤، أي ما يعادل الضعفين والنصف عما كانت عليه عام (١٩٧٠)، وأخذت معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٤٥,٤%)، وترجع هذه الزيادة الكبيرة في الصادرات الوطنية إلى زيادة الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في الفترة نفسها [١٥]، وفي الفترة ما بين (١٩٧٥-١٩٨٠) استمرت قيمة الصادرات الوطنية في الارتفاع إلى أن بلغت أقصى قيمة لها عام ١٩٨٠، اذ بلغت (٦٤٨٩,٢) مليون دينار، بعد أن كانت (٢٠٢٤,٩) مليون دينار عام ١٩٧٥، وتكون بذلك قد حققت معدل نمو سنوي بلغ من المتوسط (٢٤,٦%) في نفس الفترة، وترجع الزيادة في إجمالي الصادرات الوطنية خاصة عام ١٩٨٠، إلى الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي لنفس السنة من جهة، والى اندلاع حرب الخليج الأولى، التي أدت إلى تحويل بعض المستوردين إلى استيراد النفط الليبي لبعده عن منطقة الصراع[١٦].

وفي الفترة (١٩٨١-١٩٨٥) انخفضت قيمة الصادرات الوطنية من (٤٦١١,٢) مليون دينار عام ١٩٨١ إلى (٣٦٤٥,٦) مليون دينار عام ١٩٨٥، أي بمعدل تباطؤ سنوي بلغ متوسطه (٤٩,٨%).

ويرجع هذا الانخفاض في قيمة الصادرات الوطنية في الفترة نفسها إلى سياسة ترشيد الاستهلاك والاعتماد على الذات في تغطية الطلب المحلي، نتيجة لتردي أوضاع السوق العالمية للنفط وانخفاض الايرادات النفطية [١٧].

كما شهدت الفترة (١٩٨٦-١٩٨٨)، انخفاضا آخر للصادرات الوطنية حيث انخفضت من (٢١١٤,٥) مليون دينار عام ١٩٨٦ إلى (١٠٩٦,٧) مليون دينار عام ١٩٨٨، وهي أدنى قيمة للصادرات الوطنية خلال الفترة قيد الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(١٩٧١-١٩٩٤)، أي بمعدل تباطؤ سنوي بلغ متوسطه (٤٩,٤%)، وفي الفترة (١٩٨٩-١٩٩٠) عاودت الصادرات الوطنية إلى الارتفاع من جديد، حيث ارتفعت من (٢٤٠٧,٤) مليون دينار عام ١٩٨٩ إلى (٣٧٤٤,٩) مليون دينار عام ١٩٩٠، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤١%) أما الفترة الاخيرة (١٩٩١-١٩٩٤)، فقد شهدت معدل تباطؤ سنوي بلغ في المتوسط (٣%)، ويعزى سبب الانخفاض في قيمة الصادرات النفطية منذ عام ١٩٨٨ إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام. وإجمالا حققت الصادرات الوطنية معدل نمو سنوي بلغ من المتوسط (١٢,٥%) في الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)، (انظر الجدول (٣-٢)).

وفي ما يتعلق بالتغير في الرقم القياسي لأسعار وحدة الصادرات، يتضح أن متوسط التغير في سعر وحدة الصادرات بلغ (١٣,٧%) خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٤) في حين بلغ متوسط التغير في الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات (-١.١%) في الفترة نفسها، مما يعني أن نمو الصادرات الوطنية بمعدل (١٠,٥%) في الفترة نفسها، كان بصورة أساسية نتيجة لتقلبات الأسعار العالمية للنفط، إلا أن ذلك لا يعني أن نمو الصادرات بمعدل (١٠,٥%) خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٤)، كان سبب تغيرات أسعار الصادرات الوطنية، بل كان للتغيرات الحاصلة في الكميات المصدرة دورا في ذلك. وعند تقسيم فترة الدراسة ، تبين أن تباطؤ نمو الصادرات الوطنية بمعدل (١٠%) خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥)، كان بسبب تباطؤ كل من سعر وحجم الصادرات الوطنية، اذ بلغ متوسط التغير في حجم الصادرات الوطنية (-٦.٦%)، في حين بلغ متوسط التغير في سعر الصادرات الوطنية (-٣,٤%) في نفس الفترة، وفي الفترة (١٩٨٩-١٩٩١) كان نمو الصادرات بمعدل (٢٢%)، بسبب النمو الحاصل في كل من سعر وحجم الصادرات الوطنية، اذ بلغ متوسط التغير في سعر الصادرات الوطنية (٩,١%) وبلغ (١١,٨%)، في حجم الصادرات الوطنية (انظر الملحق (١٦))، وهذا يشير إلى أن الصادرات الوطنية التي تعتمد على سلعة واحدة في صادراتها (النفط) التي تتأثر بظروف طلب وعرض الاسواق الدولية للنفط، التي لا زال يغلب عليها طابع النمط التقليدي لصادرات الدول النامية التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواد الخام وجعلها عرضة لتدهور أسعارها دوليا مما ينعكس سلبا على برامج التنمية الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني.

٣-٣-١ : التركيب السلعي للصادرات

يتضح من خلال البيانات الواردة في (الملحق (١٢)) أن الصادرات الوطنية من مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها، احتلت الترتيب الأول في مجمل الصادرات الوطنية، إذ ارتفعت قيمتها من (٩٥٩,٤) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى (٦٤٨٦,٤) مليون دينار عام ١٩٨١، وهي أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤). ثم شهدت انخفاضا في السنوات اللاحقة إلى أن بلغت (٢٩٠٠,٤) مليون دينار عام ١٩٩٤، هذا وبلغت الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لهذه السلع في إجمالي الصادرات الوطنية (٩٩,٧%) عام ١٩٧١، وانخفضت إلى (٩١,٩) عام ١٩٩٣، وهي أدنى نسبة مساهمة لها طيلة الفترة قيد الدراسة ثم ارتفعت لتصل ما نسبته (٩٣%) عام ١٩٩٤، هذا وبلغت الأهمية النسبية للصادرات الوطنية من سلعة الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها في إجمالي الصادرات الوطنية في المتوسط (٩٧,٧%) خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) .

في حين احتلت سلعة المواد الكيماوية الترتيب الثاني من حيث أهميتها النسبية في إجمالي الصادرات الوطنية، فقد بلغت أهميتها النسبية في المتوسط (١,٥%) في إجمالي الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، ولم تسجل باقي الصادرات الوطنية حسب تصنيفها الدولي من السلع الأخرى، أي أهمية تذكر خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، (انظر الملحق (١٣))، مما يشير إلى أن التركيب السلعي للصادرات الوطنية يسيطر عليها طابع التصنيع البسيط نتيجة لضعف هيكل الإنتاج المحلي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣-٢: التوزيع الجغرافي للصادرات

يتضح من البيانات الواردة بالملحق (١٥) عن التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، أن مجموعة الدول الغربية (الدول الصناعية) كانت تحتل المرتبة الأولى خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، هذا وتعكس صادرات الجماهيرية إلى هذه المجموعة تغيرات مستمرة من فترة إلى أخرى في نفس الفترة، فقد انخفضت الأهمية النسبية لهذه المجموعة من (٨٥,١%) عام ١٩٧١ إلى (٤٦,٩%) عام ١٩٨٠، وهي أدنى نسبة حققتها خلال فترة الدراسة، وبعد عام (١٩٨٠) شهدت هذه النسبة ارتفاعا آخر، حتى بلغت (٨٩,٠%) عام ١٩٨٨، وما لبثت أن انخفضت لتصل إلى (٨٤,٣%) عام ١٩٩٤، هذا وبلغت الأهمية النسبية للصادرات من إجمالي الصادرات الوطنية لهذه المجموعة في المتوسط خلال الفترة قيد الدراسة (٧٤,٣%)، ويعود سبب الارتفاع في الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لهذه المجموعة إلى الارتباط القوي بين الاقتصاد الوطني واقتصاديات تلك المجموعة من الدول.

وتأتي مجموعة بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا في الترتيب الثاني، حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لهذه المجموعة في المتوسط (١٤,١%) في الفترة قيد الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات لهذه المجموعة من الوطنية (١٤%) عام ١٩٧١ إلى أن وصلت اعلى نسبة لها عام ١٩٧٧، حيث بلغت (٤٣,٦%)، في حين أخذت الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لهذه المجموعة في التراجع الملحوظ إلى أن سجلت ما نسبته (١%) عام ١٩٩٤، وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الشديد في الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لهذه المجموعة منذ بداية فترة الثمانينات، كان نتيجة لتدهور العلاقات الدبلوماسية بين الجماهيرية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨١ التي كانت تمثل المستورد الرئيسي للنفط الخام الليبي[١٨].

أما المركز الثالث، فقد احتلته مجموعة البلدان الاسيوية، فقد زادت الصادرات الوطنية لهذه المجموعة من (٥,٢) مليون دينار عام ١٩٧١ إلى أن بلغت (٣٤١,٤) مليون دينار عام ١٩٨١ وهي أعلى قيمة لها خلال الفترة قيد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، وما لبثت أن انخفضت في السنوات اللاحقة حتى بلغت (١٥٨,٤) مليون دينار عام ١٩٩٤، ومن حيث أهميتها النسبية فقد ازدادت النسبة من (٠,٥%) عام ١٩٧١ إلى أن وصلت (٨,٧%) عام ١٩٨٤، وهي أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة ثم أخذت بالتراجع التدريجي في السنوات اللاحقة لعام ١٩٨٤ حتى بلغت ما نسبته (٥,١%) عام ١٩٩٤، وبشكل عام بلغت الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لهذه المجموعة خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) في المتوسط ما نسبته (٤,٧%).

في حين احتلت مجموعة بلدان أوروبا الشرقية الترتيب الرابع، والتي بلغ نصيبها من الصادرات الوطنية (٠,٧٤٢) دينار عام ١٩٧١ وسجلت أعلى قيمة لها عام ١٩٨٥، حيث بلغت (٣٦٥,١) مليون دينار إلا أن الصادرات الوطنية لهذه المجموعة شهدت انخفاضا ملحوظا منذ عام ١٩٨٥ حتى بلغت ما قيمته (٩٧,٨) مليون دينار عام ١٩٩٤، ومن حيث أهميتها النسبية فقد ارتفعت من (٠,١%) عام ١٩٧١ إلى (١٠%) عام ١٩٨٥، وأخذت في الانخفاض التدريجي عام ١٩٨٥، إلا أنها شهدت ارتفاعا نسبيا في عام ١٩٩٤ حيث بلغت (٣,١%). في إجمالي الصادرات الوطنية وبلغت الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لهذه المجموعة في المتوسط (٤,٥%) خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤).

وفيما يتعلق بمجموعة الدول العربية والتي احتلت المرتبة الخامسة، ارتفعت نسبة الصادرات الوطنية لهذه المجموعة من (٠,٢%) عام ١٩٧١ إلى (٦,٥%) عام ١٩٩٤، وهي أعلى نسبة لها من الصادرات الوطنية وبلغت في المتوسط خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) في المتوسط (١,٨%).

في حين تميزت الصادرات الوطنية للبلدان الافريقية بشكل عام بالانخفاض الشديد إذ تراوحت أهميتها النسبية في المتوسط (٠,٤%) خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، وبلغت أعلى نسبة (١,٧%) عام ١٩٨٢، في حين لم تسجل شيئا يذكر في بعض السنوات، وتأتي مجموعة البلدان الاخرى في المرتبة الأخيرة، التي لم تتعد نسبة وارداتها من الاقتصاد الوطني خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) في المتوسط (٠,٣%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٢)

بعض المؤشرات الاقتصادية بالتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل نمو الصادرات (%)	معدل نمو الواردات (%)	معدل نمو الميزان التجاري%
١٩٧١	٩٦٢,٥	٢٥٠,٤	٧١٢,١	١٤,٣	٢٦,٥	١٠,٦
١٩٧٢	٩٦٨,١	٣٤٣,٢	٦٢٤,٩	٠,٦	٣٧,١	١٢,٢
١٩٧٣	١٢١٠,٩	٥٣٩,٩	٦٧١	٦٤,٦	٥٧,٣	٧,٤
١٩٧٤	٢٤٤٥,٢	٨١٧,٩	١٦٢٧,٣	١٠٢,٠	٥١,٥	١٤٢,٥
١٩٧٥	٢٠٢٤,٩	١٠٤٨,٧	٩٧٦,٢	١٧,٢-	٢٨,٢	٤٠,٠-
١٩٧٦	٢٨٣٠,٧	٩٥٠,٨	١٨٧٩,٩	٥٩,٨	٩,٣-	٩٢,٦
١٩٧٧	٣٣٨١,٨	١١١٧,١	٢٢٦٤,٧	١٩,٥	١٧,٥	٢٠,٥
١٩٧٨	٢٩٣٣	١٣٦٢,٦	١٥٧٠,٤	١٣,٣-	٢٢,٠	٣٠,٧-
١٩٧٩	٤٧٦٢	١٥٧٢,٤	٣١٨٩,٦	٦٢,٤	١٥,٤	١٠٣,١
١٩٨٠	٦٤٨٩,٢	٢٠٠٦,٢	٤٤٨٣	٣٦,٣	٢٧,٧	٤٠,٦
١٩٨١	٤٦١١,٢	٢٤٨١,٤	٢١٢٩,٨	٢٨,٩-	٢٣,٧	٥٢,٥-
١٩٨٢	٣٩٠٨,٨	٢١٢٤,٣	١٧٨٤,٥	١٥,٢-	١٤,٤-	١٦,٢-
١٩٨٣	٣٦١٦,٦	١٧٨٤,٨	١٨٣١,٨	٧,٥-	١٦,٠-	٢,٧
١٩٨٤	٣٣٠٠,٤	٢٥٠٥,٧	٧٩٤,٧	٨,٧	٤٠,٤	٥٦,٦-
١٩٨٥	٣٦٤٥,٦	١٧٠٦	١٩٣٩,٦	١٠,٥	٣١,٩-	١٤٤,١
١٩٨٦	٢١١٤,٥	١٣٩٦,٨	٧١٧,٧	٤٢,٠-	١٨,١-	٦٣,٠-
١٩٨٧	٢٣٧٢,٤	١٢٧٨,١	١٠٩٤,٣	١٢,٢	٨,٥-	٥٢,٥-
١٩٨٨	١٠٩٦,٧	١٦٨٥,٤	٢٢١,٣	١٩,٦-	٣١,٩	١٠٢,٢
١٩٨٩	٢٤٠٧,٤	١٤٧٥	٣٩٢,٤	٢٦,٣	١٢,٥-	٥٧,٩-
١٩٩٠	٣٧٤٤,٩	١٥١١	٢٢٣٣,٩	٥٥,٦	٢,٤	١٣٩,٦
١٩٩١	٣١٥٣,٧	١٥٠٥,٥	١٦٤٨,٢	١٥,٨-	٠,٤-	٢٦,٢-
١٩٩٢	٣٠٣٨,٨	١٤٢٢,١	١٦١٦,٧	٣,٦-	٦,٥-	١,٩-
١٩٩٣	٢٤٧٧,٦	١٧١٤,٨	٧٦٢,٨	١٨,٥-	٢٠,٦	٥٢,٨-
١٩٩٤	٣١١٧,٢	١٤٠٢,٩	١٧١٤,٣	٢٥,٨	١٨,٢-	١٢٤,٧-
المتوسط			١٧١١	١٢,٥	١١,١	٢٠,٥

المصدر: البيانات من (١٩٧١-١٩٨٦) . امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد ، اتجاهات التجارة الخارجية.

- البيانات من (١٩٨٧-١٩٩٢) ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، اتجاهات التجارة الخارجية .

- احتسبت النسب من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٤: معدل التبادل التجاري.

بعد استعراض تطور تجارة ليبيا الخارجية في بداية هذا الفصل، يمكن القول أن الاقتصاد الوطني يرتبط وبشكل ملحوظ مع العالم الخارجي، الأمر الذي يجعله عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي، وقبل احتساب معدلات التبادل التجاري للاقتصاد الليبي يتعين أن نوضح بايجاز المقصود بمعدلات التبادل التجاري ، حيث ينحصر الإطار النظري لمفهوم معدل التبادل الدولي في المقدار الذي يمكن الحصول عليه مقابل ما تم إنفاقه، وتكمن أهمية هذا المعدل فيما قد يترتب على اقتصاديات الدول المتبادلة، لذا تسعى كل الدول إلى قياسه ومعرفة التغيرات التي تطرأ عليه من فترة إلى أخرى، وعند قياس معدلات التبادل التجاري للاقتصاد الليبي، فنحن نتحدث عما يمكن أن تتحصل عليه ليبيا من سلع وخدمات مقابل كل برميل من النفط يتم تصديره، أي أنه معدل التبادل التجاري بين الصادرات النفطية والواردات من السلع والخدمات الاخرى (١٩).

ومن الناحية العملية يمكننا التميز في هذا الجزء بين عدة أنواع من معدلات التبادل الدولي، منها معدل التبادل التجاري الصافي، ومعدل التبادل التجاري الإجمالي، ومعدل التبادل التجاري الدخلي، وذلك للوقوف على حقيقة اتجاه شروط التبادل التجاري من الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤).

٣-٤-١: معدل التبادل التجاري الصافي

وهو عبارة عن العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات والواردات بالنسبة لسنة الاساس كالتالي:

معدل التبادل التجاري الصافي = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات ÷ الرقم القياسي لاسعار الواردات) × ١٠٠.

أي مقدار ما تحصل عليه الدولة من الواردات مقابل ما يتم تصديره، ويطلق عليه أحيانا معدل التبادل الدولي، فارتفاع المؤشر أعلى من مائة، يدل على أنه يسير في صالح الدولة، ويحدث العكس عندما يكون المؤشر دون المائة (٢٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبتضح من الجدول (٣-٣) أن معدل التبادل الصافي لم يكن في صالح الاقتصاد الليبي في الفترة (١٩٧٣-١٩٨١) اذ سجل في هذه السنوات (٢٥,٨%، ٥٩,٦%، ٤٦%، ٥٠%، ٥٤,٢%، ٤٠%، ٦٠,٣%، ٩١%، ٩١,٦%) على التوالي وهذا يعني أن ليبيا تحصل من صادراتها على حجم من الواردات يقل بمقدار (٧٤,٢%، ٤٠.٤٠%، ٥٤%، ٥٠%، ٤٥,٨%، ٦٥%، ٣٩,٧%، ٩%، ٨,٤%) على التوالي عما كانت تحصل عليه في سنة الأساس، نتيجة لارتفاع أسعار الواردات بمعدل يزيد عن معدل ارتفاع اسعار الصادرات، ونتيجة للارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام في السنوات (١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٠)، فقد شهد شرط التبادل الصافي لليبيا تحسنا ملموسا خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٥)، حيث سجل (١٠٤%، ١٠٢%، ١٠٠%، ١٠١,٤%) على التوالي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية بمعدل يزيد عن معدل ارتفاع اسعار الواردات.

إلا أن معدل التبادل الصافي عاود إلى الانخفاض في غير صالح الاقتصاد الوطني في الفترة (١٩٨٦-١٩٩٤)، فقد سجل (٥٧,٩%، ٥٧,٨%، ٤٦,٣%، ٤٩,٢%، ٦٢,٢%، ٥٥,١%، ٤٩,٥%، ٤٢,٦%، ٤٨%) على التوالي، كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار الواردات بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار الصادرات، بسبب الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام منذ الثمانينات.(٢١)

٣-٤-٢: معدل التبادل التجاري الاجمالي

يوضح هذا المعدل التغيرات التي تحدث في كمية الصادرات والواردات من سنة لأخرى، أي أنه يقيس الكميات التي يمكن استيرادها مقابل الكميات التي يتم تصديرها كالتالي:

(معدل التبادل التجاري الاجمالي = الرقم القياسي لحجم الصادرات ÷ الرقم القياسي لحجم الواردات) × ١٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فاذا كان هذا المعدل أعلى من مائة فان ذلك يعني أن هناك تدهورا في شروط التجارة أي أن الدولة تقوم بتصدير كميات أكبر من تلك التي تستوردها، ويحدث العكس إذ كان المعدل أقل من مائة[٢٢].

وتشير الأرقام الواردة بالجدول (٣-٣) أن معدل التبادل الإجمالي كان وبصورة ملموسة في غير صالح الاقتصاد الوطني طيلة الفترة قيد الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٤)، مما يدل على أن الاقتصاد الوطني يقوم بتصدير كميات أكبر من الكميات التي يتم استيرادها.

٣-٤-٣: معدل التبادل التجاري الدخلي

يبين هذا المعدل زيادة المقدرة الاستيرادية للدولة، فزيادة نسبة هذا المعدل عن المائة يكون في صالح الدولة ويدل أيضا على انخفاض المقدرة الاستيرادية اذ انخفضت النسبة عن المائة ويصبح في غير صالح الدولة، ويتميز هذا المقياس بأنه أكثر شمولا لأنه يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في الأسعار والكميات في آن واحد، ويقاس كالتالي:

معدل التبادل التجاري الدخلي = الرقم القياسي لأسعار الصادرات × حجم الصادرات × ١٠٠ [٢٣].

يتضح من (الجدول (٣-٣)) أن معدل التبادل الدخلي في الاقتصاد الوطني قد اظهر تغيرات من فترة إلى أخرى في فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٤)، ففي بعض السنوات كان من صالح الاقتصاد الوطني، وفي بعضها الآخر كان في غير صالحه، إذ شهدت الفترة (١٩٧٣-١٩٧٦) تدهورا لغير صالحه حيث سجل (٥٧,١%، ٩١,١%، ٦٧,٩%، ٩٥,٧%) على التوالي أي انخفض عن مستواه مقارنة بسنة الأساس بمقدار (٤٢,٩%، ٨,٩%، ٣٢,١%، ٤,٣%) ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار الصادرات الوطنية وبشكل ملموس على الرغم من زيادة الكميات المصدرة لنفس السنوات على التوالي، إلا أنه شهد تحسنا ملحوظا عام (١٩٧٧) حيث بلغ (١١١,١%) نتيجة للتحسن الطفيف الذي شهدته أسعار الصادرات، من جهة والتحسن الملحوظ في الكميات المصدرة من جهة أخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين سجل انخفاضا آخر عـــام (١٩٧٨) بلـغ (٧٩%)، ويعـود هـذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار كميات الصادرات الوطنية، وما لبث أن شهد معدل التبادل الدخلي تحسنا ملحوظا مقارنة بنسبة الأساس في الاعـوام(١٩٧٩،١٩٨٠) ، حيث سجل (١٢٤,٤، ١٥٠,٦%) ويرجع ذلك كما يوضحه الجدول (٣-٣) إلـــى التحسن الملحوظ في أسعار وكميات الصادرات لنفس الأعوام على التوالي، الا أنه شهد انخفاضا آخر عام ١٩٨١، وسجل (٩٦,٥%) بســـبب انخفـاض الكميـات المصدرة.

وشهد معدل التبادل الدخلي تحسنا ملموسا في الفترة (١٩٨٢-١٩٨٥)، حيث بلغ (١٠٦,٨%، ١٠٤,١%، ١٠٠%، ١١٢,٩%) على التوالي، ويعود ذلك بشـكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الصادرات بمعدل يفوق أسعار الواردات وكذلك تحســنا في الكميات المصدرة.

وخلال الأعوام التسعة الأخيرة من الدراسة عـاد معـدل التبـادل الدخلـي للانخفاض من جديد، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسـعار الـواردات بمعدلات تفوق أسعار الصادرات، نتيجة للأزمة التي تعرضت لها أسعار البـترول منذ الثمانينات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٣-٣)

معدلات التبادل التجاري للصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤) سنة الاساس (١٩٨٤=١٠٠)

السنة	الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات (١)	الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات (٢)	الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات (٣)	الرقم القياسي لكمية وحدة الواردات	معدل التبادل الصافي %	معدل التبادل الاجمالي %	معدل التبادل الدخلي %
١٩٧٣	١٦,٦	٦٤,٣	٢٢١,٢	٤٢,١	٢٥,٨	٥٢٥,٤	٥٧,١
١٩٧٤	٤٩,٢	٨٢,٦	١٥٢,٩	٤٩,٥	٥٩,٦	٣٠٨,٩	٩١,١
١٩٧٥	٤٢,١	٩١,٦	١٤٧,٨	٥٧,٤	٤٦	٢٥٧,٥	٦٧,٩
١٩٧٦	٤٥,٤	٩٠,٨	١٩١,٤	٥٢,٤	٥٠	٣٦٥,٣	٩٥,٧
١٩٧٧	٥٠,٧	٩٣,٦	٢٠٥,١	٥٩,٨	٥٤,٢	٣٤٣	١١١,١
١٩٧٨	٤١,٠	١٠٢,٥	١٩٧,٦	٦٦,٦	٤٠	٢٩٦,٧	٧٩
١٩٧٩	٧٠,٩	١١٧,٥	٢٠٦,٢	٦٦,٩	٦٠,٣	٣٠٨,٢	١٢٤,٤
١٩٨٠	١٢٠,٣	١٣٢,٢	١٦٥,٥	٥٧,٩	٩١	٢١٨,١	١٥٠,٦
١٩٨١	١٣٤,٢	١٤٦,٥	١٠٥,٣	٨٤,٧	٩١,٦	١٢٤,٣	٩٦,٥
١٩٨٢	١١٧,٢	١١٢,٧	١٠٢,٧	٩٤,٩	١٠٤	١٠٨,٢	١٠٦,٨
١٩٨٣	١٠٧,٨	١٠٥,٦	١٠٢,٠	٣٩,٣	١٠٢,١	١٠٩,٣	١٠٤,١
١٩٨٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٥	٩٩,٣	٩٧,٩	١١١,٣	٧٢,٥	١٠١,٤	١٥٣,٥	١١٢,٩
١٩٨٦	٦٤,٧	١١١,٨	١١٤,٢	٧١,٧	٥٧,٩	١٥٩,٣	٦٦,١
١٩٨٧	٦٢,٥	١٠٨,١	١١٣,٣	٦٨,٣	٥٧,٨	١٦٥,٩	٦٥,٥
١٩٨٨	٥٠,٣	١٠٨,٧	١٠٧,٣	٧٨,١	٤٦,٣	١٣٧,٤	٤٩,٧
١٩٨٩	٥٩,٨	١٢١,٦	١١٥,٢	٦٢,٥	٤٩,٢	١٨٤,٣	٥٦,٧
١٩٩٠	٧٦,٢	١٢٢,٥	١٤٠,٨	٦٢,٦	٦٢,٢	٢٢٤,٩	٨٧,٦
١٩٩١	٦١,٧	١١٢	١٤٩,٢	٦٥,٥	٥٥,١	٢٢٧,٨	٨٢,٢
١٩٩٢	٦٢,١	١٢٥,٥	١٣٤,٦	٥٥,٥	٤٩,٥	٢٤٢,٥	٦٦,٦
١٩٩٣	٥٤,٤	١٢٧,٦	١٢٨,٧	٦٣,١	٤٢,٦	٢٠٤	٥٤,٩
١٩٩٤	٥٦,١	١٣٥,٥	١٣٥,٥	٥٤,٥	٤٨	٢٤٨,٦	٦٥,١

المصدر:

امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية، اعداد مختلفة.

-احتسب معدلات التبادل التجاري من قبل الباحث، اعتمادا على الاعمدة (٣،٢،١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣-٥ الصادرات والنمو الاقتصادي.

تضاربت الآراء في ما بين المدارس الاقتصادية حول الدور الذي تلعبه الصادرات في تأثيرها على النمو الاقتصادي، فالكلاسيكيون الجدد يؤكدون بأن للصادرات دورا إيجابيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، في حين يرى الماركسيون الجدد بأن التجارة الخارجية تعمل على استغلال البلدان المتقدمة للبلدان النامية، [٢٤] إلا أن معظم الأدلة التجريبية تدل على أن التوسع في الصادرات يؤدي إلى زيادة النمو والأداء الاقتصادي عن طريق زيادة معدل التكوين الرأسمالي من جهة، وزيادة معدلات النمو والأداء في إنتاجية عناصر الانتاج من جهة أخرى،[٢٥] وقد تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ومن هذه الدراسات ما يلي:

دراسة قام بها مايكل مايكلي (*Michael Michaely*) عام ١٩٧٧ عن (٤١) دول نامية غطت الفترة (١٩٥٠-١٩٧٣)، استنتج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات (المعبر عنها بمعدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج القومي)، ومعدل النمو الاقتصادي (المعبر عنه بمعدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي)، كما تبين من خلال الدراسة أن العلاقة بين التوسع في الصادرات والنمو الاقتصادي، كانت أقوى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة [٢٦].

وفي دراسة قام بها بيلا بلاسا (*Bela Ballasa*) عام (١٩٧٨)، غطت الفترة (١٩٦٠-١٩٧٣)، لـ (١١) دولة نامية، تبين وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي (معبرا عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي)، فزيادة معدل نمو الصادرات بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٠٤%).[٢٧]

أما الاقتصادي وليام تايلور (*William-Tyler*)، فقد وجد في دراسة قام بها عام (١٩٨١) غطت الفترة (١٩٥٠-١٩٧٣) لـ (٥٥) دولة نامية ذات الدخل المتوسط، أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو السنوي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للصادرات ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي، فنمو الصادرات بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٥٧%) [٢٨].

وفي دراسة قام بها راتي رام (*Rati Ram*) عام ١٩٨٧ باستخدام بيانات السلاسل الزمنية (*Time series*)، والبينات المقطعية (*Cross-section*) غطت الفترة (١٩٦٠-١٩٨٢) لـ (٨٨) بلدا ناميا ومتقدما، حيث تم التعبير عن الصادرات، بمعدل نموها الحقيقي،في حين تم التعبير عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.

وتبين من الدراسة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية أن معدل النمو الحقيقي للصادرات كأحد المتغيرات التفسيرية كان تأثيره إيجابيا وذو دلالة إحصائية في الدول ذات الدخل المتوسط عنه في الدول ذات الدخل المنخفض، وباستخدام البيانات المقطعية، جاءت النتائج لتعزز النتائج المتحصل عليها باستخدام بينات السلاسل الزمنية [٢٩].

وفيما يتعلق بالاقتصاد الليبي، فقد هدفت الدراسة التي قام بها (عبدالله امحمد شامية) عام ١٩٩٠، التي غطت الفترة (١٩٧٠-١٩٨٦)، إلى تحليل أثر تجارة ليبيا الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، وجد أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين النمو الحقيقي لإجمالي الصادرات الوطنية والنمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي، فزيادة نمو الصادرات الحقيقية بنسبة (١%) يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٠,٦٢%)، وعند تقسيم الصادرات إلى صادرات نفطية وغير نفطية ، تبين وجود علاقة ضعيفة وغير معنوية بين نمو الصادرات الحقيقة غير النفطية ونمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، إذ بلغ تأثيرها الحدي حوالي (٠,٠٠٤%)، في حين وجد أن العلاقة بين نمو الصادرات النفطية الحقيقية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قوية وإيجابية، فزيادة النمو الحقيقي للصادرات النفطية بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٦٨%) [٣٠].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتمدت الدراسات السابقة على دالة كوب دوغلاس فـــي قيـاس أثـر الصادرات على النمو الاقتصادي، وقد تم اعتماد تلك الدالة وذلـك علـى النحـو التالي:

بافتراض دالة كوب دوغلاس إلتى تأخذ في الإعتبار عاملين مـن عوامـل الانتاج:

$$GDP=F(L,K).....(1)$$

ومن المتوقع كما تشير النظرية الاقتصادية ان يؤثر عنصـر العمـل ورأس المال إيجابيا على الإنتاج، وحسب فرضية تشجيع الصادرات والتي بدورها تـؤدي إلى التوسع في الحجم وظهور أثار جانبية في الانتاج والمبيعات، والتي ينتج عنـها زيادة الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج كنتيجة متوقعة لعملية المنافسة بين القطـاع التصديري والقطاع غير التصديري في الإنتاج، وبالتالي يمكننا إيجاد العلاقة التالية المعدلة [٣١].

$$GDP= (L,K,X).....(2)$$

وباضافة الثابت والجزء العشوائي للمعادلة (٢) نحصل على النموذج القياسي التالي:

$$GDP=AL^{B1} K^{B2} X^{B3} E^{U} .....(3)$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للدالة رقم (٣) نحصل على الاتي:

$$\ln GDP=B_O+ B_i \ln POP + B_2 \ln K+B_3 \ln X + U .....(4)$$

حيث ترمز:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

POP: عنصر السكان (كمعيار لعنصر العمل).

K: عنصر راس المالي الحقيقي. [٣٢].

X: الصادرات الوطنية الحقيقية.

BO: الحد الثابت.

B_1,B_2,B_3: مرونات عوامل الإنتاج.

U: المتغير العشوائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومما تجدر الإشارة إليه أننا استخدمنا إلى جانب رأس المال المقدر، عنصر السكان كمعيار لعنصر العمل والتي استخدمت في بعض الدراسات السابقة، لعدم توفر بيانات كاملة عن حجم القوى العاملة في الاقتصاد الوطني[٣٣].

وللوقوف على دور الصادرات الوطنية في النمو الاقتصادي،[٣٤] تم قياس الدالة (٤) باستخدام بيانات عن الاقتصاد الليبي تغطي الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤)، علما بأن البيانات المستخدمة هي بيانات حقيقية، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) كانت النتائج على النحو التالي:

$$LOG\ GDP = -1.31 - 2.01\ LOG\ POP + 0.65\ LOG\ K + 0.41\ LOG\ X \quad \ldots\ldots(5)$$

(0.46) (-5.8)* (2.5)** (2.13)**

$R^2 = 0.87$ $\overline{R}^2 = 0.83$ D.W = 1.46 F= 26.1

حيث تمثل القيمة ما بين الأقواس، القيمة التائية المحسوبة (t- ratio)

* ذات معنوية احصائية على مستوى أهمية ١%.

** ذات معنوية احصائية على مستوى أهمية ٥%.

ويشير معامل (D-W) إلى وقوع المعادلة في المنطقة غير المحددة.

ويتضح من نتائج المعادلة (٥) ما يلي:

تشير الدالة وعكس ما هو متوقع إلى وجود علاقة عكسية بين عنصر السكان والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن مرونة الإنتاج بالنسبة للسكان سالبة وتساوي (-٢,٠١)، وهنا يعني أنه إذا زاد عدد السكان بنسبة (١%) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٢,٠١%)، ومثل هذه النتيجة في الاقتصاد الليبي أكدتها بعض الدراسات حيث يشير (STAVIG) أن للنمو السكاني أثر سالب على النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

أ- أن زيادة عدد السكان ستؤدي إلى زيادة حجم الدخل الكلي المنفق على الاستهلاك مع التأكيد على أن مستوى الاستهلاك سوف يقلل من حجم المدخرات ، وسوف يتبعها انخفاض حجم الاستثمارات (تراكم رأس المال).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ب- زيادة عدد السكان ستؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة ، وهذا بدوره سيؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن انخفاض معدل الاستهلاك للفرد من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض إنتاجيته بسبب عدم كفاية التغذية[٣٥].

كما تشير الدالة (٥) إلى أن مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال الحقيقي موجبة وتساوي (٠,٦٥)، وهذا يعني أن ارتفاع رأس المال الحقيقي بنسبة (١%) سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٠,٦٥%).

كما يتضح أيضا من الدالة (٥) أن مرونة الإنتاج بالنسبة للصادرات الحقيقية موجبة، وكما هو متوقع وتساوي (٠,٤١)، أي أن زيادة الصادرات الحقيقية بنسبة (١%) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٠,٤١%).

ويتبين من نتائج المعادلة (٥) أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٠,٨٧) مما يعني أن المتغيرات التفسيرية مسؤولة عن (٨٧%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المتغير التابع).

هذا ويعاني القطاع التصديري الوطني من ظاهرة التركيز السلعي للصاردات، كما سبق الإشارة إليه في الجزء الأول من هذا الفصل، إذ تهيمن الصادرات النفطية على أكثر من (٩٠%) من إجمالي الصادرات، وعليه وللتعرف على أثر كل من الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي وإنتاجية عوامل الإنتاج، فقد تم تقسيمها إلى صادرات نفطية (OX) وصادرات غير نفطية (NOX) كالتالي:

$$\ln GDP=B_0+B_1 \ln POP + B_2 \ln K + B_3 \ln OX + B_4 \ln NOX + U \quad .....(6)$$

حيث ترمز:

NOX: الصادرات غير النفطية الحقيقية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلد تقدير الدالة السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى، جاءت النتائج على النحو التالي:

$$\ln GDP = -8.06 - 0.82 \ln POP + 1.16 \ln K + 0.94 \ln OX - 0.30 \ln NOX \quad ..(7)$$

(-4.09)* (-2.53)* (9.34)* (6.24)* (-3.69)*

$R^2=0.89$ $\overline{R}^2=0.86$ D.W =1.89 F= 33.8

وتمثل القيمة ما بين الاقواس القيمة التائية المحسوبة (t-ratio)

* ذات معنوية احصائية على مستوى أهمية ١%.

ويشير معامل (D-W) إلى خلو الدالة من مشكلة الارتباط الذاتي.

يتبين من نتائج الدالة (٧) ما يلي:

وجود علاقة عكسية، وبعكس ما هو متوقع بين عنصر السكان والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، اذ أن مرونة الإنتاج بالنسبة للسكان سالبة وتساوي (-٠,٨٢)، وهذا يعني أنه كلما زاد عدد السكان بنسبة (١%) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٠,٨٢%)، ويعزى ذلك لنفس السبب عند قياس الدالة رقم (٤).

ويتبين من الدالة (٧) أن مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال الحقيقي موجبة وحسب ما هو متوقع وتساوي (١,١٦)، أي أن زيادة رأس المال الحقيقي بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (١,١٦%).

ويتضح من الدالة (٧) أن مرونة الإنتاج بالنسبة للصادرات النفطية الحقيقية موجبة وكما هو متوقع فقد بلغت (٠,٩٤)، أي أن زيادة الصادرات النفطية الحقيقية بنسبة (١%) ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٠,٩٤%).

كما يتضح من الدالة (٧) أن مرونة الإنتاج بالنسبة للصادرات غير النفطية الحقيقية سالبة، وبعكس ما هو متوقع، حيث بلغت (-٠,٣) فزيادة الصادرات غير النفطية الحقيقية بنسبة (١%) تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٠,٣%)، وهذا له ما يبرره في الاقتصاد الليبي، فالصادرات الوطنية غير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

النفطية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات الوطنية ويتـــم إنتاجـــها بتكلفة مرتفعة، مما يسبب في هدر الموارد الاقتصادية، إذ تشترط سياسة تشـــجيع الصادرات في التركيز واستغلال الميزة النسبية للدولة كي يكون للسلع المصـــدرة قدرة تنافسية في السوق الدولي، وهذا ما لا ينطبق على الصادرات الوطنية غـــير النفطية.

وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2)، يتضح من المعادلة (٧) أن المتغيرات التفسيرية تفسر حوالي (٨٩%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمـــالي الحقيقي (المتغير التابع).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الخلاصة:

ناقش هذا الفصل نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي من حيث التغيرات الهيكلية والكمية والتوزيع الجغرافي، كما ناقش هذا الفصل دور الصادرات الوطنية في النمو الاقتصادي باستخدام بعض النماذج القياسية ذات العلاقة وتبين ما يلي:

١- اعتماد الصادرات الوطنية وبشكل كبير على تصدير النفط الخام ومشتقاته (مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها)، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في إجمالي الصادرات الوطنية في المتوسط (٨٩,٢%) خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، كما تبين أن الواردات الوطنية من الآلات ومعدات النقل تشكل ما نسبته (٣٦,٣%) في حين تشكل الواردات الوطنية من (مصنوعات صنفت في الغالب على اساس المواد التي صنعت منها) ما نسبته (٢٣,٦%) من إجمالي الواردات الوطنية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢).

٢- تبين أن التركيز الجغرافي للصادرات الوطني يتجه في معظمه إلى مجموعة الدول الغربية حيث بلغ في المعدل حوالي (٧٤,٣%) خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، في حين بلغ التركيز الجغرافي للواردات الوطنية من نفس المجموعة في المعدل حوالي (٦٧,٤%) في الفترة (١٩٧١-١٩٩٢).

٣- كان للصادرات النفطية دور كبير وفعال في زيادة النمو الاقتصادي في حين تبين عدم جدوى الصادرات غير النفطية في زيادة النمو الاقتصادي، بل إن تأثيرها كان عكسيا على النمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

هوامش الفصل الثالث

١- عبد الله محمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد الليبي، دراسة تطبيقية (١٩٨٠-١٩٩٠)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، خريف ١٩٩١، ص ص ١٣٩، ١٤١.

٢- الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٣-١٩٧٥)، ص ٤٢.

٣- الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٦-١٩٨٠) ص ص ٦٩-٨٠.

٤- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١-١٩٨٥)، الجزء الأول، ص ص ١١٤-١١٦.

٥- طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات وسياسات، عمان، الأردن، ١٩٩٥، ص ١٤.

٦- عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، الهيئة القومية للبحث العلمي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٢، ص ١٨.

٧- خليل حماد وزكية مشعل، تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٨٦، ص ١٦٧.

٨- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، ١٩٨٠، ص ٦٢.

٩- عطية الفيتوري، وأبو القاسم الطبولي وآخرون، الثورة الليبية في خمسة وعشرين عاما من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٩-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٤)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته – ليبيـــا، ص ص٣٤٠-٣٤١.

١٠- محمد عبد الجليل أبو سنينة، الصادرات الصناعية الليبية: الواقع والإمكانـات المتاحة والعوامل المحددة لتنميتها وتنويعها، دراسة للقطاع الصناعي الليبـــي (١٩٧٠-١٩٨٩) ورقة عمل قدمت لمؤتمر تنمية الصادرات الليبية، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٢، ص ٦٣.

١١- عبد الله امحمد شامية، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصـــادرات، تقييم التجربة الليبية (١٩٧٠-١٩٨٦)، المجلد الثاني، العدد الثـــاني، خريـــف ١٩٩٠، ص ٤٢.

١٢- الثورة الليبية في خمسة وعشرون عاما، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٠.

13- The Economist Intelligence, Country Report (Libya). 3rd, quarter, 1995, united kingdom – London, 1995, 96. P. 13.

١٤- عبدالفتاح بوحبيل ، تخفيض سعر الصرف وتنمية الصادرات الليبية ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٤٦.

١٥- الثورة الليبية في خمسة وعشرون عاما، مرجع سبق ذكـره، ص ص ٤٠٩-٤١٠.

١٦- عبد الفتاح بو حبيل، تخفيض سعر الصرف وتنمية الصادرات الليبية، ورقـة عمل قدمت لمؤتمر تنمية الصادرات الليبية، بنغـــازي – ليبيـــا، ١٩٩٢، ص ١٤٨.

١٧- الثورة الليبية في خمسة وعشرين عاما، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

١٨- محمد فياض، أثر تخفيض قيمة الدينار الليبي على الإنتاج الصناعي والإنفاق الإستهلاكي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلـــد الســـادس، العدديـــن الأول والثاني، ١٩٩٤/١٩٩٥، ص ١٧٦.

١٩- عبدالله، امحمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد الليبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

٢٠- علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مطابع الدجوي، القـــاهرة، ١٩٨١، ص ص ١٢٣-١٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٢١- عبدالله، امحمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد الليبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

٢٢- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٠٣.

٢٣- علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

24- Rati Ram, Exports and Economic Growth In Developing Countries Evidence From Time-Series and Cross – Section Data, Economic Development and Cultural Change, Vol. 36. (1987), P. 51.

٢٥- عبدالله، امحمد شامية، سياسة احلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٨-٤٩.

26- Michael Michaely, Exports and Growth, An Empirical Investigation, Journal of Development Economics, Vol. 4. (1977). PP. 49-53.

27- Bela Balassa, Exports and Economic Growth, Journal of Development Economics, Vol. 5. (1978) PP. 181-189.

28- William G. Tyler, Growth and Export Expansion In Developing Countries, Journal of Development Economics, Vol. 9. (1981), PP. 121-130.

29- Rati Ram, OP. Cit, PP. 51-63.

٣٠- عبدالله، امحمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد الليبي، مرجع سبق ذكره، ص ص٥٥-٥٩.

٣١- عبدالله، امحمد شامية، وموسى الروابدة، تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧-١٩٨٧)، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٩، ص ٧٧.

٣٢- تجدر الإشارة إلى أنه تم الحصول على عنصر رأس المال المقدر للفترة (١٩٧٣-١٩٨٥) من (عبد الفتاح عبد السلام بو حبيل، الاستثمارات وتكوين رأس المال المادي غير البشري الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ربيع ١٩٩٠، ص٢٥) وقد تم الحصول على باقي بيانات الفترة (١٩٨٦-١٩٩٤) بإضافة إجمالي الاستثمار للاقتصاد الوطني لعام ١٩٨٦ إلى قيمة رأس

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المال المقدر، وهكذا حتى تم الحصول على سلسلة زمنيـــة لعنصـــر رأس المـــال المقدر غطت الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤).

33- Rati Ram, OP. Cit, p.p 51-63.

٣٤- يجدر التنويه أننا قمنا بقياس أثر الصادرات الوطنية على النمو الاقتصـــادي في ليبيا خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤) باستخدام الدالة الخطيـــة وكـــانت النتـــائج كالتالي:

$$\text{Log GDP} = 5.66 + 0.45 \log X$$
$$(9.76) \qquad (6.39)$$

$R^2 = 0.94 \quad \bar{R}^2 = 0.83 \quad D.W = 2.36 \quad F = 149.43$

حيث ترمز:

GDP= الناتج المحلي الإجمالي

X = الصادرات الوطنية

35- Stavig. Gordon R. The Impact of Population Growth on Economy of Countries, Economic Development and Cultural Change.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الرابع

قياس العوامل المؤثرة في تذبذب الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

مقدمة

تعاني الدول النامية من جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، منها سيادة أساليب الانتاج المتخلفة، والإختلالات الهيكلية في البنيان الإنتاجي وارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي وارتفاع معدلات البطالة إضافة إلى اختلال هيكل صادراتها بسبب وطأة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جدا من السلع، وينطبق ذلك بشكل كبير على الدول التي تعتمد وبشكل رئيس على تصدير المنتجات الأولية والسلع الزراعية التي تخضع لتقلبات سريعة في الأسواق الدولية مما ترتب عليه ارتفاع نسبة الدخل القومي المتولد عن قطاع التصدير بنسبة تفوق نسبة الدخل المتولد عن الاستثمار الوطني أو الإنفاق الحكومي، أو كليهما معا[١]، ويطلق على هذه الدول بالدول ذات النشاط الأولي، أي هيمنة القطاع الأولي على باقي القطاعات الإنتاجية الاخرى المكونة للنشاط الاقتصادي.[٢]

ومثل هذا التخصص في تصدير سلعة واحدة وعدم تنوعها وشدة تركزها جعل صادراتها عرضة للتقلبات سواء في أسعارها أو كمياتها أو كليهما معا، ومن ثم تذبذب حصيلة صادراتها، ويعود ذلك التذبذب لعدة أسباب منها ما يتصل بالأجل القصير، يتمثل في ارتباط أسواقها بأسواق الدول المتقدمة ارتباطا وثيقا، والتي تتسم بالتقلب في مستوى نشاطها الاقتصادي مما ينعكس مباشرة على حجم طلبها من المواد الأولية،[٣] كما يشكل الطلب المحلي ضغطا على حجم المتاح منها للتصدير[٤]، بالإضافة إلى انخفاض مرونة طلب وعرض منتجاتها الأولية[٥]. وفيما يتعلق بالأجل الطويل، تتمثل مشكلة الدول النامية في تباطؤ معدل الزيادة في صادراتها من المواد الأولية، وميل معدل التبادل الدولي في غير صالحها[٦].

وليبيا كباقي الدول النامية تعاني من تركزها الشديد في تصدير سلعة واحدة (النفط) الذي يشكل اكثر من (٩٠%) من إجمالي صادراتها، بالإضافة إلى محدودية الأسواق التي يصدر اليها، مما جعل حصيلة صادراتها عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار؛ لإرتباطها الوثيق بتغيرات وتقلبات الاسواق الدولية، مما يشكل عائقا أمام تنفيذ خطط التنمية المرسومة بسبب التقلبات الحادة في مقدرتها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستيرادية، خاصة السلع الرأسمالية الأمر الذي يؤدي إلى انخفـــاض مســـتويات الرفاه الاقتصادي وتدنى مستويات المعيشة، وعليه يتعرض هذا الفصل إلى قيـــاس العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات في الاقتصاد الليبي وأثره على النمو الاقتصادي من خلال قياسه باستخدام النماذج القياسية ذات العلاقة خـــلال الفـــترة (١٩٧٣-١٩٩٤).

٤-١: أسباب تذبذب الصادرات الوطنية

يتضح من خلال الملحق (١٨) وجود قدر لا بأس به من التذبذب في حصيلـة الصادرات الوطنية، مع وجود تبيان واضح في مقدار هذا التذبذب خصوصا فـــي بعض سنوات الدراسة كما يوضحه الرسم البياني رقم (١)، فقد سجلت الصـــادرات الوطنية أدنى انخفاض لها عام ١٩٧١ ، إذ بلغت (٩٦٢,٥) مليون دينار، في حيـن سجلت أقصى ارتفاع لها عام ١٩٨٠ ، حيث بلغت (٦٤٨٩,٢) مليـــون دينـــار ، وعاودت إلى الانخفاض عام ١٩٨٨، حيث بلغت (٦٤٨٩,٢) مليـــون دينـــار ثـــم ارتفعت قليلا لتسجل ما قيمته (٣١١٧,٢) مليون دينار عام ١٩٩٤.

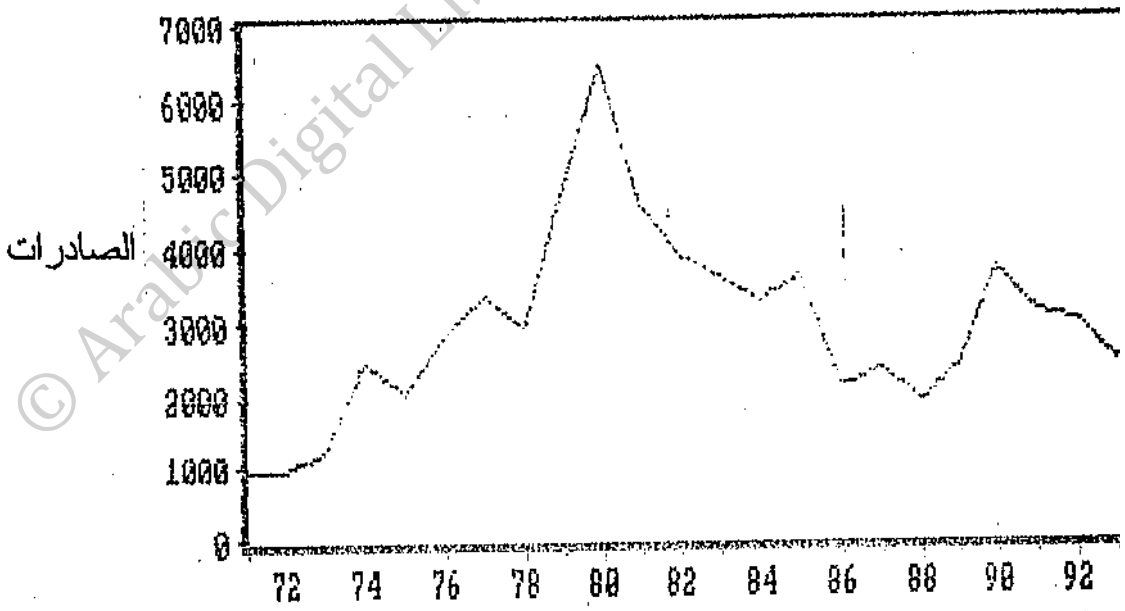

الرسم البياني رقم (١)

تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية

ومرد هذا التذبذب في حصيلة الصادرات الوطنية لعدة اسباب اهمها ما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: التركيز السلعي للصادرات الوطنية.

يقيس مؤشر التركيز السلعي لصادرات مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جدا من السلع[٧] ، وتتصف الدول النامية باعتمادها الشديد على تصدير المنتجات الاولية [٨] ، كما يرتبط قطاعها التصديري إرتباطا هيكليا باقتصاديات الدول المتقدمة، أكثر من ارتباطه بالاقتصاد المحلي، ويمكن اعتبار هذا المؤشر من مؤشرات التبعية عندما يصل إلى حدود المغالاة كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية، وغيرها من الدول غير النفطية[٩] ، فعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر في دولة ما بين (٦٠-٧٠) في المائة، فان اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح لها بمقاومة أي إجراءات غير مناسبة، خصوصا عندما تكون السلعة المصدرة من النوع الذي يغلب عليها طابع التقلبات الحادة في أسعارها، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدول من العملات الصعبة واللازمة لعملية التنمية[١٠].

وعليه، فكلما زاد التنويع في الهيكل الإنتاجي ومرونته، أي كلما تعددت وتنوعت السلع التي يتم إنتاجها، كلما قلت المخاطر الناجمة عن تقلب أسعارها[١١].

ولقياس درجة التركيز السلعي للصادرات الوطنية ثم استخدام معامل (جيني) على النحو التالي[١٢]:

$$CXt = 100\left[\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{xit}{xt}\right)^2\right]^{\frac{1}{2}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث ترمز:

cxt: درجة التركيز السلعي للصادرات.

xit: قيمة الصادرات من السلعة (i) خلال السنة (t).

xt: حصيلة الصادرات الكلية خلال السنة (t).

وبإلقاء نظرة على الملحق رقم (١٨) يتضح الاتي:

١- تذبذب نسبة مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) إذ بلغت تقريبا(٩٧,٧%) في معظم سنوات الدراسة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وسجل ادنى نسبة له (٩٢,٠%) عام ١٩٩٣، مما يدل على أن الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلة التركيز في تصدير سلعة واحدة ألا وهي (النفط)، هذا وبلغ مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية في المتوسط خلال السنوات قيد الدراسة ما نسبته (٩٧,٧%) وهي بطبيعة الحال نسبة مرتفعة.

٢- تبين أن درجة التركيز السلعي للصادرات الوطنية تضاهي مثيلاتها من الدول العربية النفطية، ففي حين بلغت في ليبيا (٩٩,٦%) عام ١٩٨١، نجد أنها بلغت (٩٩%) في العراق، وفي السعودية (٩٥%)، وفي عمان (٩٢%)، وإذ ما قورنت بالدول العربية غير النفطية، يتبين أن مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات في هذه الدول أقل بكثير مما هو عليه الحال في الدول النفطية، فقد بلغ (٣٢%) في كل من الأردن والمغرب، وبلغ (٥١%) في تونس (عام (١٩٨١)) (١٣).

ويمكن القول، بأن قطاع التصدير وبهذا النمط في الدول العربية الذي يعاني من شدة التركيز السلعي للصادرات، يدل على عدم قدرة هذا القطاع بالإسهام في خلق نمو تلقائي ثابت، كما أنه يؤدي إلى إهمال العديد من النشاطات الاقتصادية الأخرى داخل تلك الدول.

ثانيا: التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصاردات، مدى اعتماد دولة ما في تركيز صادراتها في دولة أخرى أو عدد قليل من الدول، (١٤) فارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل من الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات السياسية والاقتصادية من قبل الدول الأخرى المستوردة (١٥)؛ وتعتبر الدول الصناعية المتقدمة من أكبر مستوردي صادرات الدول النامية (١٦)، وعليه فإن زيادة التنويع الجغرافي للصادرات، أي زيادة التنويع في عدد الأسواق التي يتم التصدير اليها ربما يساهم في التخفيف من حدة الأثار السلبية لتقلبات الأسعار (في غير صالح الدول المصدرة)(١٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويجدر التنويه إلى أن هذا المؤشر يكون منخفضا في الدول النفطية عنه في الدول غير النفطية، كون النفط سلعة استراتيجية تحتاجها سائر الدول الصناعية وغير الصناعية، وبالتالي يصعب الإستغناء عنه، على الأقل في المدى القصير (المنظور) بالرغم من الضعف والانخفاض في أسعاره خلال السنوات الأخيرة[١٨].

وقد تم استخدام نفس المقياس الذي قيس به مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات كالتالي:

$$GXt = 100\left[\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{xit}{xt}\right)^2\right]^{\frac{1}{2}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث تشير :

gxt: درجة التركيز الجغرافي للصادرات.

xit: قيمة ما تصدره الدولة إلى الدولة (i) خلال السنة (t).

xt: حصيلة الصادرات الكلي خلال السنة (t).

ويجدر التنويه إلى أنه عند قياس درجة التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية ثم أخذ نسبة الصادرات الوطنية لكل مجموعة من الدول إلى إجمالي الصادرات الوطنية، وثم تقسيمها إلى سبع مجموعات رئيسية.

ويتضح من الملحق رقم (١٨) أن درجة التركيز للصادرات الوطنية كانت مرتفعة خلال الفترة قيد البحث (١٩٧١-١٩٩٤)، حيث وصل أعلى مستوى لمؤشر التركيز الجغرافي (٨٩,٢%) عام ١٩٨٨، في حين وصل أدنى مستوى له (٦٣,٠%) عام ١٩٨١، تذهب في مجملها إلى مجموعة الدول الاوروبية، هذا وبلغ مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الفترة قيد الدراسة في المتوسط ما نسبته (٧٨,٣%) ، وهي نسب عالية بطبيعة الحال، مما يدل على عدم تنوع الأسواق التي يتعامل معها الاقتصاد الليبي في تصدير تصريف منتجاته، والذي ينجم عنه في كثير من الأحيان عدم المرونة في التحول إلى الأسواق الأخرى فيما لو انقطعت أو أغلقت أحد هذه الأسواق أمام صادراته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثالثا: تذبذب أسعار وكميات الصادرات

يتضح من الملحق الاحصائي رقم (١٨) أن التذبذب في أسعار وكميات الصادرات الوطنية من الأسباب الكامنة وراء تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية، وبنظرة سريعة على مؤشر تذبذب أسعار الصادرات، نلاحظ أن قيم هذا المؤشر لم تأخذ اتجاها محددا، بل ساد عليها طابع التذبذب من فترة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال بلغ مؤشر تذبذب أسعار الصادرات (٣٩,٨%) عام ١٩٧٣، انخفض وبشكل ملحوظ ليسجل ما نسبته (١,٤%) عام ١٩٧٤، وعاود إلى الارتفاع من جديد ليسجل (١٤,٧% ١٦,٢%)خلال الأعوام (١٩٨٠،١٩٨١) على التوالي ، ثم انخفض وبشكل ملحوظ ليسجل (٠,٦%) عام ١٩٩٠، وارتفع من جديد عام ١٩٩٤ ليسجل ما نسبته (٠,٣%).

وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر تذبذب الكميات المصدرة، فقد كان يتذبذب من سنة إلى أخرى، حيث بلغ (٤,٦%) عام ١٩٧٣، انخفض ليسجل (٢%) عام ١٩٧٤، ثم ارتفع ليسجل (٧,١%) عام١٩٨١ وهي أعلى نسبة له، وعاود إلى الانخفاض من جديد ليسجل (٣,١%) عام ١٩٩٠، وما لبث أن ارتفع قليلا ليسجل (٤,١%) عام ١٩٩٤.

ومما نلحظه من الرسم البياني رقم (٢)، أنه في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار الصادرات تتجه الكميات المصدرة نسبيا إلى الانخفاض والعكس صحيح، وقد يشير ذلك إلى محاولة السلطات الليبية في المحافظة على استقرار نسبي قدر الإمكان في قيمة صادراتها، إلا أنه في بعض السنوات كانت الأمور تسير بعكس ما تهدف إليه السلطات مما كان يؤدي إلى حدوث تذبذبات واضحة في قيمة الصادرات الوطنية، وهذا بدوره قد يحدث آثارا غير مرغوب فيها في مجال التنمية الاقتصادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

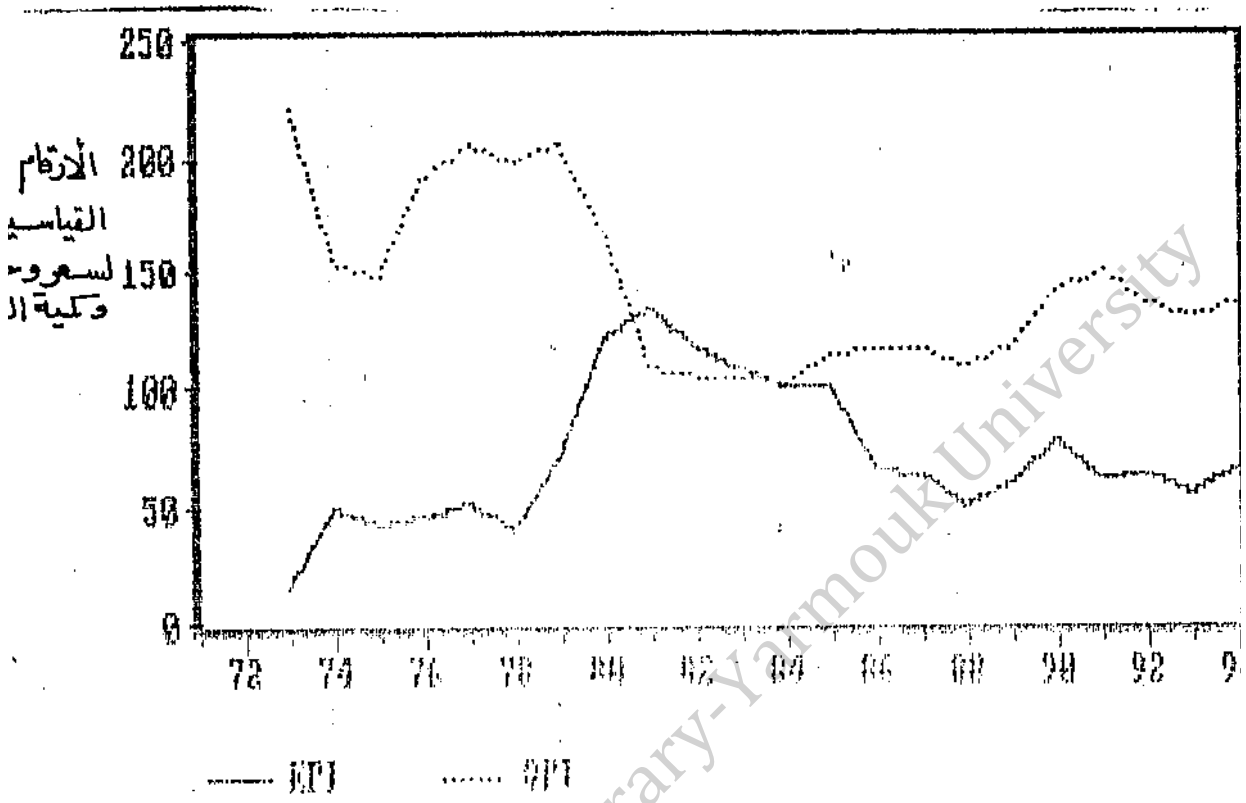

السنة

الرسم البياني رقم (٢)

الرقم القياسي لسعر وحدة وكمية الصادرات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٤-٣: مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية

تعددت المؤشرات المستخدمة في قياس تذبذب حصيلة الصادرات، إلا أن استخدام مؤشر دون الآخر لن يؤدي إلى اختلاف كبير في نتائج التحليل،[١٩] لذا فقد تم استخدام الطريقة المبينة أدناه في قياس وتحليل تذبذب الصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤)، بسبب دقة هذا المقياس من جهة وكفاية البيانات اللازمة لإحتسابه من جهة أخرى، وقد اعتمد التحليل على المعلومات المتاحة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة تم استخدامها من قبل ماسل (Massell) عام ١٩٧٠، ويعرف مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات بأنه الانحراف المعياري للبواقي عن الإتجاه العام ويأخذ الصيغة التالية: [٢٠].

$$Ix = \frac{1}{\log \bar{x}} \frac{\sqrt{\sum_{t=1}^{N} (\log xt - \log \hat{x}t)^2}}{N} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث ترمز:

Ix: مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية.

X: حصيلة الصادرات الوطنية.

$\bar{X}$: المتوسط الحسابي للصادرات الوطنية.

N: عدد السنوات.

$\hat{X}$: القيمة المقدرة لحصيلة الصادرات الوطنية وتم تقديرها على النحو التالي:

$$\log x_b = a\ bt + u_b \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث تعبر (t) عن عامل الزمن، (ub) الخطأ العشوائي.

وكون التذبذب في قيمة الصادرات هو حصيلة التذبذب في كلّ من الأسعار والكميات، فقد تم احتساب التذبذب في أسعار الصادرات وكمياتها، ولأهمية الصادرات النفطية، فقد تم احتساب مؤشر تذبذب الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤) وجاءت النتائج على النحو الواردة في الجدول (٤-١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١- بلغ مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية الإجمالية حوالي (٢,٩%)، في حين بلغ مؤشر تذبذب أسعار الصادرات الوطنية (١٠,٤%) وبلـــغ (٤,٣%) لمؤشر تذبذب الكميات خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤)، كما يوضحه الجـدول (٤-١) مما يعني أن التقلبات الحاصلة في حصيلة الصادرات الوطنية الإجمالية كـانت بسبب تقلب الأسعار بدرجة أكبر من تقلب الكميات.

٢- بلغ مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية النفطيـــة حوالـــي (٣%) وهو أعلى بقليل من مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات الإجماليـــة، وهـــي نتيجـــة طبيعية باعتبار أن اكثر من (٩٠%) من إجمالي الصادرات الوطنية هي صادرات نفطية كما سبق الاشارة إليه في الفصل الثالث، وعند مقارنته بمؤشر تذبذب أسعار وكميات الصادرات الوطنية، يتضح أن التقلبات في حصيلة الصـــادرات النفطيـــة كانت أيضا بسبب تقلب الأسعار بصورة أكبر من تقلب الكميات.

٣- بلغ مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية غـــير النفطيـــة حوالـــي (٥,٢%) وهو أعلى من معدل تذبذب كل مـــن حصيلـــة الصـــادرات الإجماليـــة والنفطية، إلا أن ذلك لا يقودنا إلى الفهم الخاطىء بأن التذبذب الحاصل في إجمالي الصادرات الوطني كان بسبب التقلبات في حصيلة الصادرات غير النفطية، نظـــرا لانخفاض مساهمة الأخيرة وبصورة ملحوظة في إجمالي الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٤)، كما سبق الاشارة إليه في الفصل الثـــالث، كمـــا يتضح أيضا عند مقارنة مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات غير النفطيـــة بمؤشـــر اسعار وكميات الصادرات الوطنية، أن التقلبات كانت بسبب تقلب الأسعار بصورة أكبر من تقلب الكميات.

نستخلص مما سبق، أن الصادرات الوطنية سواء الإجمالية أو النفطية وغير النفطية، تعاني من التذبذب وعدم الاستقرار في حصيلتها، وكان السبب الرئيســـي وراء تلك التقلبات هو تقلب أسعار الصادرات بصورة أكبر من تقلـــب الكميـــات المصدرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-١)

مؤشرات تذبذب الصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤) (%)

	السلعة	القيمة
١-	الصادرات الاجمالية	٢,٩
٢-	الصادرات النفطية	٣,٠
٣-	الصادرات غير النفطية.	٥,٢
٤-	أسعار الصادرات (١٠٠=١٩٨٤)	١٠,٤
٥-	كمية الصادرات (١٠٠=١٩٨٤)	٤,٣

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحث اعتماد على بيانات الجدولين (٣-١،٣-٢) والملحق الاحصائي رقم (٧).

٤-٢-١: قياس العوامل المؤثرة في تذبذب الصادرات الوطنية

تؤكد معظم الدراسات التي ناقشت موضوع العوامل المؤثرة في تذبذب الصادرات بأن لكل من التركيز السلعي والجغرافي أثر قوي في تفسير تذبذب حصيلة الصادرات [٢١]، حيث تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة موجبة بين كل من التركيز السلعي والجغرافي للصادرات ومؤشر تذبذب حصيلة الصادرات.

وللوقوف على أثر كل من التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية، بالإضافة إلى بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى ذات العلاقة بتذبذب حصيلة الصادرات الوطنية، فقد تم تبني نموذج قياسي يتمثل في معادلة الانحدار المتعدد ولعدة متغيرات يتلائم مع الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤) على النحو التالي.[٢٢]

$$IX= (C, G, DV, EO).....(5)$$

وبتحويل الدالة إلى معادلة خطية من الدرجة الأولى نحصل على المعادلة التالية:

$$Ix= B_0 + B_1C + B_2 G + B_3 DV + B_4 EO + U.....(6)$$

حيث ترمز:

IX: مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية.

C: مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

G: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية.

DV: يشير إلى المتغير الوهمي، حيث يعطى الرقم (١) للسنوات التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط العالمية وهي (١٩٧٣،١٩٧٤،١٩٧٩،١٩٨٠،١٩٨١)، ويأخذ قيمة الصفر عند غياب أثر هذا المتغير.

EO : مؤشر الانكشاف الاقتصادي [٢٣].

UI: الخطأ العشوائي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم احتساب مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية على النحو التالي. [٢٤]

$$LOG\ \hat{x}T = LOGA + T(LOGB)$$

حيث ترمز:

Xt: حصيلة الصادرات الوطنية.

Xt: قيمة الصادرات الوطنية المقدرة التي تم احتسابها كالتالي:

t: تشير إلى عامل الزمن (الوقت).

٤-٢-٢: النتائج الاحصائية

بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (٣-١) والملحق (١٨)، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) تم تقدير المعادلة (٦) وكانت النتائج على النحو التالي:

$$IX = 0.002\ C - 0.001\ G + 0.05\ DV - 0.001\ EO \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

(t-ratio) (2.62)* (-2.13)** (3.97)* (-2.14)**

$R^2 = 0.54$ $\bar{R}^2 = 0.47$ DW = 2.23 F= 7.11

حيث تمثل القيمة ما بين الأقواس القيمة التائية المحسوبة (t-ratio).

* ذات معنوية إحصائية على مستوى أهمية ١%.

** ذات معنوية احصائية على مستوى أهمية ٥%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويشير معامل (D-W) إلى وقوع المعادلة في المنطقة غير المحددة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم حذف الثابت من المعادلة (٧) لعدم معنويته بالإضافة إلى أن إشارته سالبة.

يتضح من المعادلة (٧) وكما هو متوقع من النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة إيجابية ما بين مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات ومؤشر التركيز السلعي للصادرات، وتدل هذه العلاقة أنه كلما زاد التركيز السلعي للصادرات بمقدار (١%)، أدى ذلك إلى زيادة تذبذب حصيلة الصادرات بمقدار (٠,٠٠٢%).

كما تشير المعادلة (٧) إلى أن مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات يؤثر سلبا على مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات، وبعكس ما كان متوقع حسب النظرية الاقتصادية ، إذ أن زيادة التركيز الجغرافي بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض تذبذب الصادرات بمقدار (٠,٠٠١%) ، وهذه العلاقة العكسية بين التركيز الجغرافي وتذبذب حصيلة لصادرات تؤكد أن سياسة ليبيا سياسة فعالة في إحداث الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية، كون معظم صادراتها هي صادرات نفطية وتتجه في معظمها إلى مجموعة الدول الصناعية.

وبالنسبة لأثر المتغير الوهمي فكان كما هو متوقع، اذ كان له تأثير ايجابي على تذبذب حصيلة الصادرات عند مستوى اهمية مقداره (١%) خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٤)، ويلاحظ ارتفاع قيمة معاملة التي بلغت (٠,٠٥%) ليبين مدى ارتفاع تأثيره على تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية مقارنة بتأثير العوامل التفسيرية الأخرى.

وتشير المعادلة (٧) أن مؤشر الانكشاف الاقتصادي أظهر علاقة سلبية مع مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات، اذ أن زيادة الانكشاف الاقتصادي بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض تذبذب حصيلة الصادرات بمقدار (٠,٠٠١%).

ويلاحظ من نتائج المعادلة (٧) انخفاضا نسبيا في قيمة معامل التحديد (R^2) إذ بلغت قيمته (٠,٥٤) بمعنى أن المتغيرات التفسيرية (العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية) تفسر حوالي (٥٤%) من التغير الحاصل في مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية (المتغير التابع).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤-٣: قياس أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي

لقد بينا في الفصل الأول من هذه الدراسة آراء مختلفة لاثر تذبذب حصيلة الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وكانت تلك الآراء مختلفة أيضا في نتائجها، حيث تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة عكسية بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على القطاع التصديري بشكل كبير، وسنحاول في هذا الجزء قياس اثر تذبذب حصيلة الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤).

٤-٣-١: النموذج القياسي:

لمعرفة أثر تذبذب حصيلة الصادرات على النمو الاقتصادي الوطني، فقد تم استخدام النموذج الخطي التالي[٢٥]

$$\dot{Y} = f(Ix, DV) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث ترمز:

$\dot{Y}$: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي.

IX: مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات.

DV: فترة ارتفاع أسعار النفط، كما سبق الاشارة اليها عند قياس العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية.

٤-٣-٢: النتائج الاحصائية:

اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (٢-٥) والملحق (١٨) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، تم تقدير المعادلة (٨) وكانت النتائج على النحو التالي:

$$\dot{Y} = 0.172 - 4.46\,IX + 0.54\,DV \quad \ldots\ldots(9)$$

(t- ratio) (0.057)** (-1.99)** (3.92)*

$R^2 = 0.46$ $\bar{R}^2 = 0.40$ D-W = 2.08 F= 7.76

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وتمثل القيمة ما بين الاقواس،القيمة التائية المحسوبة (t-ratio).

* ذات معنوية إحصائية على مستوى أهمية ١%.

** ذات معنوية إحصائية على مستوى أهمية ٥%.

ويشير معامل (D-W) إلى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط الذاتي.

تشير نتائج المعادلة (٩) وكما هو متوقع وفقا للنظرية الاقتصادية وجود علاقة عكسية بين مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، فزيادة تذبذب حصيلة الصادرات بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (٤,٥%).

كما تشير نتائج المعادلة (٩) وكما هو متوقع علاقة طردية بين المتغير الوهمي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكما سبق الإشارة إليه ثم التعبير عن الرقم (١) للسنوات التي شهدت زيادة قيمة الصادرات الوطنية بسبب ارتفاع اسعار البترول، في حين تم التعبير عن (صفر) لبقية السنوات.

فزيادة قيمة الصادرات الوطنية بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (٠,٥٤%).

يتبين وفقا للنتائج السابقة أن النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني والمعبر عنه بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي يتأثر وبشكل ملحوظ بقطاع التصدير، فزيادة واستقرار الصادرات الوطنية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، في حين يؤدي انخفاض وتذبذب الصادرات الوطنية إلى انخفاض النمو الاقتصادي، مما يدل على الارتباط الوثيق بين القطاع التصديري والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهي نتيجة طبيعية باعتبار أن القطاع التصديري الذي يتكون في معظمه من الصادرات النفطية كأحد المكونات الرئيسية والاساسية للناتج المحلي الاجمالي.

كما يتبين من نتائج المعادلة (٩) أن (٤٦%) من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني (المتغير التابع) كان بسبب تأثير المتغيرات التفسيرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٤: قياس أثر تذبذب أسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي:

سيتناول هذا الجزء قياس أثر كل من تذبذب أسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤).

٤-٤-١: النموذج القياسي:

لمعرفة أثر تذبذب أسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي، حيث تفترض النماذج التالية أن هناك علاقة عكسية بين تذبذب كل من أسعار وكميات الصادرات والنمو الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

$\dot{Y} = F(IP)$.....(10)

$\dot{Y} = F(1Q)$ .....(11)

$\dot{Y} = F(IP, IQ)$.....(12)

حيث ترمز:

$\dot{Y}$: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.

IP: مؤشر تذبذب سعر وحدة الصادرات.

IQ: مؤشر تذبذب وحدة كمية الصادرات.

ويجدر التنويه إلى أنه تم قياس مؤشري تذبذب أسعار وكميات الصادرات بنفس الطريقة التي تم بها قياس مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات (٢٦).

٤-٤-٥: النتائج الاحصائية:

اعتمادا على بيانات الجدول (٢-٥) والملحق رقم (١٨)، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) تم تقدير لمعادلات (١٠، ١١، ١٢) وكانت النتائج كالتالي:

$\dot{Y} = 0.274 - 3.01IP$.....(13)

(t) (2.59)* (-3.14)**

$R^2 = 0.37$ $\bar{R}^2 = 0.30$ D-W = 1.54 F= 5.24

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثل القيمة ما بين الأقواس القيمة التائية المحسوبة (t)

* ذات معنية احصائية على مستوى أهمية ١%.

** ذات معنوية احصائية على مستوى أهمية ٥%.

يشير معامل (D-W) إلى وقوع المعادلة في المنطقة غير المحـــددة بعـــد أن كانت تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

$$\dot{Y} = \quad 0.305 - \quad 4.87IQ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

(t) (2.21)* (-1.54)*

$R^2 = 0.11$ $\overline{R}^2 = 0.065$ D-W = 154 F= 0.38

* ذات دلالة احصائية على مستوى أهمية ٥%

ويشير معامل (D-W) إلى خلو الدالة من مشكلة الارتباط الذاتي:

$$\dot{Y} = \quad 0.359 - 2.79IP - \quad 2.50\ Iq \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

(t) (2.31)* (-2.85)** (-0.79)

$R^2 = 0.39$ $\overline{R}^2 = 0.28$ D.W = 2.39 F= 3.62

* ذات دلالة احصائية عند مستوى أهمية ١%.

** ذات دلالة احصائية عند مستوى أهمية ٥%

ويشير معامل (D-W) إلى وقوع المعادلة من المنطقة غير المحددة، بعـــد أن كانت تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

يتضح من المعادلة (١٣) وكما هو متوقع وجود علاقة عكسية بين مؤشر تذبذب أسعار الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمـــالي الحقيقـــي، فزيـــادة تذبذب أسعار الصادرات بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض معـــدل نمـــو النـــاتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (٣,٠١%).

ويتبين من نتائج المعادلة (١٤) وكما هو متوقع وجود علاقة عكســـية بيـــن مؤشر تذبذب أسعار الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقـــي، إلا أن العلاقة لم تثبت معنويتها عند أي مستوى أهمية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

كما تشير نتائج المعادلة (١٥) إلى نفس النتائج أعلاه، اذ أظهرت المعادلة وجود علاقة عكسية وكما هو متوقع بين كل من مؤشري تذبذب أسعار وكميات الصادرات ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، فزيادة تذبذب اسعار الصادرات بمقدار (١%) يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (٢,٧٩%)، في حين أن العلاقة بين مؤشر تذبذب كميات الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم تثبت معنويتها عند أي مستوى أهمية.

ويتضح من نتائج المعادلات (١٣، ١٤، ١٥) انخفاض قيمة معامل التحديد (R^2)، مما يعني ان هناك عوامل أخرى، بالإضافة إلى مؤشري تذبذب كل من الأسعار والكميات تؤثر في النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

هوامش الفصل الرابع

١- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٠، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

٢-حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، الفكر الاقتصادي التحليل الاقتصادي ، اقتصاديات التخلف والتنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

٣- جون هدسون ومارك هرندر، ترجمة، طه عبدالله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦، ص ٦٥٦.

٤- وجدي محمود حسين، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، دار الجامعات االمصرية، الاسكندرية، ١٩٧٣، ص ١٩٤.

5- Geoffrey N. Souter, Export Instability and Concentration in the less Developed Countries, Journal of Development Economics, North Holland Publishing Company , vol. 4 (1977). p: 280.

٦- رمزي على ابراهيم سلامة، اقتصاديات التخلف، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، ١٩٩١، ص ١٥٤.

٧- انطونيوس كزم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، قسم الدراسات الاقتصادية، ١٩٨٠، ص ٦٥.

٨- وجدي محمود حسين، نشاط التصدير والإنماء بالبلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

٩- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

١٠- محمد أزهر سعيد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي، وتأثيراتها الجيولوجية المحتملة، مجلة المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد الواحد والتسعون،ايلول ١٩٨٦، ص ٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- محمد عبد العزيز عجمية وصبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ص ٣٦.

12- A. Halder and J.H. Richards, Structural Characteristics of Indian Foreign Trade and its Effects on the Instability of Export Receipts, Indian Economic Journal, vol, xxi (1973), p: 134.

ويجدر التنويه إلى ان العديد من الدراسات استخدمت معامل (جيني) في الحصول على مؤشري التركيز السلعي والجغرافي للصادرات.

١٣- محمد أزهر سعيد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

١٤- ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، لبنان، ١٩٨٩، ص ١٤٣.

١٥- محمد عبد العزيز عجمية وصبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

١٦- وجدي محمد حسين، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

17- A. Halder and J.H. Richards, OP, CIT. p. 132.

١٨- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

١٩- تجدر الاشارة وكما سبق ذكره في الفصل الأول إلى تعدد المؤشرات المستخدمة في قياس تذبذب حصيلة الصادرات في العديد من الدراسات، ولم تختلف نتائج تلك الدراسات كثيرا مع تعدد المؤشرات المستخدمة.

20- Benton F. Massell, Export Instability and Economic Structure, American Economic Review , Vol. 60 (1970), pp. 619.

21- Sandwip Kumar Das and Manojpant, on Export Diversification and Earning Instability- Theory and Evidence, The Indian Economic Journal, vol. 36 (1989) p. 67.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢٢- أجريت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع مؤشر تذبـــذب حصيلـــة الصادرات كما سبق الاشارة إليه في الفصل الاول، تباينت فيها المتغـــيرات التفسيرية في كل دراسة على حدى، إلا انها اتفقت في أن مؤشري كل مـــن التركيز السلعي والجغرافي للصادرات من أهم المتغيرات تأثيرا على تذبـــذب حصيلة الصادرات.

٢٣- الانكشاف الاقتصادي= $\frac{\text{الصادرات السلعية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠ \%$

ويجدر التنويه إلى أنه تم استخدام مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى النـــاتج المحلي الإجمالي للدلالة على مؤشر الانكشاف الاقتصادي عند قياس أثر العوامـــل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية ولم تختلف النتائج الإحصائية.

24- A.Halder and J.H. Richards, op. cit. p.142.

25- Andreas Savvides, Export Instability and Economic Growth: some New Evidence, Economic Devlopment and Cultural Change, vol. 32 (1984), p p. 607-613.

٢٦- لقد تم قياس هذه المؤشرات بالطريقة التالية:

$$Ipxt = \frac{|pxt - \hat{p}xt|}{pxt}$$

حيث تم احتساب $\hat{p}xt$ من المعادلة التالية:

$$\log \hat{p}xt = \log a + b \log t$$

حيث ترمز:

IPxt: مؤشر تذبذب اسعار الصادرات.

Pxt: أسعار الصادرات.

$\hat{p}xt$: أسعار الصادرات المقدرة.

t: عامل الزمن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

كما تم الحصول على مؤشر تذبذب الكميات بنفس الطريقة أعلاه، أما بالنسبة للمعادلة إلى تم التوصل اليها بعد التقدير فيوضحها الملحق رقم (١٧)، والمعادلة رقم (٥،٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكـــن تلخيصـــها بالنقـــاط التالية:

١- تنامي درجة انكشاف الاقتصاد الليبي تجاه العالم الخارجي خلال عقد السبعينات وحتى النصف الأول لعقد الثمانينات، ويعزى ذلك إلى نمـــو حجم التجارة الخارجية، إلا ان درجة الانكشاف هذه شهدت تراجعا منذ النصف الثاني لعقد الثمانينات وحتى نهاية فترة الدراسة، بسبب تبـــاطؤ حجم التجارة الخارجية، هذا وبلغت نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في المعدل (٦٦,١%) خلال فـــترة الدراســـة (١٩٧١-١٩٩٤) وعند مقارنتها بالمعدلات التي وصلت إليها بعـــض الدول العربية تبين أنها متقاربة.

٢- تبين أن الصادرات النفطية تشكل اكثر من (٩٠%) فـــي اجمـــالي الصادرات الوطنية، كما تشكل الصادرات النفطية نسب مرتفعـــة مـــن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها شهدت انخفاضا مـــن (٥٨,١%) عام ١٩٧١ إلى (٢٣,٢%) عام ١٩٩٤ في إجمالي النـــاتج المحلـــي، ويدل ذلك على اعتماد الاقتصاد الوطني وبشكل ملحوظ على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي ووحيد للدخل.

٣- كشفت دراسة التركيز السلعي للصادرات الوطنية وجود تركز شديد في نوعية السلع المصدرة، إذ انحصر هذا التركيز في تصدير النفـــط الخام، حيث بلغت درجة التركيز السلعي للصادرات الليبية في المتوسط حوالي (٩٧,٧%) خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤)، وعند دراســـة التركيز السلعي للواردات الوطنية تبين ان هناك اتجاها ملموسا لصـــالح السلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة.

٤- أظهر التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية عن تركز ملحوظ فيـــه، إذ تبين أن معظم الصادرات الوطنية تتجه إلى مجموعة الدولة الغربيـــة بما فيها مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة، إذ بلغ في المعـــدل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوالي (٧٤,٣%) خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٩٤) كما بلغت درجة التركيز الجغرافي للواردات الوطنية من نفس المجموعة في المعدل حوالي (٦٧,٤%) خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).

٥- أظهر معدل التبادل التجاري الصافي ومعدل التبادل التجاري الدخلي، تقلبات احيانا في صالح الاقتصاد الوطني وأحيانا أخرى في غير صالحة، ويتوقف ذلك على حركة اسعار الصادرات والواردات، وبالنسبة لمعدل التبادل التجاري الإجمالي كان في غير صالح الاقتصاد الوطني طيلة فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٤)، ويعود سبب ذلك إلى ميل الأرقام القياسية لأسعار الصادرات في غير صالح الاقتصاد الوطني طيلة فترة الدراسة.

٦- عند دراسة أثر الصادرات الوطنية في النمو الاقتصادي باستخدام الاسلوب القياسي لمعادلة الإنحدار المتعدد بالصيغة اللوغارتمية باستخدام بيانات حقيقية للفترة (١٩٧٣-١٩٩٤) تبين أن للصادرات الوطنية تأثير موجب على النمو الاقتصادي، فزيادة نمو الصادرات الحقيقية بنسبة (١%) سيترتب عليها زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة (٠,٤١%)، وعند تقسيم الصادرات إلى صادرات نفطية وغير نفطية تبين أن للصادرات النفطية دورا ايجابيا في احداث النمو الاقتصادي فزيادة نمو الصادرات الحقيقية بنسبة (١%) ترتب عليها زيادة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠,٩٤%) في حين لم يكن للصادرات غير النفطية أي دور في إحداث النمو الاقتصادي، بل كان تاثيرها عكسيا على الاقتصاد الليبي.

٧- بينت الدراسة باستخدام التحليل القياسي أن الاقتصاد الليبي قد شهد خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤) تقلبات في حصيلة صادراته نتيجة للتقلبات في أسعار وكميات الصادرات على حد سواء، إلا أن تلك التقلبات في حصيلة الصادرات الوطنية كانت بسبب الأسعار بصورة أكبر من تقلب الكميات حيث بلغ مؤشر تذبذب حصيلة الصادرات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية حوالي (٢,٩%) ومؤشر تذبذب أسعار الصادرات حوالي (١٠,٤%) ومؤشر تذبذب الكميات حوالي (٤,٣%).

٨- باستخدام أسلوب التحليل القياسي في قياس أثر العوامل المؤثرة في تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية، تبين ان للتركيز السلعي تأثيرا موجبا في تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية، فقد بلغ مقدار ذلك التاثير حوالي (٠,٠٠٢%)، في حين كان للتركيز الجغرافي والانكشاف الاقتصادي تاثيرا سلبيا في تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية إذ بلغ مقدار التاثير الحدي حوالي (٠,٠٠١%) لكل منهما على التوالي، مما يؤكد ان سياسة ليبيا فعالة في احداث الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية كون معظم صادراتها هي صادرات نفطية وتتجه في معظمها إلى مجموعة البلدان الصناعية، كما تبين أن الفترات التي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط المعبر عنها بالمتغير الوهمي كان لها تأثيرا ايجابيا في عدم استقرار الصادرات الوطنية وبلغ مقدار ذلك التأثير حوالي (٠,٠٥%).

٩- تبين من الدراسة أن تذبذب حصيلة الصادرات قد أثر سلبا في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي فقد بلغت القيمة المقدرة حوالي (٤,٥%) كما تبين أن العلاقة بين تذبذب اسعار وكميات الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي كانت سلبية ايضا إذ بلغت القيم المقدرة حوالي (٢,٨%) بالنسبة لتذبذب أسعار الصادرات وحوالي (٢,٥%) بالنسبة لتذبذب الكميات المصدرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

التوصيات

على ضوء النتائج السابقة توصي هذه الدراسة بما يلي:

١- ضرورة إيجاد بدائل أخرى للدخل غير النفط، وذلك بالتركيز على الصناعات التصديرية (غير النفطية)، والتي للبلاد ميزة نسبية في انتاجها وتصديرها، وزيادة الإهتمام بالمشاريع التي تعتمد على المواد الأولية المحلية وخاصة المشاريع الصناعية صغيرة الحجم.

٢- انتهاج سياسة كمية اكثر تشددا للحد من الواردات غير الضرورية، بما يكفل توجيهها نحو السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية لضمان توفير العملات الصعبة على الاقل في المدى القصير لتقليل اثر التقلب في الصادرات على موجوداتها من هذه العملات، ولتحقيق ذلك يجب العمل على رفع الرسوم الجمركية على السلع الكمالية وتقديم الإعفاءات الجمركية للمستوردات من المدخلات اللازمة للعملية الإنتاجية، بالإضافة إلى منح الحوافز المباشرة وغير المباشرة للصناعات التصديرية عن طريق إعفاء المصدرين من رسوم التصدير والاعفاء الضريبي على الارباح المتأتية من عملية التصدير، كي يساعد على فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الليبية.

٣- عقد المزيد من العلاقات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية، خاصة مع الدول التي تعاني معها من عجز في الميزان التجاري، وعدم التقييد بالأسواق التقليدية في تصريف واستيراد السلع.

٤- اعطاء مجال أكبر لمجلس تنمية الصادرات الوطنية في تقييم الاوضاع الاقتصادية والتجارية وحركة السوق الداخلي والخارجي لضمان الصادرات الوطنية من الأخطار التجارية التي قد يتعرض لها قطاع الصادرات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع العربية

اولا : الكتب

١- العيسوي، ابراهيم ، قياس االتبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الامم المتحدة، لبنان، ١٩٨٩.

٢- الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٣-١٩٧٥).

٣- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال اثنى عشرة سنة من ثورة الفاتح العظيمة، (١٩٧٠-١٩٨١).

٤- امانة التخطيط، اضواء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية الليبية (١٩٧٠-١٩٧٨)، مطابع أبو عامر، طرابلس، ليبيا.

٥- كرم، انطونيوس ، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، ١٩٨٠.

٦-هدسون، جون وهرلدر، مارك ، ترجمة، طه منصور، عبدالله وعلي، محمد عبد الصبور محمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦.

٧- زهران، حمدية ، التنمية الاقتصادية، الفكر الاقتصادي -التحليل الاقصادي ، اقتصاديات التخلف والتنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨.

٨- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٦-١٩٨٠)، المطبعة العصرية، طرابلس، الجمهورية العربية الليبية.

٩- سلامة، رمزي على ابراهيم ، اقتصاديات التخلف، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، ١٩٩١.

١٠- عوض، طالب محمد ، التجارة الدولية، نظريات وسياسات، عمان، الاردن، ١٩٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

١١- الفيتوري، عطية ، الطبولي، وابو القاسم واخرون، الثورة الليبية في خمسة وعشرون عاما من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٩-١٩٩٤)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصداتة، ليبيا.

١٢- الفيتوري، عطية المهدي ، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٢.

١٣- منصور، علي حافظ ، اقتصاديات التجارة الدولية، مطابع الدجوي، القاهرة، ١٩٨١.

١٤- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، ملخص خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١-١٩٨٥) طرابلس، ليبيا.

١٥- شافعي، محمد زكي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٠.

١٦- عجمية، محمد عبد العزيز وقريصة، صبحي تادريس ، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٧.

١٧- يونس، محمود ، سياسات التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، ١٩٨٤.

١٨- الحاسية، ميلود جمعة ، دور النقود في الاقتصاد الليبي، دراسة تحليلية تطبيقية، المنشاة الاشتراكية للورق والطباعة، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، ليبيا ١٩٧٩.

١٩- العمري، هشام صفوت ، اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية، مطبعة عصام، بغداد، ١٩٨٦.

٢٠- عجام، هيثم صاحب ، المالية العامة، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، معهد الانماء العربي، الطبعة الاولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١- حسين، وجدي محمود ، نشاط التصدير والالماء الاقتصادي بالبلدان الناميـــة مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، دار الجامعـــات االمصريـــة، الاسكندرية، ١٩٧٣.

ثانيا : المنشورات الرسمية:

١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الامانة العامة ، جامعة الدول العربيـــة، صندوق النقد العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، منظمة الاقطـــار العربية المصدرة للبترول ، اعداد مختلفة.

٢- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشـــتراكية العظمـــى ، الهيئـــة القوميـــة للمعلومات والتوثيق، اتجاهات التجـــارة الخارجيـــة للســـنوات (١٩٨٧-١٩٩٢).

٣- امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، اتجاهـــات التجارة الخارجية ، اعداد متنوعة.

٤- صندوق النقد العربي ، الحسابات القوميـــة فـــي الـــدول العربيـــة ، الدائـــرة الاقتصادية والفنية ، اعداد مختلفة.

٥- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، ادارة البحوث والاحصاء اعـــداد مختلفة.

ثالثا : المجلات والأبحاث.

١- حماد ، خليل ومشعل، زكية ، تأثير انكشاف الاقتصاديات العربيـــة للخـــارج على السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة أبحـــاث الـــيرموك، المجلـــد الثاني، العدد الثاني، ١٩٨٦.

٢- بو حبيل، عبد الفتاح ، تخفيض سعر الصرف وتنمية الصادرات الليبية، ورقـــة عمل دمت لمؤتمر تنمية الصادرات الليبية، بنغازي – ليبيا، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣- شامية، عبد الله امحمد ، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد الليبي، دراسة تطبيقية (١٩٨٠-١٩٩٠)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، خريف ١٩٩١.

٤- شامية، عبد الله محمد ، سياسة احلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، تقييم التجربة الليبية (١٩٧٠-١٩٨٦)، المجلد الثاني، العدد الثاني، خريف ١٩٩٠.

٥- بو حبيل، عبدالفتاح عبدالسلام ، الاستثمارات وتكوين رأس المال المادي غير البشري الليبي ، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ربيع ١٩٩٠.

٦- شامية، عبدالله، امحمد ، والروابدة، موسى ، تجارة الأردن الخارجية وأثرها على لنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧-١٩٨٧)، دراسات الجامعة الأردنية، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٩.

٧- بتراحنا ، ماهر ، عرض وتقييم لبعض مؤشرات تقدير درجة فعالية التنمية الاقتصادية مع الاشارة الخاصة لفعالية التنمية الليبية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٠.

٨- السماك، محمد أزهر سعيد ، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي، وتأثيراتها الجيولوجية المحتملة، مجلة المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد الواحد والتسعون،ايلول ١٩٨٦.

٩- أبو سنينه، محمد عبد الجليل ، الصادرات الصناعية الليبية ، الواقع والامكانيات المتاحة والعوامل المحددة وتنميتها وتنويعها، دراسة للقطاع الصناعي الليبي (١٩٧٠-١٩٨٩) ورقة عمل قدمت لمؤتمر تنمية الصادرات الليبية، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٢.

١٠- فياض، محمد ، اثر تخفيض قيمة الدينار الليبي على الانتاج الصناعي والانفاق الاستهلاكي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السادس، العددين الأول والثاني، ١٩٩٤/١٩٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المراجع الاجنبية

1- Halder, A and Richards, J. H., Structural Characteristics of India's Foreign Trade and Its Effects on the Instability of Export Receipts, The Indian Economic Journal, Vol. XXI (1973).

2- Savvides, Andreas, Export Instability And Economic Growth some New Evidence, Economic Development And Cultural Change, Vol. 32 (1984).

3- Balassa, Bela, Exports and Economic Growth, Journal of Development Economics, Vol. 5. (1978).

4- Massel, Benton F., Export Instability and Economic Structure, American Economic Review, Vol. 60 (1970).

5- GleZakos, Constantine, Export Instability and Economic Growth: A Statistical Verification, Economic Development And Cultural Change, Vol. 21 (1973).

6- . Soutar, Geoffrey N, Export Instability And Concentration in the Less Developed Countries, Journal of Development Economics, Vol. 4 (1977).

7- Brempong, Kwabena Gyimah –, Export Instability And Economic Growth In Sub – Sahran Africa, Economic Development and Cultural Change, Vol. 39 (1991).

8- Michaely, Michael, Exports and Growth, An Empirical Investigation, Journal of Development Economics, Vol. 4. (1977).

9- Kumar, Narinder And Sighnal, K.C., India's Export Instability, the Indian Economic Journal, Vol. 36 (1989).

10- Ram, Rati, Exports and Economic Growth In Developing Countries Evidence From Time-Series And Cross – Section data, Economic Development And Cultural Change, Vol. 36. (1987).

11- Hallaq, Said, Export Instability and Economic Growth: the Case of Jordan, Abhath Al-Yarmouk, Vol. 10, No. 4 (1994).

12- Das, Sandwip Kumar and Manojpant, on Export Diversification and Earming Instability- Theory and Evidence, The Indian Economic Journal, vol. 36 (1989).

13- Naya, Seiji, Fluctuations In Export Earnings And Economic Patterns of Asian Countries, Economic Development And Cultural Change. Vol 21 (1973).

14- Gordon, Stavig. R. The Impact of Population Growth on Economy of Countries, Economic Development and Cultural Change

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

15- The Economist Intelligence, Country Report (Libya). 3rd, Quarter, 1995, United Kingdom – London, 1995.
16- Tyler, William G., Growth and Export Expansion In Developing Countries, Journal of Development Economics, Vol. 9. (1981).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة

(١٩٧١-١٩٩٤)

%

السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	قطاع الكهرباء والغاز والمياه	قطاع التشييد	الخدمات
١٩٧١	٢,١	٦٨	٥٨,١	٢,١	٠,٥	٧,٤	٣٠,٠
١٩٧٢	٢,٥	٦٥,٨	٥٢,٥	٢,٦	٠,٥	١٠,٤	٣١,٧
١٩٧٣	٢,٧	٦٦,٩	٥١,٨	٢,٩	٠,٥	١٢,٠	٣٠,٤
١٩٧٤	١,٨	٧٥.١	٦٣	١,٩	٠,٣	٩,٩	٢٣,١
١٩٧٥	٢,٣	٦٨	٥٣,٤	٢,٣	٠,٥	١١,٨	٢٩,٧
١٩٧٦	٢,٠	٧١,٤	٥٧,٧	٢,٤	٠,٥	١٠,٨	٢٦,٦
١٩٧٧	١,٧	٧٢,٣	٥٨,٣	٢,٧	٠,٥	١٠,٧	٢٦,١
١٩٧٨	٢,١	٦٨,٧	٥٣,٦	٢,٦	٠,٦	١١,٩	٢٩,٢
١٩٧٩	٢,٠	٧٢,٨	٦٠,٣	٢,٤	٠,٥	٩,٥	٢٥,٣
١٩٨٠	١,٦	٦٧,٧	٦٥,٠	٢,٣	٠,٥	٨,٩	٢١,٧
١٩٨١	٢.٢	٦٩,٨	٥٣,١	٢,٨	٠,٦	١٣,٣	٢٨,٠
١٩٨٢	٢,١	٦٩,٥	٥٣,٩	٣,٥	٠,٧	١١,٣	٢٨,٥
١٩٨٣	٣.٣	٦٢,٦	٤٧,٢	٧.٧	١,٠	١٠,٨	٣٤,١
١٩٨٤	٣,٥	٥٧,٣	٤٠,٤	٤,٩	١,٢	١٠,٩	٣٦,٢
١٩٨٥	٣,٨	٥٦,٦	٣٨	٥,٣	١,٣	١٢,٢	٣٩,٦
١٩٨٦	٤,٩	٤٩,٣	٢٧,٩	٦,١	١,٧	١٣,٦	٤٥,٨
١٩٨٧	٦,١	٤٧,٩	٢٥,٨	٦,٤	١,٩	١٢,٥	٤٦,٠
١٩٨٨	٥,١	٤٨,٠	٢٤,٧	٦,٦	٢,٠	١١,٥	٤٦,٩
١٩٨٩	٦,٨	٤٣,٨	١٩,٤	٧,٠	٢,١	١٤,٤	٤٩,٠
١٩٩٠	٦.٦	٤٦,٤	٢٤,١	٨,٠	١,٧	١٣,٠	٤٧,٠
١٩٩١	٦,٤	٥٠,٢	٢٨,٨	٦,٧	١,٧	١٢,٤	٤٣,٤
١٩٩٢	٧,٠	٤٧,٢	٢٣,٩	٧,٤	٢,٠	١٣,٢	٤٥,٨
١٩٩٣	٧,٥	٤٥,٤	٢١,٠	٧,٩	٢,٣	١٣,٥	٤٧,١
١٩٩٤	٧,٢	٤٦,٣	٢٣,٢	٧,٦	٢,١	١٣,٤	٤٦,٤
المتوسط	٤,٠	٦٠,٠	٤٢,٧	٤,٧	١,١	١١,٦	٣٦,٠

المصدر: احتسب النسب اعتمادا على بيانات الجدول (٢-٣)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

نسبة مساهمة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(%)

السنة	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	المال والتامين والعقارات	ملكية المساكن	خدمات الادارة العامة	الخدمات الاخرى
١٩٧١	٤,٨	٥,٥	١,٩	٤,٣	٨,٥	٤,٩
١٩٧٢	٥,٥	٥,٧	٢,١	٤,٣	٨,٤	٥,٦
١٩٧٣	٥,٧	٥,٩	٢,٤	٣,٩	٧,٢	٥,٣
١٩٧٤	٤,٩	٣,٨	١,٩	٢,٩	٥,٥	٤,٠
١٩٧٥	٦,١	٤,٨	٢,٧	٣,٦	٧,٠	٥,٥
١٩٧٦	٥.٥	٤,١	٢,٥	٣,٠	٦,٢	٥,٢
١٩٧٧	٥,٢	٣,٨	٢,٦	٢,٨	٦,٤	٥,٢
١٩٧٨	٥,٩	٤,٤	٣,١	٣,٠	١٢,١	٠,٧
١٩٧٩	٥,٠	٣,٨	٢,٦	٢,٥	١٠,٨	٠,٦
١٩٨٠	٤,٤	٣,٤	٢,٢	٢,١	٩,١	٠,٤
١٩٨١	٥,٨	٤,٧	٣,٠	٢,٥	١١,٥	٠,٦
١٩٨٢	٥,٦	٤,٦	٣,٠	٢,٥	١٢,٢	٠,٦
١٩٨٣	٦,٥	٤,٨	٣,٢	٢,٩	١٥,٩	٠,٩
١٩٨٤	٧,٤	٥,٢	٣,٦	٣,٢	١٨,٦	١,١
١٩٨٥	٧,١	٥,٦	٣,٨	٣.٣	١٨,٦	١,٢
١٩٨٦	٧,٤	٦,٠	٤,٣	٣,٨	٢٣,١	١.١
١٩٨٧	٨,٧	٦,٦	٣,٩	٣,٥	٢١,٩	١,٥
١٩٨٨	٩,١	٦,٩	٣,٨	٣,٥	٢١,٩	١,٦
١٩٨٩	١٠,٠	٧,٦	٣,٩	٣,٦	٢٢,٧	١,٧
١٩٩٠	١٠,٠	٧,٧	٣,٧	٣,٣	٢٠,٧	١,١
١٩٩١	٩,٨	٧,٧	٣,٥	٣,٠	١٧,٨	١,٦
١٩٩٢	١١,١	٨,٧	٣,٩	٣,١	١٧,٩	١,٨
١٩٩٣	١١,٩	٩,٢	٤,٠	٣,١	١٧	١,٩
١٩٩٤	١١,٤	٨,٩	٣,٩	٣,١	١٧,٣	١,٨
المتوسط	٧,٣	٥,٨	٣,١	٣,١	٢٠,٨	٢,٣

المصدر: احتسبت النسب اعتقاداً على بيانات الجدول (٢-٤)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (٣)

معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(%)

السنة	الصناعة الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الزراعة	الخدمات	الصناعة	التشييد	الكهرباء والغاز والمياه
١٩٧١	-	-	-	-	-	-	-
١٩٧٢	٠,٢-	٤٠,٧	٣٢,١	١٦,٩	٧,٠	٥٦,٥	٢٨,٨
١٩٧٣	٢٢,٩	٣٦,٥	٣٧,٦	١٩,٤	٢٦,٥	٤٢,٩	١٤,٩
١٩٧٤	١١١,٢	١٣,٩	٧,٨	٣٢,٢	٩٥,٣	٤٤,٢	١٧,٦
١٩٧٥	١٧,٩-	٢٠,٦	٢٨,١	٢٤,٠	١٢,٣-	١٥,٤	٣٨,٦
١٩٧٦	٤٠,٢	٣٣,٢	٢٠,٣	١٦,٠	٣٦,١	١٨,٥	٢٧,٣
١٩٧٧	١٩,١	٣٣,٥	٦-	١٥,٦	١٦,١	١٦,٩	١٦,٥
١٩٧٨	١٠,٠-	٦,٧-	٢٥,٢	٩,٧	٧,٠-	٨,٨	١٧,٢
١٩٧٩	٥٥,٥	٢٩,٩	٢٧,٢	١٩,٨	٤٦,٦	١٠,٨	٣٠,٧
١٩٨٠	٤٥,٧	٢٩,٦	٨,٠	١٦,٣	٤٢,٥	٢٦,٢	٢٣,٠
١٩٨١	٢٩,٥-	٣,١	١٨,٤	١١,٣	٢١,٥-	٢٨,٧	١٦,٣
١٩٨٢	٣٣,٨-	٣٦,٠	٣٥,٩	٠,٥	١,٤-	١٥,٥-	٨,٩
١٩٨٣	٢٨,٥-	٩,٢-	٩,٣	١٤,٧-	٣,٤	٨-	٣٣,٩
١٩٨٤	٢٢,٤-	١٩,٩	٤,١-	٤,٠	١٧,٠-	٨,٦-	١٢,٧
١٩٨٥	١,٣-	١٥,٥	١٧,٦	٦,٠	٣,٦	١٧,٤	١٥,٣
١٩٨٦	٤٠,١-	٥,٣-	٣٣,٠	٥.٥-	٢٨,٩-	٨,٩-	٣,٣
١٩٨٧	٧,٣-	٤,٧	٠,٢	٠,٧	٢,٧-	٧,٨-	٩,٨
١٩٨٨	٤,٨-	٣,١	١٧,٨-	١.١	٠,٣-	٨,٩-	٥,٨
١٩٨٩	١٩,٤-	٩,٦	٣٧,٩	٣٣,٧	١٥,٥	٥٩,٣	٣٤,٤
١٩٩٠	٣٩,٠	٩,٩	٨,٧	٦,٠	١٨,٥	٠,٧	١١,٨-
١٩٩١	٣٦,٦	٩,٥	١٠,٧	٥,٥	٢٣,٧	٩,٥	١٤,٩
١٩٩٢	١٥,٥-	١٢,٧	١١,٤	٧,٢	٤,٤-	٨,٠	٢١,٥
١٩٩٣	٧,٦-	١٢,٦	١٢,٦	٨,٢	١,٢	٧,٦	٢٠
١٩٩٤	١٣,٨	٠,٣-	٠,٣-	١,٦	٥,١	١,٩	٣,٣-
المتوسط	٠,٦-	٦.٣	١٤,٧	٩,٨	١٠,٢	١٣,٧	١٦,٥

المصدر: احتسبت النسب اعتماداً على بيانات الجدول (٢-٣)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (٤)

معدلات نمو قطاع الخدمات للفترة

(١٩٧١-١٩٩٤)

(%)

السلة	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	المال والتامين والعقارات	ملكية المساكن	الخدمات الحكومية	الخدمات الاخرى
١٩٧١	–	–	–	–	–	–
١٩٧٢	٢٦,٧	١٥,٣	٢٦,٥	١٠,٣	٩,٢	٢٥,٤
١٩٧٣	٣٠,٣	٢٨,٧	٣٨,٧	١٠,٨	٦,٩	١٧,٣
١٩٧٤	٤٧,٦	١٢,٤	٤٠,٥	٣٢,٠	٣٢,٦	٣٣,٧
١٩٧٥	٢١,٩	٢١,٠	٣٥,٩	١٧,٧	٢٣,٣	٣٢,٥
١٩٧٦	١٧,١	٩,٩	٢٢,٨	١٠,٦	١٤,٤	٢٢,٠
١٩٧٧	١١,٠	١١,٥	١٨,٦	٨,٥	٢٢,٥	١٨.٦
١٩٧٨	١١,٥	١١,٩	١٨,٥	٤,٣	٨٤,١	٨٧,٧-
١٩٧٩	١٧,٥	٢٠,٧	١٤,٠	١٥,٠	٢٣,٤	١٦,٦
١٩٨٠	١٨,٨	٢١,٧	١٦,٩	١٢,٥	١٤,٣	٩,٠
١٩٨١	١٤,٠	١٧,٣	١٦,٧	٣,٩	٨,٠	١٦,٥
١٩٨٢	٥,٦-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٠-	٥,٨	٢,٨-
١٩٨٣	١١,٩	٠,٢-	٢,٣	١٥,٠	٢٥,١	٤٩,٩
١٩٨٤	٣,٤	٠,٧-	٤,١	٠,٤	٥,٩	١٠,٨
١٩٨٥	٠,٨	١٢,٨	١٠,٣	٦,٤	٥,٠	١١,٧
١٩٨٦	١٤,٨-	١٢,٤-	٧,٥-	٠,٥-	١,٧	٢٢,٤-
١٩٨٧	١٧,٩	٩,٣	١٠,٥-	٧,٩-	٥,٢-	٣٣,٣
١٩٨٨	٤.٤	٤,٤	٢-	١,٠-	٠,٥-	٣,٧
١٩٨٩	٣٨,٢	٣٩,٢	٣٠,٢	٢٥,٧	٣١,٢	٣٥,٥
١٩٩٠	١٢,٠	١٣,٤	٥,٧	٢,٠	٢,٠	١٠,٧
١٩٩١	١٢,٥	١٤,٠	٧,٤	٣,٧	١,٥-	١٠,٦
١٩٩٢	١٣,٥	١٣,٩	١٠,٥	٥,٨	٠,٢	١٠,٨
١٩٩٣	١٤,٠	١٣,١	١٠,٥	٥,٥	١,٩	١١,٣
١٩٩٤	٠,٩-	٠,٥-	٠,٧	٢,٩	٤,٧	٠,٤
المتوسط	١٤,١	١١,٩	١٣,٤	٧,٧	١٣,٧	١١,٦

المصدر: احتسبت النسب اعتماداً على بيانات الجدول (٢-٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (٥)

مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة لقطاع الصناعة في اجمالي قطاع الصناعة للفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(%)

السنة	الصناعة الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد
١٩٧١	٨٥,٥	٣,٠	٠,٧	١٠,٨
١٩٧٢	٧٩,٨	٤,٠	٠,٨	١٥,٨
١٩٧٣	٧٧,٥	٤,٣	٠,٧	١٧,٩
١٩٧٤	٨٣,٨	٢,٥	٠,٤	١٣,٢
١٩٧٥	٧٨,٥	٣,٤	٠,٧	١٧,٤
١٩٧٦	٨٠,٨	٣,٤	٠,٧	١٥,١
١٩٧٧	٨٠,٧	٣,٨	٠,٦	١٤,٨
١٩٧٨	٧٨,٠	٣,٨	٠,٨	١٧,٤
١٩٧٩	٨٢,٨	٣,٤	٠,٧	١٣,١
١٩٨٠	٨٤,٧	٣,١	٠,٦	١١,٦
١٩٨١	٧٦,٠	٤,٠	٠,٩	١٩,٠
١٩٨٢	٧٧,٧	٥,٠	١,٠	١٦,٣
١٩٨٣	٧٥,٤	٥,٨	١,٦	١٧,٣
١٩٨٤	٧٠,٥	٨,٣	٢,١	١٩,٠
١٩٨٥	٧٦,٢	٩,٣	٢,٤	٢١,٦
١٩٨٦	٥٦,٦	١٢,٤	٣,٥	٢٧,٦
١٩٨٧	٥٣,٨	١٣,٣	٣,٩	٢٦,١
١٩٨٨	٥١,٤	١٣,٨	٤,١	٢٣,٩
١٩٨٩	٤٤,٣	١٦,٢	٤,٨	٣٣,٠
١٩٩٠	٥١,٩	١٥,٠	٣,٦	٢٨,٠
١٩٩١	٥٧,٣	١٣,٢	٣,٣	٢٤,٨
١٩٩٢	٥٠,٧	١٥,٦	٤,٢	٢٨,٠
١٩٩٣	٤٦,٢	١٧,٤	٥,٠	٢٩,٧
١٩٩٤	٥٠,١	١٦,٥	٤,٦	٢٨,٩
المتوسط	٦٨,٨	٨,٤	٢,٢	٢٠,٥

المصدر: احتسبت النسب اعتماداً على بيانات الجدول (٢-٣).

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (٦)

نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية للفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

الدولة	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٧١-١٩٩٤
عمان	%٧٢	%٧٢	%٧٤,٢	%٧٢.٧
السعودية	%٧٦,١	%٧١,٦	%٦٢,٦	%٧٠,١
تونس	%٥٠,٨	%٦٢	%٧١,٦	%٦١,٥
الكويت	%٩٢,١	%٧٩,١	%٦٥,٣	%٧٨,٨
الأردن	%٢٣,٧	%٤٤,٩	%٩٤,٧	%٤٨,١

المصدر: International financial statistics. Year book 1997

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملحق رقم (٧)

الصادرات النفطية وغير النفطية ونسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

مليون دينار

السنة	الصادرات النفطية	الأهمية النسبية للصادرات النفطية في اجمالي الصادرات (%)	الصادرات غير النفطية	الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات(%)
١٩٧١	٩٥٦,٩	٩٩,٤	٥,٦	٠,٦
١٩٧٢	٧٢٢,٤	٧٤,٦	٢٤٥,٧	٢٥,٤
١٩٧٣	١١٧٨,٩	٩٧,٤	٣٢	٢,٦
١٩٧٤	٢٣٨٨,٤	٩٧,٧	٥٦,٨	٢,٣
١٩٧٥	١٦٩١,٢	٨٣,٥	٣٣٣,٧	١٦,٥
١٩٧٦	٢٧١١,٢	٩٥,٨	١١٩,٥	٤,٢
١٩٧٧	٣١٨٩,٧	٩٤,٣	١٩٢,١	٥,٧
١٩٧٨	٢٧١٩,٥	٩٢,٧	٢١٣,٥	٧,٣
١٩٧٩	٤٤١٩,٢	٩٢,٨	٣٤٢,٨	٧,٢
١٩٨٠	٦٢٩٠,١	٩٦,٩	١٩٩,١	٣,١
١٩٨١	٤٤٠٢,٨	٩٥,٥	٢٠٨,٤	٤,٥
١٩٨٢	٣٧١٨,٠	٩٥,١	١٩٠,٨	٤,٩
١٩٨٣	٣٣٧٠,٧	٩٣,٢	٢٤٥,٩	٦,٨
١٩٨٤	٣٠٢٠,٧	٩١,٥	٢٧٩,٧	٨,٥
١٩٨٥	٣١٨٤,٣	٨٧,٣	٤٦١,٣	١٢,٧
١٩٨٦	١٨٥٥	٨٧,٧	٢٥٩,٥	١٢,٣
١٩٨٧	١٩٧٢,٥	٨٣,١	٣٩٩,٩	١٦,٩
١٩٨٨	١٥٣٠,٥	٨٠,٣	٣٧٦,٢	١٩,٧
١٩٨٩	١٩٨١,٥	٨٢,٣	٤٢٥,٩	١٧,٧
١٩٩٠	٣٠٨٥,١	٨٢,٤	٦٥٩,٨	١٧,٦
١٩٩١	٢٦٦٧,٦	٨٤,٦	٤٨٦,١	١٥,٤
١٩٩٢	٢٣٥٨,٢	٧٧,٦	٦٨٠,٦	٢٢,٤
١٩٩٣	٢١٨٦,٦	٨٨,٣	٢٩١	١١,٧
١٩٩٤	٢٧٢٤,٣	٨٧,٤	٣٩٢,٩	١٢,٦
المتوسط		٨٩,٢		١٠,٨

المصدر: - امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، اتجاهات التجارة الخارجية اعداد مختلفة.

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة القومية للمعلومات والتوثيق ، اتجاهات التجارة الخارجية للسنوات(١٩٨٧-١٩٩٢).

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة القومية للمعلومات والتوفيق ، اتجاهات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة.

- الصادرات غير النفطية = الصادرات الاجمالية-- الصادرات النفطية.

©Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (٨)

التركيب السلعي لأهم الواردات الوطنية حسب التصنيف الدولي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢)

مليون دينار

السنة	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للاكل باستثناء الوقود	مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	مصنوعات مصنفة في الغالب على اساس المواد التي صنعت منها	آلات ومعدات نقل	مصنوعات مختلفة	سلع وصفقات مصنفة على اساس النوع
١٩٧١	٤٧,٦	٢,٥	٥,٨	٨,٣	٥,٥	١٥,١	٥٢,٠	٧٣,٠	٤٠,٦	–
١٩٧٢	٥٣,١	١,٢	١٠,٠	٧,٤	١٦,٧	٢,٨	٨١,٢	١١٧,٨	٥٣,١	١
١٩٧٣	٨٥,١	١,٨	٢٤,٥	١٠,٦	٩,٥	٢١,٢	١٣٧,٢	١٨٣,٦	٦٦,٤	–
١٩٧٤	١٢٩,٨	٣,٠	٣٢,٣	١٣,٣	٩,٠	٢٩,٩	٢٣٠,٧	٢٧٣,٩	٩٥,٩	٠,١
١٩٧٥	١٦١,٩	٣,٥	٢٨,٢	٢٠,٤	١٤,٢	٣٩,١	٣٠٦,١	٣٥٩,٤	١١٦,١	٠,٠٠٤
١٩٧٦	١٢٦,٠	٢,٦	٢٠,٠	٢٥,٦	١١,٨	٣٧,٦	٢٦٠,١	٣٣٦	١٣١,١	٠,٠٦٤
١٩٧٧	١٩٠,٢	٥,٧	٢٩,٦	٦,٢	١٣,١	٤٠,٠	٢٤٤,٥	٤١٨,٧	١٦٩,١	٠,٠٢٦
١٩٧٨	٢٠٥,٣	٥,٨	٢٧,١	١٠,٦	١٥,٢	٤٢,٢	٢٩٦,٩	٥٦٧,٥	١٩١,٩	٠,١
١٩٧٩	٢٣٨,١	٧,٥	٢٩,٤	١٠,٤	١٧,٦	٦٤,١	٣٦٦,٧	٦٦٨,٢	١٧٠,٤	٠,٠٠٦
١٩٨٠	٣٣٨,٦	١٠,٧	٣٦,٩	١٣,١	٣٧,٦	١٠٧,٨	٤٨٤,٥	٧٦٢,٢	٢١٤,٨	–
١٩٨١	٤٠٤,٦	١٢,٢	٣٩,١	٢٤,٨	٣٣,٠	١١١,٤	٥٩١,٨	٩٤٦,٧	٣١٧.٨	–
١٩٨٢	٣٠١,٥	١٠,٣	٣٢,٣	٣٠,٧	٢٧,٣	٨٢,٧	٥٧٦,٠	٧٨١,٤	٢٨٢,٢	–
١٩٨٣	٢٧٥,٣	٩,٠	٤٥,١	٣٥,٣	٣١,٩	١٠٠,٥	٤٦٨,٨	٦١٣,٥	٢٠٥,٤	٠,٠٤
١٩٨٤	٣٥٣,١	١٤,٩	٤٤,١	١٨,٦	٣٣,٩	١٢٥,١	٥٨٠,٤	٩٤٤,٧	٢٨٤,٢	٠,٠٧٦
٩٨٥	٢٥٩,٦	٥,٥	٢٥,٠	١٢,٢	٢٧,١	٩٦,٣	٣٧٢,٩	٦٨٦,٦	٢١١,٣	٧,٣
١٩٨٦	٢١٢,٣	٤,٢	٢١,٠	٩,٨	٢٢,٣	٧٨,٠	٣٠٥,٩	٥٦١,٥	١٧٣,٢	٩,٩
١٩٨٧	١٩٢,٢	٦,٠	١٥,١	٥,٤	٢٨,٩	١١٥,٦	٢٤٨,٥	٤٤٦,١	٢٠٥,٢	٨,٤
١٩٨٨	٢٢٣,٣	٧,٢	١٩,٣	٥,٣	٣٢,٧	١٣٢,٣	٣٠٢,٠	٦٥٢,٤	٢٩١,٦	١٠٥,١
١٩٨٩	٢٦٦,٣	٥,٤	٢٦,٨	٤,٩	٢٦,٢	١١٤,٠	٣٦١,٧	٥٠١,٣	١٦٠,١	١٩,٢
١٩٩٠	٣١١,٧	٢,١	٣١,٩	٤,٣	٢٨,٨	١٠٢,٥	٣٥٩,٢	٥٢٢,٦	١٤٢,٥	٥,٢
١٩٩١	٣٠١,٦	٦,٦	٣٦,٠	٥,٥	٤٦,٢	١١٤,٦	٣٤١,١	٥٠٩,٦	١٣٩,١	٥,١
١٩٩٢	٢٨٤,٣	٦,٨	٢١,٢	٦,١	٤٥,٩	١١٨,١	٣٠٩,٧	٥٠١,٩	١١٨,٠	١١,٠

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية أعداد مختلفة.

© Arab Digital University-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (٩)

الأهمية النسبية للتركيب السلعي لإجمالي الواردات الوطنية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢)

(%)

السنة	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للاكل باستثناء الوقود	مواد الوقود المعدنية والمشروقات والمواد المتصلة بها	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	مصنوعات صنفت في الغالب على اساس المواد التي صنعت منها	آلات ومعدات نقل	مصنوعات مختلفة	سلع وصفقات مصنفة على اساس النوع
١٩٧١	١٩,٠	١,٠	٢,٣	٣,٣	٢,٢	٦,٠	٢٠,٨	٢٩,٢	١٦,٢	–
١٩٧٢	١٥,٥	٠,٣	٢,٩	٢,٢	٠,٨	٤,٩	٢٣,٧	٣٤,٣	١٥,٥	–
١٩٧٣	١٥,٨	٠,٣	٤,٥	٢,٠	١,٨	٣,٩	٢٥,٤	٣٤,٠	١٢,٣	–
١٩٧٤	١٥,٩	٠,٤	٣,٩	١,٦	١,١	٣,٧	٢٨,٢	٣٣,٥	١١,٧	–
١٩٧٥	١٥,٤	٠,٣	٢,٧	١,٩	١,٤	٣,٧	٢٩,٢	٣٤,٣	١١,١	–
١٩٧٦	١٣,٣	٠,٣	٢,١	٢,٧	١,٢	٣,٩	٢٧,٤	٣٥,٣	١٣,٨	–
١٩٧٧	١٧,٠	٠,٥	٢,٦	٠,٦	١,٢	٣,٦	٢١,٩	٣٧,٥	١٥,١	–
١٩٧٨	١٥,٠	٠,٤	٢,٠	٠,٨	١,١	٣,١	٢١,٨	٤١١,٧	١٤,١	–
١٩٧٩	١٥,١	٠,٥	١,٩	٠,٧	١,١	٤,١	٢٣,٣	٤٢,٥	١٠,٨	–
١٩٨٠	١٦,٩	٠,٥	١,٨	٠,٧	١,٩	٥,٤	٢٤,١	٣٨,٠	١٠,٧	–
١٩٨١	١٦,٣	٠,٥	١,٦	١,٠	١,٣	٤,٥	٢٣,٨	٣٨,٢	١٢,٨	–
١٩٨٢	١٤,٢	٠,٥	١,٥	١,٤	١,٣	٣,٩	٢٧,١	٣٦,٨	١٣,٣	
١٩٨٣	١٥,٤	٠,٥	٢,٥	٢,٠	١,٨	٥,٦	٢٦,٣	٣٤,٤	١١,٥	٠,٠٨
١٩٨٤	١٤,١	٠,٦	١,٧	٠,٧	١,٤	٥,٠	٢٣,٢	٣٧,٧	١٥,٣	٠,٣
١٩٨٥	١٥,٢	٠,٣	١,٥	٠,٧	١,٦	٥,٦	٢١,٩	٤٠,٢	١٢,٤	٠,٦
١٩٨٦	١٥,٢	٠,٣	١,٥	٠,٧	١,٦	٥,٦	٢١,٩	٤٠,٢	١٢,٤	٠,٦
١٩٨٧	١٥,٠	٠,٥	١,٢	٠,٤	٢,٣	٩,٠	١٩,٤	٣٤,٩	١٦,١	١,٢
١٩٨٨	١٣,٢	٠,٤	١.١	٠,٣	١,٩	٧,٩	١٨,٠	٣٨,٩	١٧,٣	١,١
١٩٨٩	١٨.١	٠,٣	١,٨	٠,٣	١,٨	٧,٧	٢٤,٥	٣٤,٠	١٠,٩	٠,٦
١٩٩٠	٢٠,٦	٠,٢	٢,١	٠,٣	١,٩	٦,٧	٢٣,٨	٣٤,٦	٩,٤	٠,٤
١٩٩١	٢٠,٠	٠,٤	٢,٤	٠,٤	٣,١	٧,٦	٢٢,٧	٣٣,٨	٩,٣	٠,٣
١٩٩٢	٢٠,٠	٠,٥	١,٥	٠,٤	٣,٢	٨,٣	٢١,٨	٣٥,٣	٨,٢	٠,٨
المتوسط	١٦,٢	٠,٤	٢,٠	١,٢	١,٧	٥,٢	٢٣,٦	٣٦,٣	١٢,٧	٠,٠٣

المصدر: احتسبت النسب من قبل الباحث اعتماداً على الملحق رقم (٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (١٠)

التوزيع الجغرافي لإجمالي الواردات الوطنية من أهم التكتلات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢)

(مليون دينار)

السنة	مجموعة الاقطار العربية	البلدان الافريقية	بلدان اوروبا الغربية	بلدان اوروبا الشرقية	بلدان شمال ووسط وجنوب امريكا	البلدان الاسيوية	بلدان أخرى
١٩٧١	١٩,٧	١,٩	١٥٣,١	٢٣,٦	٢٠,٥	٣١,٢	٠,٤
١٩٧٢	٢٢,٣	٠,٩	٢١٩,٢	٣٦,٤	٢٢,٧	٣٢,٦	٥,٤
١٩٧٣	٣٦,٩	٣,١	٣٣٨,٣	٥٨,٢	٣٢,٨	٥١,٦	١٩,٠
١٩٧٤	٤٦,٧	٣,٧	٥٤٣,٩	٧٤,٠	٤٣,٤	١٠٢,١	٤,١
١٩٧٥	٤٧,٠	١,٩	٦٩٤,٩	٧٩,٩	٧٤,٨	١١٥,٠	٣٤,٥
١٩٧٦	١٢,٩	٣	٦٧١,٧	٦٨,٩	٥٨,٤	١٣٢,٠	٣,٩
١٩٧٧	١٩,٥	٥,٤	٧٩٦,٣	٧٨,٣	٧٤,١	١٣٨,٥	٥,٠
١٩٧٨	٢٨,٨	٤,٨	٩٢٢,٤	١١٧,١	٩١,٦	١٨٦,٨	١١,٢
١٩٧٩	٢١,١	٢,٠	١٠٩٨,١	١٢٦,٢	٩٥,٩	٢٠٦,٤	٢٢,٧
١٩٨٠	١٣,٣	٣,٨	١٤٦٢,١	١١٤,٥	١٥١,٣	٢١٧,٤	٤٣,٩
١٩٨١	٢٨,٥	٣,٦	١٧٢٤,٥	١٥٣,٨	١٨٩,١	٢٨٢,٠	٩٩,٩
١٩٨٢	٣٧,٢	٤.٤	١٢٤٦,٣	١٣٤,٠	١٥٨,٧	١٩٥,٨	٨٤,٩
١٩٨٣	٢٨,١	٢,٥	١٢٨٤,١	١٤٠,٩	٨٠,٦	٢٣١,٣	١٧,٢
١٩٨٤	٦٢,٢	٠,١	١٦٦٦,٨	١٦٨,٠	١١٥,٥	٤٧٢,٢	٢٠,٠
٩٨٥	٤٠,٤	١,٥	١١٦٠,٦	٩٢,٢	١٢٤,٤	٢٧٣,١	١٣,٤
١٩٨٦	٧٩,٧	١,٧	٩٩٥,٨	١١١,٠	٤٦,٥	١٥٨,٩	٣,٢
١٩٨٧	٣١,٠	٢.٢	٩٠٠,٣	٦٨,٧	٣٢,٨	٢٣٤,٢	٨,٨
١٩٨٨	٥٥,٠	٢,١	١٠٦٤,٦	٩٥,٢	٤٥,٤	٤٢٠,٦	٢,٣
١٩٨٩	٥٣,٦	١,٤	١٠٤٨,٢	٦٧,٠	٥٧,٩	٢٤٢,٩	٤,٠
١٩٩٠	٩٠,٢	١,٨	١٠٦٣,٨	٣٧,٢	٧٥,٩	٢٣٩,٦	٢,٥
١٩٩١	١٣٠,٨	٢,٧	٩٩٩,٥	٢٥,٩	٧٦,٤	٢٦٤,٩	٥,٢
١٩٩٢	١١٦,٥	٣,٨	٨٨٥,٩	٣٢,٠	٧٩,٦	٢٩٩,٨	٤,٦

المصدر: - امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، اتجاهات التجارة الخارجية اعداد مختلفة.

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة القومية للمعلومات والتوثيق ، اتجاهات التجارة الخارجية للسنوات(١٩٨٧-١٩٩٢).

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة القومية للمعلومات والتوثيق ، اتجاهات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (١١)

الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي الواردات الوطنية خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢

(%)

السنة	مجموعة الاقطار العربية	البلـــــدان الافريقية	بلدان اوروبا الغربية	بلدان اوروبا الشرقية	بلدان شمال ووسط وجنوب امريكا	البلدان الاسيوية	بلدان أخرى
١٩٧١	٧,٩	٠,٨	٦١,١	٩,٤	٨,٢	١٢,٥	٠,٢
١٩٧٢	٦,٥	٠,٣	٦٣,٩	١١,٥	٦,٦	٩,٥	١,٦
١٩٧٣	٦,٨	٠,٦	٦٢,٧	١٠,٨	٦,١	٩,٦	٣,٥
١٩٧٤	٥,٧	٠,٥	٦٦.٥	٩,٠	٥,٣	١٢,٥	٠,٥
١٩٧٥	٤,٥	٠,٢	٦٦,٣	٧,٦	٧,١	١١,٠	٣.٣
١٩٧٦	١,٤	٠,٣	٧٠,٦	٧,٢	٦,١	١٣,٩	٠,٤
١٩٧٧	١,٧	٠,٥	٧١,٣	٧,٠	٦,٦	١٢,٤	٠,٤
١٩٧٨	٢,١	٠,٤	٦٧,٧	٨,٦	٦,٧	١٣,٧	٠,٨
١٩٧٩	١,٣	٠,١	٦٩,٨	٨,٠	٦,١	١٣,١	١,٤
١٩٨٠	٠,٧	٠,٢	٧٢,٩	٥,٧	٧,٥	١٠,٨	٢.٢
١٩٨١	١,١	٠,١	٦٩,٥	٦,٢	٧,٦	١١,٤	٤,٠
١٩٨٢	١,٨	٠,٢	٥٨,٧	٦,٣	٧,٥	٩,٢	٤,٠
١٩٨٣	١,٦	٠,١	٧١,٩	٧,٩	٤,٥	١٣,٠	١,٠
١٩٨٤	٢,٥	٠	٦٦,٥	٦,٧	٤,٦	١٨,٨	٠,٨
٩٨٥	٢,٤	٠,١	٦٨,٠	٥,٤	٧,٣	١٦,٠	٠,٨
١٩٨٦	٥,٧	٠,١	٧١,٣	٨,٠	٣,٣	١١,٤	٠,٢
١٩٨٧	٢,٤	٠,٢	٧٠,٤	٥,٤	٢,٦	١٨,٣	٠,٧
١٩٨٨	٣,٣	٠,١	٦٣,٢	٥,٦	٢,٧	٢٥,٠	٠,١
١٩٨٩	٣,٦	٠,١	٧١,١	٤,٥	٣,٩	١٦,٥	٠,٣
١٩٩٠	٦,٠	٠,١	٧٠,٤	٢,٥	٥,٠	١٥,٩	٠,٢
١٩٩١	٨,٧	٠,٢	٦٦,٤	١,٧	٥,١	١٧,٦	٠,٣
١٩٩٢	٨,٣	٠,٣	٦٣,١	٢,٣	٥,٧	٢١,٤	٠,٣
المتوسط	٣,٨	٠,٣	٦٧,٤	٦,٧	٥,٧	١٤,٢	١,٢

قام الباحث باستخراج النسب اعتماداً على الملحق رقم (١٠) وهي مقربة إلى رقم عشري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (١٢)

التركيب السلعي لأهم الصادرات الوطنية حسب التبويب الدولي خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤).

مليون دينار

السنة	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للاكل باستثناء الوقود	مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	مصنوعات مصنفة في الغالب على اساس المواد التي صنعت منها	آلات ومعدات نقل	مصنوعات مختلفة	سلع وصفقات مصنفة على اساس النوع .
١٩٧١	٠,٠٦	٠,٠٠	٠,٥	٩٥٩,٤	٠.٠	٠,١	٠,٦	١,٩	٠,٠٤	-
١٩٧٢	٠,٠٤	٠,٢	٢.٢	٩٥٨,٣	٠,٠	٠.٠	٠,٩٧	٠,٦	٠,١	٠.٠
١٩٧٣	٠,٠٦	٠,١	٢,٧	١١٩٣,٦	٠.٠	٠,٠٠١	٠,٥	٠,٢	٠,١	٠.٠
١٩٧٤	٠,٠٣	٠,٠٠١	٠,٨	٢٤٤٤٤,٤	٠.٠	٠,٠١	٠,٥	٠,٤	٠,٠٣	٠.٠
١٩٧٥	٠,٠٣	٠.٠	٠,١	٢٠٢٣,٢	٠.٠	٠,٠١	١.١	٠,٤	٠,١	٠.٠
١٩٧٦	٠,٠٢	٠.٠	٠,٠٣	٢٨٢٨,٥	٠.٠	٠,٠١	١,٦	٠,٥	٠,١	٠.٠
١٩٧٧	٠,٠١	٠.٠		٣٣٧٨,١	٠.٠	٠.٠	٢,٦	٠,٨	٠,٢	٠.٠
١٩٧٨	٠.٠	٠.٠	٠,٠٥	٢٩٢١,١	٠.٠	٨,٢	٢,٤	٠,٩	٠,٣	٠.٠
١٩٧٩	٠.٠	٠.٠	٠,٠٣	٤٧٣٨,٤	٠.٠	٢٠,٦	١,٨	٠,٧	٠,٢	٠.٠
١٩٨٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٦٤٨٦,٤	٠.٠	٠.٠	٠,٨	١,٦	٠,٤	٠.٠
١٩٨١	٠.٠	٠.٠	٠,٠٠١	٤٥٩٢,٧	٠.٠	١٧,١	٠,٤	٠,٨	٠,٢	٠.٠
١٩٨٢	٠.٠	٠.٠	٠,٥	٣٨٧٥	٠.٠	٣٣,٦	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٩٨٣	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣٥٧٣,١		٤٣,٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٩٨٤	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣٢٤٩,٠	٠.٠	٥٢,١	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٩٨٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣٥٩٢,٠	٠.٠	٥٣,٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٩٨٦	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢٠٨٢,٧	٠.٠	٣١,٨	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٩٨٧	٠.٠	٠.٠	٠,٠٣	٢٢٩٧,٥	٠.٠	٧٤,٨	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٩٨٨	٠.٠	٠,٠٣	٠,٣	١٧٨٩.٩	٠.٠	١١٦,٤	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٩٨٩	٠.٠	٠.٠	٠,٥	٢٢٩٣,٦	٠.٠	١١٣,٤	٠,٠١	٠.٠	٠.٠	٠,٠١
١٩٩٠	١٣,٣	٠,٦	٢٠,٥	٣٥٣٤,٧	٠,١	١٤١,٦	٣٠,٣	١.١	٢,٧	٠,٠١
١٩٩١	١٤,٨	٠.٠	٦,١	٣٠٠٩,٢	٠,٧	١٠٥,٧	١٥,١	٠,٧	١,٤	٠,٠٤
١٩٩٢	٣٥,٦	٠,٩	١٥,٤	٢٨١٠,٩	٢,٦	٨٠,٥	٧٣,٨	١٠,٢	٨.٨	٠,٠٠٣
١٩٩٣	٢٧.٧	٠,٠٢	١٧,٠	٢٢٧٦,٩	٠,٣	٦٠,٩	٧٨,٥	٥,٢	١١,٢	٠.٠
١٩٩٤	١٧,٠	-	٣,٤	٢٩٠٠,٤	٠.٠	٧٦,٣	١٠٢,٨	٤,١	١٣,٢	٠,٠

المصدر: - امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، اتجاهات التجارة الخارجية اعداد مختلفة.

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة القومية للمعلومات والتوثيق ، اتجاهات التجارة الخارجية للسنوات(١٩٨٧-١٩٩٢).

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة القومية للمعلومات والتوثيق ، اتجاهات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (١٣)

الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(%)

السنة	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للاكل باستثناء الوقود	مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	مصنوعات مصنفة في الغالب على اساس المواد التي صنعت منها	آلات ومعدات نقل	مصنوعات مختلفة	سلع وتركيبات مصنعة على اساس النوع
١٩٧١	٠,٠٠٦	٠,٠	٠,٠٥	٩٩,٧	–	–	٠,٠٦	٠,٢	٠,٠	–
١٩٧٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢٣	٩٩,٦	–	٠,٠	٠,١	٠,٠٧	٠,٠١	–
١٩٧٣	٠,٠	٠,٠	٠,٢٣	٩٩,٧	–	٠,٠	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠١	–
١٩٧٤	٠,٠	٠,٠	٠,٢٣	٩٩,٩	–	٠,٠	٠,٠٢	٠,٠٢	–	–
١٩٧٥	٠,٠	–	٠,٠١	٩٩,٩	–	٠,٠	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠١	–
١٩٧٦	٠,٠	–	٠,٠	٩٩,٩	–	٠,٠	٠,٠٦	٠,٠٢	–	–
١٩٧٧	٠,٠	–	٠,٠	٩٩,٩	–	٠,٠	٠,٠٨	٠,٠٢	٠,٠١	–
١٩٧٨	–	–	٠,٠	٩٩,٦	–	٠,٣	٠,٠٨	٠,٠٣	٠,٠١	–
١٩٧٩	–	–	٠,٠	٩٩,٥	–	٠,٤	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠١	–
١٩٨٠	–	–	–	٩٩,٧	–	–	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	–
١٩٨١	–	–	–	٩٩,٦	–	٠,٤	٠,٠١	٠,٠٢	–	–
١٩٨٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠١	٩٩,١	٠,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	–
١٩٨٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٨,٨	٠,٠	١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	–
١٩٨٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٨,٤	٠,٠	١,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	–
٩٨٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٨,٥	٠,٠	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	–
١٩٨٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٨,٥	٠,٠	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	–
١٩٨٧	–	٠,٠	–	٩٦,٩	–	٣,٢	–	–	–	–
١٩٨٨	–	٠,٠	٠,٠١	٩٣,٩	–	٦,١	–	–	–	–
١٩٨٩	–	٠,٠	٠,٠٢	٩٥,٣	–	٤,٧	–	–	–	–
١٩٩٠	٠,٤	٠,٠٢	٠,٦	٩٤,٤	–	٣,٨	–	–	–	–
١٩٩١	٠,٥	–	٠,٢	٩٥,٤	٠,٠٢	٣,٤	٠,٨	٠,٠٣	٠,٠٧	–
١٩٩٢	١,٢	٠,٠٣	٠,٥	٩٢,٥	٠,٠٨	٢,٧	٠,٥	٠,٠٢	٠,٠٥	–
١٩٩٣	١,١	٠,٠	٠,٧	٩١,٩	٠,٠١	٢,٥	٢,٤	٠,٣	٠,٣	–
١٩٩٤	٠,٥	٠,٠	٠,١	٩٣,٠	٠,٠	٢,٤	٣.٣	٠,٢	٠,٥	–
	٠,٢	٠,٠	٠,١	٩٧,٧	٠,٠	١,٥	٠,٣	٠,١	٠,٤	–

المصدر: احتسب النسب من قبل الباحث اعتماد على الجدول رقم (١٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١٤)

التوزيع الجغرافي لاجمالي الصادرات الوطنية موزعة على أهم التكتلات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(مليون دينار)

السنة	مجموعة الاقطار العربية	البلدان الافريقية	بلدان اوروبا الغربية	بلدان اوروبا الشرقية	بلدان شمال ووسط وجنوب امريكا	البلدان الاسيوية	بلدان أخرى
١٩٧١	١.٦٨	٠,٧	٨١٨,٩	٠,٧٤	١٣٥,٣	٥,٢	–
١٩٧٢	١,٩	٠,٩٦	٧٧٩,٦	٢٨,٩	١٤٨,٢	٢,٩	–
١٩٧٣	١٥,٤	١,٠٢	٩٦٥,٨	٤٢,٥	١٧٢,٥	١٣,٧	–
١٩٧٤	١	٧٣,٦	٢٠٣٦,٩	١٧,٨	١٨٥,٢	١٢٥,٠	٠,٠٠١
١٩٧٥	٢.٠	٢,٠	١٢١٠,٩	٤٤,٥	٦٦٠,١	١٠٧,٣	–
١٩٧٦	٥,٩	٤,٠	١٦٨٥,٠	٨٥,٤	٨٨٠,٧	١٥٦,٥	١٣,٣
١٩٧٧	٢,٧	٢,٩	١٦٩٣,١	٥٥,٨	١٤٧٥,٩	١١٥,١	٣٦,٣
١٩٧٨	١٢,٤	٢,٧	١٥٠٣,١	٨٦,٨	١٢٣٩,٥	٧٨,١	١٠,٣
١٩٧٩	٩.٩	٧,٥	٢٤٨٨,٤	١٨٢,٣	١٨٩٢,١	١١٥,٨	٦٦,٠
١٩٨٠	٥٨,١	٩,٧	٣٠٤٣,٥	٢٧١,٣	٢٦٩٤,٠	٣٠٢,٣	١١٠,٣
١٩٨١	٣٠,٩	٠,٤	٢٥٠٨,٣	٢٨٧,٨	١٤٣٠,١	٣٤١,٤	١٢,٣
١٩٨٢	٢٧,٤	٦٦,٤	٢٩٢٠,٠	٢٠٣,٣	٣٠٤,٩	٣٢٧,٤	٥٨,٦
١٩٨٣	٢٣,٧	١٦,٤	٢٧١٦,١	١٨٣,٩	٣٩٥,٩	٢٨٠,٤	–
١٩٨٤	٧١,٥	٤,٠	٢٥٩٣,٣	٣٠٤,٧	٤٠,٩	٢٨٦,٠	–
٩٨٥	٧٢,١	–	٢٨٢٦,٣	٣٦٥,١	٦٧,٣	٣١٤,٨	–
١٩٨٦	٥٦,٩	٢,٩	١٨٠٦,٩	٧٧,٠	١١,٦	١٣٦,٥	٢٣,٣
١٩٨٧	٥٣,٩	٠,٢٢	١٩٢٣,٤	٢٥٠,٥	٣,٠	١٤١,٤	–
١٩٨٨	٢٨,١	٠,١	١٦٩٥,٥	١٢٨,٩	٧,٦	٤٦,٥	–
١٩٨٩	٣٢,٣	٥,٨	٢١٣٣,٥	١٣٩,٤	٢,٢	٩٤,٣	–
١٩٩٠	١٢٤,٠	٩,٤	٣١٧٤,٣	٢٨٥,٧	٢,٧	١٤٨,٩	–
١٩٩١	١١٨,٣	٠,١	٢٧٨٧,٧	١٤٨,٣	٨,٥	٩٠,٩	–
١٩٩٢	١٨٥,٣	٠,٦	٢٦٠٣,٤	٥٣,٩	٨,٨	١٨٦,٩	–
١٩٩٣	١٤٥,٧	٤,٢	٢١٢٦,٦	٩٩,٤	٤,٥	٩٧,٣	–
١٩٩٤	١٩٨,٥	٢,٨	٢٦٢٨,٨	٩٧,٨	٣١,٠	١٥٨,٤	–

المصدر : أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، اتجاهات التجارة الخارجية ، اعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (١٥)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٤)

(%)

السنة	مجموعة الاقطار العربية	البلدان الافريقية	بلدان اوروبا الغربية	بلدان اوروبا الشرقية	بلدان شمال ووسط وجنوب امريكا	البلدان الاسيوية	بلدان أخرى
١٩٧١	٠,٢	٠,١	٨٥,١	٠,١	١٤,٠	٠,٥	–
١٩٧٢	٠,٢	٠,١	٨١,٠	٣,٠	١٥,٤	٠,٣	–
١٩٧٣	١,٣	٠,١	٧٩,٨	٣,٥	١٤,٢	١,١	–
١٩٧٤	٠,٣	٣,٠	٨٣,٣	٠,٧	٧,٦	٥,١	–
١٩٧٥	٠,١	٠,١	٥٩,٨	٢,٢	٣٢,٦	٥,٣	–
١٩٧٦	٠,٢	٠,٢	٥٩,٥	٣,٠	٣١,١	٥,٥	٠,٥
١٩٧٧	٠,١	٠,١	٥٠,١	١,٧	٤٣,٦	٣,٤	١,١
١٩٧٨	٠,٤	٠,١	٥١,٢	٣,٠	٤٢,٣	٢,٧	٠,٤
١٩٧٩	٠,٢	٠,٢	٥٢,٣	٣,٨	٣٩,٧	٢,٤	١,٤
١٩٨٠	٠,٩	٠,١	٤٦,٩	٤,٢	٤١,٥	٤,٧	١,٧
١٩٨١	٠,٧	–	٥٤,٤	٦,٢	٣١,٠	٧,٤	٠,٣
١٩٨٢	٠,٧	١,٧	٧٤,٧	٥,٢	٧,٨	٨,٤	١,٥
١٩٨٣	٠,٧	٠,٥	٧٥,١	٥,١	١٠,٩	٧,٨	–
١٩٨٤	٢,٢	٠,١	٧٨,٦	٩,٢	١,٢	٨,٧	–
٩٨٥	٢,٠	٠,٠	٧٧,٥	١٠,٠	١,٨	٨,٦	–
١٩٨٦	٢,٧	٠,١	٨٥,٥	٣,٦	٠,٦	٦,٤	١,١
١٩٨٧	٢,٣	٠,١	٨١,١	١٠,٦	٠,١	٦,٠	–
١٩٨٨	١,٥	٠,٠	٨٩,٠	٧,٠	٠,٤	٢,٤	–
١٩٨٩	١,٣	٠,٢	٨٨,٦	٥,٨	٠,١	٣,٩	–
١٩٩٠	٣,٣	٠,٣	٨٤,٨	٧,٦	٠,١	٤,٠	–
١٩٩١	٣,٨	٠,٠	٨٨,٤	٤,٧	٠,٣	٢,٩	–
١٩٩٢	٦,١	٠,٠	٨٥,٧	١,٨	٠,٣	٦,١	–
١٩٩٣	٥,٩	٠,٢	٨٥,٨	٤,٠	٠,٢	٣,٥	–
١٩٩٤	٦,٤	٠,١	٨٤,٣	٣,١	١,٠	٥,١	–
المتوسط	١,٨	٠,٣	٧٤,٣	٤,٥	١٤,١٠	٤,٧	٠,٣

قام الباحث باستخراج النسب اعتماداً على الملحق رقم (١٤) وهي مقربة إلى رقم عشري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (١٦)

الأرقام القياسية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤)

العملة	الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات	الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات	الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات	الرقم القياسي لوحدة كمية الواردات	التغير النسبي في سعر وحدة الصادرات	التغير النسبي لوحدة كمية الصادرات	التغير النسبي لسعر حصة الواردات	التغير النسبي في وحدة كمية الواردات
١٩٧١	–	–	–	–	–	–	–	–
١٩٧٢	–	–	–	–	–	–	–	–
١٩٧٣	١٦,٦	٢٢١,٢	٦٤,٣	٤٢,١	–	–	–	–
١٩٧٤	٤٩,٢	١٥٢,٩	٨٢,٦	٤٩,٥	١٩٦,٤	٣٠,٩-	٢٨,٥	١٧,٦
١٩٧٥	٤٢,١	١٤٧,٨	٩١,٦	٥٧,٤	١٤,٤-	٣.٣-	١٠,٩	١٦,٠
١٩٧٦	٤٥,٤	١٩١,٤	٩٠,٨	٥٢,٤	٧,٨	٢٩,٥	٠,٩-	٨,٧-
١٩٧٧	٥٠,٧	٢٠٥,١	٩٣,٦	٥٩,٨	١١,٧	٧,٢	٣,١	١٤,١
١٩٧٨	٤١,٥	١٩٧,٦	١٠٢,٥	٦٦,٦	١٩١,١-	٣,٧-	٩,٥	١١,٤
١٩٧٩	٧٠,٩	٢٠٦,٢	١١٧,٥	٦٦,٩	٧٢,٩	٤.٤	١٤,٦	٠,٥
١٩٨٠	١٢٠,٣	١٦٥,٥	١٣٢,٢	٧٥,٩	٦٩,٨	١٩,٧-	١٢,٥	١٣,٥
١٩٨١	١٣٤,٢	١٠٥,٣	١٤٦,٥	٨٤,٧	١١,٦	٣٦,٤-	١٠,٨	١١,٦
١٩٨٢	١١٧,٢	١٠٢,٧	١١٢,٧	٩٤,٩	١٢,٧-	٢,٥-	٢٣,١-	١٢,٠
١٩٨٣	١٠٧,٨	١٠٢,٠	١٠٥,٦	٩٣,٣	٨,٠-	٠,٧-	٦,٣-	١,٧-
١٩٨٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٧,٢-	٢,٠-	٥,٣-	٧,٢
٩٨٥	٩٩,٣	١١١,٣	٩٧,٩	٧٢,٥	٠,٧-	١١,٣	٢,١-	٢٧,٥-
١٩٨٦	٦٤,٧	١١٤,٢	١١١,٨	٧١,٧	٣٤,٨-	٢,٦	١٤,٢	١.١-
١٩٨٧	٦٢,٥	١١٣,٣	١٠٨,١	٦٨,٣	٣,٤-	٠,٨-	٣,٠٣-	٤,٧-
١٩٨٨	٥٠,٣	١٠٧,٣	١٠٨,٧	٧٨,١	٢٠,٠-	٥,٣-	٠,٦	١٤,٣
١٩٨٩	٥٩,٨	١١٥,٢	١٢١,٦	٦٢,٥	١٨,٩	٧,٤	١١,٩	٢٠,٠-
١٩٩٠	٧٦,٢	١٤٠,٨	١٢٢,٥	٦٢,٦	٢٧,٤	٢٢,٢	٠,٧	٠,٢
١٩٩١	٦١,٧	١٤٩,٢	١١٢,٠	٦٥,٥	١٩,٠-	٦,٠	٨,٦-	٤,٦
١٩٩٢	٦٢,١	١٣٤,٦	١٢٥,٥	٥٥,٥	٠,٦	٩,٨-	١٢,١	١٥,٣-
١٩٩٣	٥٤,٤	١٢٨,٧	١٢٧,٦	٦٣,١	١٢,٤-	٤.٤-	١,٧	١٣,٧
١٩٩٤	٦٥,١	١٣٥,٥	١٣٥,٥	٥٤,٥	١٩,٧	٥,٣	٦,٢	١٣,٦-
المتوسط					١٣,٧	١.١-	٤,٢	٢,١

المصدر: أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، أعداد مختلفة.

التغير النسبي: احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على الارقام القياسية للتجارة الخارجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (١٧)

الدوال المقدرة والمستخدمة في حساب مؤشرات تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤)

رقم المعادلة	المتغير التابع	الدولة المقدرة	R^2	$\overline{R}^2$	f-ratio	D-W
١-	الصادرات الاجمالية	log TEX = 8.387- 0.0199T (-1.008)	٠,٣٦٩	٠,٣٩٦	٥,٩٢	*١,٩٩
٢-	الصادرات النفطية	LOG OX = 8.419 - 0.0294 T (-1.363)	٠,٤٦٩	٠,٤١	٧,٩٦	*١,٨٨
٣-	الصادرات غير النفطية	LOG NOX = 4.716 + 0.0653T (2.745)	٠,٧٧	٠,٧٤٤	٣٠,١٦	*٢,٥٥
٤-	أسعار الصادرات	LOG P = 3.862 + 0.0222 T (1.46)	٠,١١	٠,١٠	٢,١٣	*٠,٥٥ *
٥-	كمية الصادرات	LOG Q = 5.217 - 0.0212 T (-2.813)	٠,٢٨	٠,٢٥	٧,٩١	*٠,٥٣ *

المصدر:

اعداد الباحث، وقد اعتمد في تقديراته على الجدول (٣-١) والملاحق (١٧،٧).

الارقام ما بين الاقواس هي (t-ratio).

* احتسبت بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي.

** احتسبت مع وجود مشكلة ارتباط ذاتي، لصعوبة التخلص من تلك المشكلة بسبب المشاكل التي تعاني منها بيانات السلاسل الزمنية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١٨)

مؤشرات تذبذب بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤)

(%)

السنة	مؤشر لاذبذب حصيلة الصادرات(١)	مؤشر تذبذب اسعار الصادرات (٢)	مؤشر تذبذب كميات الصادرات (٣)	مؤشر التركيز السلعي للصادرات (٤)	مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات (٥)
١٩٧١	غ.م	غ.م	غ.م	٩٩,٧	٨٦,٢
١٩٧٢	غ.م	غ.م	غ.م	٩٩,٨	٨٢,٥
١٩٧٣	٨,٠	٣٩,٨	٤,٦	٩٨,٦	٨١,١
١٩٧٤	١,٤	١,٤	٢,٠	١٠٠,٠	٨٣,٩
١٩٧٥	١,٣	٦,٢	٢,٣	١٠٠,٠	٦٨,٣
١٩٧٦	٢,٦	٤,٧	٣,١	١٠٠,٠	٦٧,٥
١٩٧٧	٤,٤	٢,٣	٤,٨	٩٩,٩	٦٦,٥
١٩٧٨	٢,٤	٨,٨	٤,٥	٩٩,٩	٦٦,٥
١٩٧٩	٧,٧	٤,٧	٥,٧	٩٩,٩	٦٥,٨
١٩٨٠	١٠,٧	١٤,٧	٢,٠	١٠٠,٠	٦٣
١٩٨١	٦,٨	١٦,٢	٧,٠	٩٩,٦	٦٣,٣
١٩٨٢	٤,٦	١٣,٣	٧,١	٩٩,٢	٧٥,٧
١٩٨٣	٣,٤	١١,٣	٦,٨	٩٨,٨	٧٦,٥
١٩٨٤	٢,٠	٩,٤	٦,٨	٩٨,٥	٧٩,٢
١٩٨٥	٢,٩	٨,٨	٤,٠	٩٨,٥	٧٧,٥
١٩٨٦	٤,٤	١١,٥	٢,٩	٩٩,٥	٨٥,٣
١٩٨٧	٣,٢	٢,٥	٢,٧	٩٦,٩	٨١,٣
١٩٨٨	٦,٥	٨,٨	٣,٤	٩٤,١	٨٩,٢
١٩٨٩	٣,٦	٤,٧	١,٤	٩٥,٤	٨٨,٩
١٩٩٠	١,٧	٠,٦	٣,١	٩٤,٤	٨٥,٣
١٩٩١	٠,٨	٥,٠	٤,٧	٩٥,٥	٨٨,٦
١٩٩٢	١,٥	٥,٤	٣,١	٩٢,٦	٨٦,١
١٩٩٣	٤,٥	٩,٤	٢,٧	٩٢,٠	٨٦,٢
١٩٩٤	١,٩	٥,٢	٤,١	٩٣,١	٨٤,٨
المتوسط	٣,٩	١٧,٧	٤,٠	٩٧,٧	٧٨,٣

المصدر: احتسبت بيانات العمود (١،٢،٣) اعتمادا على بيانات الجدول (٣-٣).-احتسبت بيانات العمود (٤،٥) اعتمادا على بيانات الملاحق (١١،١٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Export Instability and Economic Growth in Libyan Jamahirai (1971-1994)

Prepared By:
Najib Ammar Beliad Mohammed

Supervisor
Pro. Dr. Riad Al-Momani

Abstract

This study aimed essentially at measuring the factors that affect and lead to the instability of the output of the Libyan exports , and their effect on the economical growth, the study also aimed at measuring the effect of the instability of prices and the amounts of exports on the economic growth during the period from (1973-1994) by using the equations and the standard models. The statistical results of this study showed that there is a positive relationship between the instability of the Libyan exports on the one hand , the goods concentration and the dummy variable which shows the periods which witnessed international increase in the oil prices on the other.

The results also showed the existence of positive relationship between the instability of national exports, the geographical concentration and the economic exposition.

when measuring the effect of the instability in the national exports and the instability of their amounts in one hand and prices on economic growth expressed by the actual average growth of the general local product showed on the other, a The statistical results , disproportional relationship between the economic growth and instability in the total national exports on the one hand and the economic growth and the instability of the prices and amounts of the national exports on the other

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

hand. The statistical significance of the amounts index has not been fixed.

The study recommends to find other sources of income in addition to the oil sector, through focusing on the export industries other than oil ones, which the country has a relative advantage of producing and exporting them; the necessity of restricting the importation of non-basic commobities, and directing it to the capital commodities and the medial ones which are necessary for the process of economic development, and carrying out more economic and commercial agreements with as many countries as possible to ensure finding other outlets for the national products.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com